HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليلك المرئي لقانون شركات الأموال المصري

قانون شركات الأموال رقم 159 لسنة 1981

الركيزة الأساسية لتنظيم عمل الشركات في مصر

أنواع الشركات الرئيسية الخاضعة للقانون



شركة المساهمة

شركة بنفسم رأس مالوا إلى أسهم متساوية الكيمة وفابلة للتداول، ولقتصر مسؤولية المساهم فيها على قرمة الأسهم التي اكتتب بها.
(عادة 2 من القانون)



شركة التوصية بالأسهم

تتكون من شركاء منضامنين مسؤولين من التزامات الشركة مسؤولية فير محدودة.
وهساهمين لا يسالون إلا فيي حدود قرمة أسهمهم.
(مادة 3 من القالون)



الشركة ذات المسئولية المحدودة

شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكاً، ولا يكون كل منهم مسؤولاً إلا بقدر حصله في رأس المال.
(مادة 4 من القانون)



(مستحدثة) شركة الشخص الواحد

شركة يمتلك رأس مالها باتذامل شخص وادم لطيبهي أو املهارجياً، ولا إطبيمي أو تخلطرق، ولا يسال مؤسسها عن التزامالها إلا في حدوه رأس المال المخصص لها.
(مادة 4 مكرر من القانون)

أبرز التعديلات التشريعية



استحداث شركة الشخص الواحد

بموجب القانون رقم 4 لسنة 2018، تم نعجرل التانون لإخياكة شذل "شركة الشخص الواحد" للشجيع المشروعات الفردية.



ميكنة خدمات التأسيس

ألزم القانون رقم 4 لسنة 2018 الويئة الماعة للاستثمار بميكنة خدمات لأسيس الشركات وتوحيد إدرلناتها عبر نظام إلختروني موحد.





HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل تأسيس الشركات في مصر: من الفكرة إلى الكيان القانوني

المرحلة الأولى: المؤسسون والحد الأدنى للشركاء



من هو المؤسس؟
كل من يشترك فعليًا في تأسيس الشركة بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك، هل من يوقع العقد الابتدائي أو يقدم حصة عينية. (مادة 7)

القيد في السجل التجاري
تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري، ويجوز لها بدء أعمالها من هذا التاريخ. (مادة 77 من اللائحة)

حصانة بعد القيد
بعد قيد الشركة في السجل التجاري، لا يجوز الطعن ببطلانها بسبب مخالفة إجراءات التأسيس. (مادة 77 من اللائحة)

نشر وثائق الشركة
يجب نشر عقد الشركة ونظامها الأساسي في صحيفة الاستثمار على نفقة الشركة. (مادة 21 و 79 من اللائحة)

إعفاءات الرسوم
تُعفى عقود تأسيس الشركة وعقود القرض والرهن المرتبطة بها من رسوم الدمغة والتوثيق لمدة سنة من تاريخ قيدها بالسجل التجاري. (مادة 21)

المرحلة الثالثة: إجراءات التسجيل الرسمية

1. إخطار الهيئة وتجهيز المستندات
يجب على المؤسسين إخطار الهيئة بإنشاء الشركة مع إرفاق كافة المستندات المطلوبة. (مادة 17)

أهم المستندات المطلوبة
العقد الابتدائي والنظام الأساسي، موافقات الجهات المختصة (إن لزمت)، شهادة بنكية بإيداع رأس المال، إيصال سداد الرسوم، وشهادة إيداع الأوراق المالية. (مادة 17 ومادة 44 من اللائحة)

3. سداد الرسوم
يتم سداد رسم بواقع 1 في الألف (0.1%) من رأس المال المصدر، بحد أدنى 100 جنيه وبحد أقصى 1000 جنيه. (مادة 17)

2. إيداع رأس المال
يجب إيداع المبالغ المدفوعة من رأس المال في حساب بنكي مخصص، ولا يجوز السحب منها إلا بعد قيد الشركة بالسجل التجاري. (مادة 20)

4. المراجعة والاعتراض
للجهة الإدارية 10 أيام من تاريخ الإخطار للاعتراض على التأسيس لأسباب محددة، مثل مخالفة العقد للقانون أو كون غرض الشركة مخالفًا للنظام العام. (مادة 18)

5. التعامل مع الاعتراض
على الشركة خلال 15 يومًا إزالة أسباب الاعتراض أو التظلم منه، وإلا قد يتم شطب قيد الشركة من السجل التجاري. (مادة 19)

المرحلة الثانية: العقود التأسيسية



إعداد العقود والنظام الأساسي
يجب أن يكون العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة مطابقا للنماذج الرسمية التي يصدرها الوزير المختص. (مادة 9 و 14)

بيانات إلزامية في العقد
لا يجوز إغفال بيانات مثل: اسم الشركة، غرضها، قيمة رأس المال، عدد الأسهم، القيمة النسعية للسهم، وعنوان المركز الرئيسي. (مادة 2 من اللائحة)

الشكل القانوني للعقود
يجب أن تكون العقود رسمية أو مصدقًا على التوقيعات الواردة فيها لدى مكتب الشهر العقاري والتوثيق المختص. (مادة 15 و 3 من اللائحة)

المرحلة الرابعة: اكتساب الشخصية وبدء النشاط



من هو المؤسس؟
كل من يشترك فعليًا في تأسيس الشركة بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك، هل من يوقع العقد الابتدائي أو يقدم حصة عينية. (مادة 7)

الحد الأدنى لعدد الشركاء



3 شركاء على الأقل

شريكان على الأقل

ماذا لو قل عدد الشركاء عن النصاب؟
تعتبر الشركة منحلة بحكم القانون ما لم تستكمل النصاب خلال 6 أشهر، أو يتم تحويلها إلى شركة الشخص الواحد. (مادة 8)

المسؤولية التضامنية
المؤسسون مسؤولون بالتضامن مما التزموا به، ويجب عليهم بذل عناية الرجل الحريص في تعاملاتهم مع الشركة تحت التأسيس. (مادة 10 و 11)

دليل تأسيس شركات الأموال في مصر: من الحصص العينية إلى الاكتتاب العام

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

المرحلة الأولى: تقييم الحصص العينية



التقحير الميحئي للحصص
يقوم المؤسسون أو مجلس الإدارة بإجراء تقدير حبدئي لقيمة الحصص العينية المادية أو المحنهية؛ بالاستعانة بأهل الخبرة، مع الالتزام بمعايير اللخييم المصرية.

طلب التحقق من الهيئة العامة للاستثمار
يجب على المؤسسين تقديم طلب إلى الهيئة للتحقق من صحة تقدرر الحصص العينية، جرفقًا به كافة المستندات والبيانات المتعلقة رالحصة.

لجنة التقييم المختصة
تشكل الهيئة لجنة متخصصة برئاسة مستشار قضائي وعضوية خبراء في الاقتصاء والمحاسبة والقانون لتقييم الحصص بشكل نهائي.

٦٠ يومًا لإصدار التقرير
تودع اللجنة تقييمها النهائي المفصل بقيمة الحصة العينية وأسس التقييم في مدة أقصاها ستون يومًا من تاريخ إحالة الأوراق إليها.

حالة الحصص المملوكة للدولة
إذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة أو جهة عامة، يشارك في التقييم ممثل عن المال العام، ولا يصبح التقدير نهائيًا إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

المرحلة الثانية: الاكتتاب العام

مراجعة الهيئة للنشرة
للهيئة مدة أسبوعين من تاريخ إيداع النشرة لمراجعتها والاعتراض عليها أو طلب استكمال بياناتها.

%٤٩

٤٩٪ نسبة للمصريين
يجب طرح ٤٩٪ من أسهم الشركة عند التأسيس في اكتتاب عام يقتصر على المصريين لمدة شهر، مع وجود بعض الاستثناءات.

شروط صحة الاكتتاب
يجب أن يكون الاكتتاب كاملاً (يغطي كل الأسهم المصدرة)، وباتًا غير معلق على شرط، وجديًا، مع دفع النسبة المقررة من قيمة السهم.

مدة الاكتتاب
يظل باب الاكتتاب مفتوحًا لمدة لا تقل عن ١٠ أيام ولا تتجاوز شهرين، ويجوز مدها لمدة شهرين آخرين بإذن من رئيس الهيئة.

مدة الاكتتاب
يظل باب الاكتتاب مفتوحًا لمدة لا تقل عن ١٠ ولا تتجاوز شهرين، ويجوز مدها لمدة شهرين آخرين بإذن من رئيس الهيئة.

مصير الاكتتاب غير المكتمل
إذا لم يتم تغطية كامل رأس المال خلال المدة المحددة، لا يتم تأسيس الشركة ويجب رد المبالغ المدفوعة للمكتتبين بالكامل.

المرحلة الثالثة: الجمعية التأسيسية



الدعوة للاجتماع
يدعو المؤسسون الجمعية التأسيسية للانعقاد خلال شهر من قفل باب الاكتتاب أو تقديم تقرير تقويم الحصص العينية، أيهما أقرب.

النصاب القانوني للانعقاد
يشترط لصحة الاجتماع الأول حضور مساهمين يمثلون نصف رأس المال المصدر على الأقل، وفي الاجتماع الثاني يكتفى بحضور ربع رأس المال.

الاختصاصات الرئيسية للجمعية
تختص الجمعية بإقرار تقييم الحصص العينية، والموافقة على نظام الشركة، والمصادقة على تقدير المؤسسين ونفقات التأسيس، واختيار أول مجلس إدارة ومراقب حسابات.

إقرار الحصص العينية
يتطلب إقرار تقييم الحصص العينية أغلبية ثلثي الأسهم النقدية، ولا يحق لمقدمي هذه الحصص التصويت على هذا القرار.

إذا كان التقييم أقل من الخُمس
إذا قل تقدير الجمعية للحصة العينية بأكثر من الخمس ٢٠٪ عن قيمتها المقدمة، يجب تخفيض رأس المال ما لم يدفع مقدم الحصة الفرق نقدًا أو ينسحب.

المرحلة الرابعة: أحكام خاصة بالشركات ذات المسئولية المحدودة



لا يوجد اكتتاب عام
يجب أن توزع جميع الحصص على الشركاء في عقد التأسيس وتدفع قيمتها بالكامل، ولا يجوز طرحها للجمهور.

تقييم الحصص العينية بواسطة خبراء
يجب أن تقدر الحصص العينية بمعرفة أهل الخبرة، ويجب أن يوافق جميع الشركاء على هذا التقرير ويوقعوا عليه.

محدودة

مسئولية الشركاء عن التقييم
مقدم الحصة العينية مسئول عن صحة قيمتها المقدرة، فإن ثبت وجود زيادة في التقدير، يجب عليه أداء الفرق نقدًا ويسأل باقي الشركاء بالتضامن عن هذا الفرق.

المرحلة الخامسة: الإجراءات النهائية ولجنة فحص الطلبات

لجنة فحص طلبات التأسيس
تشكل لجنة بقرار وزاري لفحص طلبات تأسيس الشركات وتضم ممثلين عن عدة جهات حكومية ورقابية.

٦٠ يومًا للبت في الطلب
إذا لم تبت اللجنة في طلب التأسيس خلال ٦٠ يومًا من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة، يعتبر الطلب مقبولًا ويجوز للمؤسسين استكمال الإجراءات.

الموافقة أو الرفض
في حال موافقة اللجنة، يتم التأشير على العقد والنظام الأساسي. أما في حال الرفض، فيجب أن يكون القرار مسببًا ويخطر به أصحاب الشأن.

التوثيق والشهر
بعد الحصول على الموافقة، يتم توثيق عقد الشركة ونظامها الأساسي وقيدها في السجل التجاري المختص لإتمام عملية التأسيس.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل حوكمة الشركات:
الجمعية العامة ومجلس الإدارة في القانون المصري

من يمثّل الشركة قانوناً؟
الجمعية العامة، مجلس الإدارة، والموظفون أو الهائث المعينون من قبل أي منهما، لهم حق إجراء التصرفات القانونية باسم الشركة كلٌ في حدود اختصاصه. (مادة 53)

مجلس الإدارة هو السلطة التنفيذية
يتمتع مجلس الإدارة بكافة السلطات لإدارة الشركة وتحقيق أغراضها، باستثناء ما هو محجوز قانوناً للجمعية العامة. (مادة 54)



متى تلتزم الشركة بتصرفات إدارتها؟ ومبدأ حماية الغير الغير "حسن النية"
أي تصرف يصدر من مجلس الإدارة أو الجمعية العامة أثناء معارسليهم المفتادة أعمال الإدارة رفون ملزماً للشركة: حتى او تجاوزوا سلطائهم، طالما قان الطرف النخر حسن النية. (مادة 55)

لا يجوز للشركة أن تتمسك في مجاجهة المتعاملين معها بحسن نية بخدم الباو الإجراءات أو بأن اللعبيئات لم تكن قانولية، طالما كانت التصرفات في الحدود المعتادة. (مادة 87)

الاختصاص الرئيسي: تعديل نظام الشركة
هي الجهة الوحيعة المخولة رتعديل النظام الأساسي الشركة، مع عدم المساس بالحقوق الأساسية للمساهمين. (مادة 60)

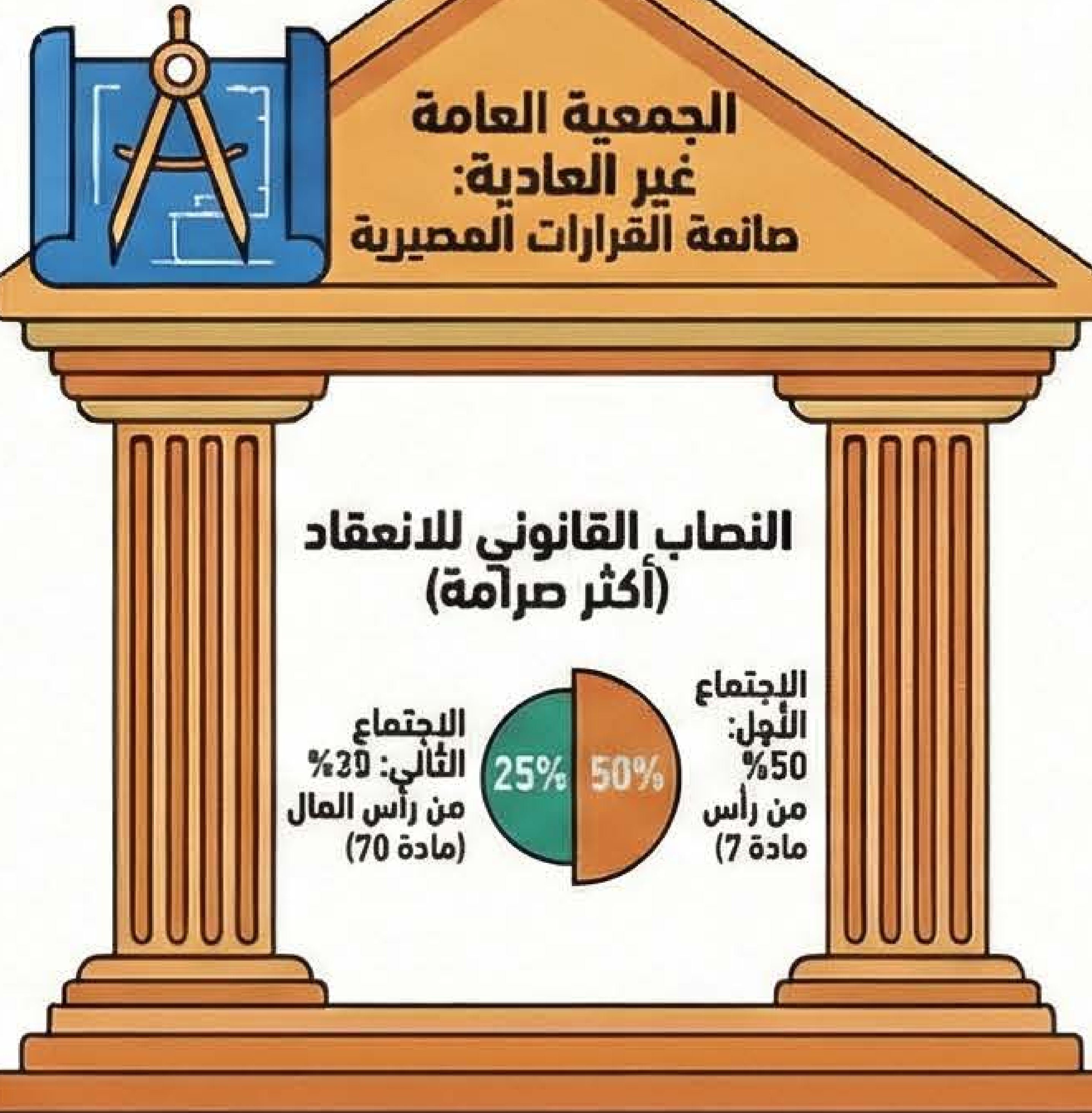


الدعوة للاجتماع: شروط خاصة
يجعو لها مجلس الإحارة، أو بلاذ على طلب مساهمين بملكون 10% من رأس المال على على رأس المال على الأقل. (مادة 70)



أغلبية القرارات (أغلبية معززة)
تصدر القرارات بأغلبية ثلثي (2/3) الأسهم الممثلة.
ثلاثة أرباع (3/4) للأسهم الممثلة في حالات زيادة/تخفيض رأس المال أو حل الشركة أو إدماجها (مادة 70)







الدعوة للاجتماع: من يدعو ومتى؟
سنوياً خلال 3 أشهر من نهاية السنة المالية
يدعو رئيس مجلس الإدارة الجمعية لانعقاد مرة سنوياً على الأقل. يمكن أيضاً لمجلس الإدارة أو مراقب الحسابات أو مساهمين يملكون 5% من رأس المال طلب الدعوة. (مادة 61، 215)

النصاب القانوني للانعقاد
الاجتماع الأول: 25% من رأس المال على الأقل
الاجتماع الثاني: صحيح أيا كان عدد الحاضرين (مادة 67)
25% 25%

أبرز الاختصاصات
- إبراء ذمة مجلس الإدارة
- تعيين مراقب الحسابات
- المصادقة على القوائم المالية وتوزيع الأرباح
- انتخاب جدول مجلس الإدارة (مادة 63، 216)

قواعد عامة وحقوق المساهمين في جميع الجمعيات

الالتزام بجدول الأعمال
لا تجوز المداولة في غير المسائل المدرجة إلا في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع. (مادة 71)

حق المساهم في النقاش والمساءلة
لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات وتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة ومراقب الحسابات. (مادة 72)

طرق التصويت
يجب أن يكون التصويت سرياً في حالات انتخاب أو عزل مجلس الإدارة. كما يجوز استخدام التصويت التراحي والإلكتروني. (مادة 75)

حظر التصويت على أعضاء المجلس
لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على القرارات الخاصة بتحديد بواتبهم أو إبراء ذمتهم. (مادة 74)

تدوين المحاضر
يجب تحرير محضر تفصيلي لمناقشات وقرارات الجمعية في دفتر خاص وموثق. (مادة 75)

بطلان القرارات
يقع باطلاً كل قرار يخالف القانون أو نظام الشركة. تسقط دعوى البطلان بمضي سنة. (مادة 76)

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

الدليل المرئي لقانون شركات المساهمة في مصر: الهيكل المالي والأرباح

١. هيكل رأس المال وشروط التأسيس

القيمة الاسمية للسهم



من 5 جنيهات إلى 1000 جنيه

يحدد نظام الشركة القيمة الاسمية للسهم ضمن هذا النطاق، والسهم غير قابل للتجزئة

الحد الأدنى لرأس المال المُصدر





سداد رأس المال عند التأسيس



يجب سداد 10% على الأقل من قيمة الأسهم النقدية عند الاكتتاب، وتزيد إلى 25% خلال 3 أشهر، على أن يسدد الباقي خلال 5 سنوات من تاريخ التأسيس

٢. أنواع الأسهم والحصص

حصص التأسيس (حصص الأرباح)

تمنح مقابل التنازل عن حق معنوي أو التزام حكومي، ولا تدخل في رأس المال، لا يتجاوز نصيبها 10% من صافي الأرباح وليس لها نصيب في فائض التصفية



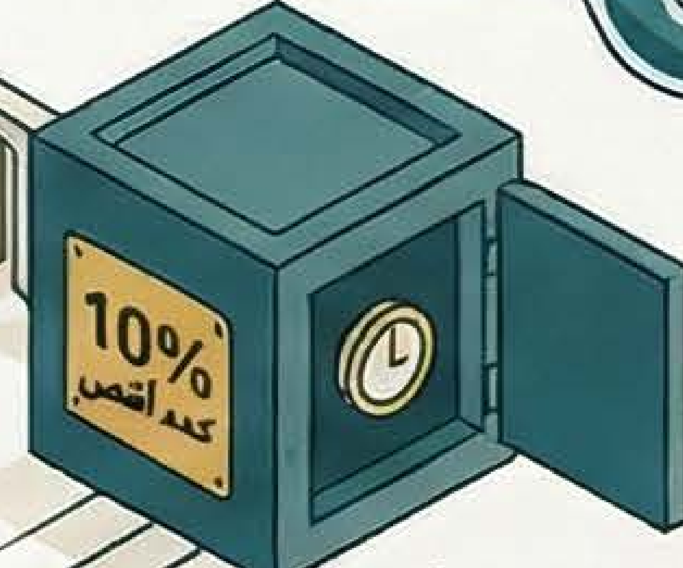
أسهم التمتع

تصدرها الشركات التي يتعلق نشاطها باستغلال موارد طبيعية أو مرافق عامة تؤول للحكومة، حيث يتم استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة

الأسهم الممتازة

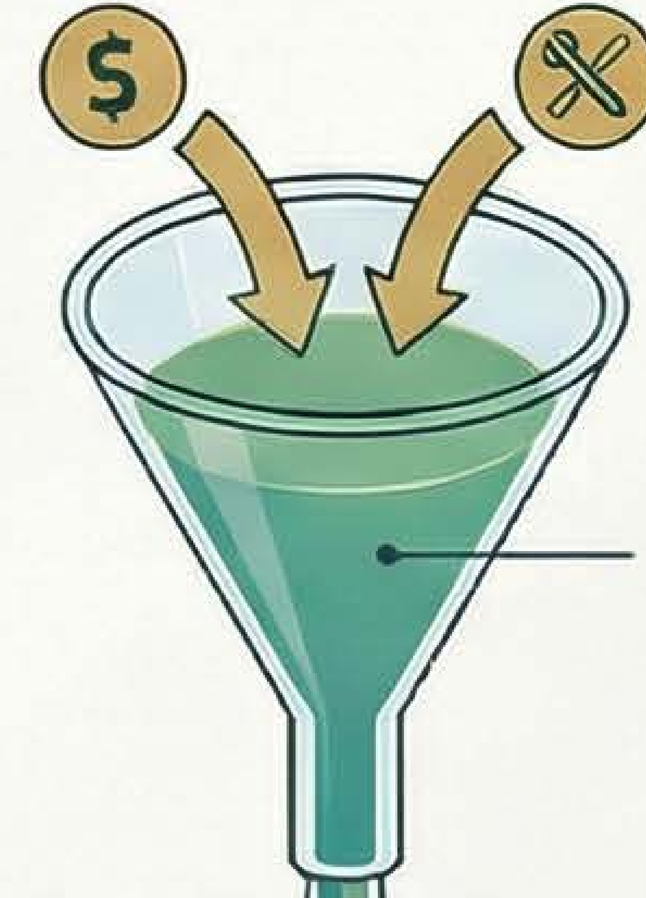
تمنح أصحابها امتيازات في التصويت، أو الأرباح أو ناتج التصفية، لا يجوز الجمع بين امتيازي التصويت وناتج التصفية

شراء الشركة لأسهمها (أسهم الخزينة)



لا يجوز للشركة شراء أكثر من 10% من أسهمها المصدرة، ويجب عليها التصرف فيها خلال سنة واحدة وإلا وجب عليها إنقاص رأس مالها

٣. الأرباح والاحتياطيات



صافي الأرباح

هي الأرباح الناتجة عن عمليات الشركة بعد خصم جميع التكاليف والاستهلاكات والمخصصات اللازمة



الاحتياطي القانوني

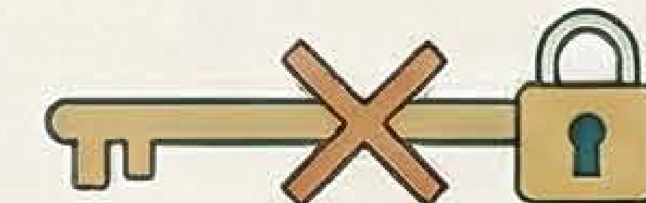
يجب على الشركة تجنيب 5% (1/20) على الأقل من صافي الأرباح لتكوين احتياطي قانوني، ويوقف التجنيب إذا بلغ الاحتياطي نصف رأس المال المصدر



نصيب العاملين

لا يقل نصيب العاملين عن 10% من الأرباح التي يتقرر توزيعها، وبشرط ألا تزيد عن مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة

موعد استحقاق الأرباح



يستحق المساهم والعامل حصته في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بالتوزيع، ويجب التنفيذ خلال شهر على الأكثر

٤. الاكتتاب العام وتداول الأسهم

حظر تداول أسهم المؤسسين

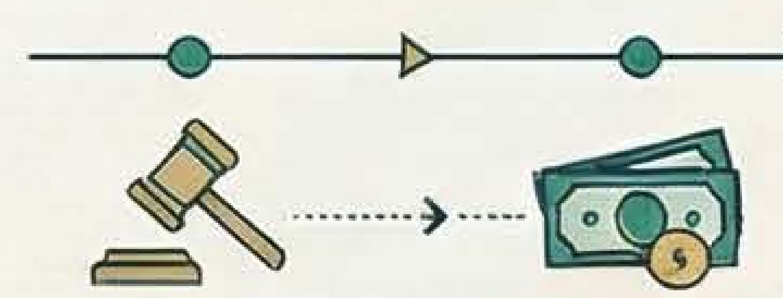
لا يجوز تداول أسهم المؤسسين أو الأسهم العينية قبل نشر القوائم المالية عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن 12 شهرا من تاريخ تأسيس الشركة





آلية الاكتتاب العام

يجب أن يتم طرح الأسهم للاكتتاب العام من خلال أحد البنوك أو الشركات المرخص لها بذلك وبموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية



تجاوز الاكتتاب لعدد الأسهم المطروحة

توزع الأسهم بين المكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به، مع مراعاة عدم إقصاء صغار المكتتبين

الإدراج في البورصة

يجب تقديم طلب قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية خلال سنة على الأكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب

سنة على الأكثر من قفل باب الاكتتاب

٥. إصدار السندات

شرط إصدار السندات

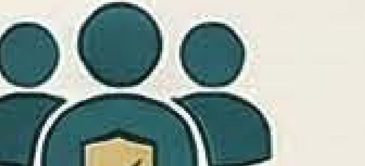
سداد رأس المال بالكامل

ألا تزيد قيمتها على صافي أصول الشركة

استثناءات من شرط سداد رأس المال



مضمونة من الدولة



يمكن إصدار السندات قبل سداد رأس المال إذا كانت مضمونة برهن له الأولوية، أو مضمونة من الدولة، أو مكتتب فيها بالكامل من البنوك

زيادة رأس المال المصدر

لا يجوز زيادة رأس المال المصدر قبل سداده بالكامل، إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

تتم الزيادة بقرار من الجمعية العامة أو مجلس الإدارة (في حدود رأس المال المرخص به)

السندات القابلة للتحويل إلى أسهم

يجوز للشركة إصدارها بموافقة أصحاب السندات، ويجب أن تتضمن شروط الإصدار قواعد التحويل

جماعة حملة السندات

تتشكل لحماية المصالح المشتركة لحملة سندات الإصدار الواحد، ويكون لها ممثل قانوني يدافع عن حقوقهم أمام الشركة والغير والقضاء

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل مجلس الإدارة في شركات المساهمة المصرية

تبسيط وشرح الأحكام الرئيسية المنظمة لمجلس الإدارة وفقاً لقانون 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية

اجتماعات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة



النصاب القانوني للاجتماع
لا يصح إلا بحضور نصف الأعضاء على الأقل، ولا يقل عن 3



آلية اتخاذ القرارات
الأغلبية، أغلبية أصوات الحاضرين، ما لم ينص النظام على أغلبية خاصة



الدعوة للاجتماع
بدعوة من الرئيس، يجوز لثلث الأعضاء الطلب، وإذا تأخر 10 أيام يدعون المجلس



مرونة مكان الانعقاد
خارج المركز الرئيسي أو عبر التقنيات الحديثة، ما لم يمنع النظام



تدوين المحاضر
يجب تدوينها بانتظام في دفتر خاص بتوقيع مع إثبات أسماء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات.

تشكيل مجلس الإدارة وتكوينه





عدد أعضاء المجلس ومدته
يتكون مجلس الإدارة من 3 أعضاء على الأقل، تنتخبهم الجمعية العامة لمدة 3 سنوات. ويعيّن المؤسسون أول مجلس إدارة لمدة أقصاها 5 سنوات.

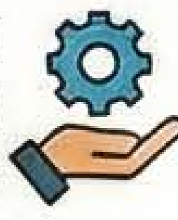
تمثيل رأس المال في العضوية
يجوز أن ينص نظام الشركة على ضمان تمثيل حد أدنى من نسبة رأس المال في عضوية مجلس الإدارة.



رئيس المجلس ونائبه
يعين المجلس رئيساً، ويجوز تعيين لائب

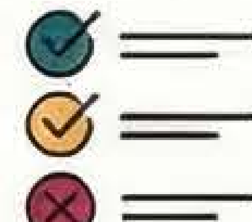


تعيين مدير عام
تعيين مدير عام من غير الأعضاء، يعمل لحت إشراف العضو المنلدب أو رئيس المجلس



توزيع المهام
توزيع العمل، تفويض عضو/لجنة، أو تعيين عضو منلدب للإدارة الفعلية

شروط العضوية والمسؤوليات



شروط الأهلية للعضوية
لا يجوز لمن حُكم عليه في جرائم محددة (سرقة، نصب، تزوير، خيانة أمانة)



مكافآت أعضاء المجلس
لا تزيد عن 110 من صافي الربح بعد الاستهلاكات والاحتياطيات وتوزيع % على المساهمين والعاملين



التعامل مع خلو منصب عضو
يحل العضو التالي في الأصوات، إذا خلت أكثر من ثلث المقاعد، دعوة الجمعية العامة فوراً



الحفاظ على سرية المعلومات
واجب الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات

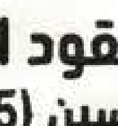
المحظورات وتعارض المصالح



حظر المنافسة وإفشاء الأسرار
لا يجوز ممارسة نشاط منافس أو استغلال أسرار الشركة دون ترخيص من الجمعية العامة



ضوابط التبرعات
يُحظر التبرع للأحزاب، لا يتجاوز التبرع 57 من متوسط صافي أرباح آخر 5 سنوات



قيود على عقود المعاوضة
لا يجوز للمؤسسين (5 سنوات) أو الأعضاء (أي وقت) أن يكونوا طرفاً دون ترخيص مسبق من الجمعية العامة



حظر تقديم القروض
لا يجوز تقديم قروض للأعضاء أو ضمان قروضهم لتستثنى شركات الائتمان بشروط)



الإفصاح عن المصالح المتعارضة
على العضو إبلاغ المجلس بمصلحة متعارضة وعدم الاشتراك في في التصويت

طرق مشاركة العاملين في الإدارة

مشاركة العاملين في الإدارة

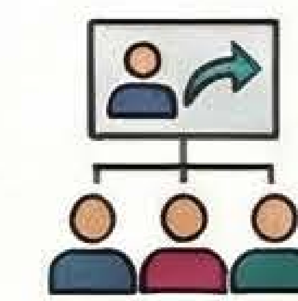
إلزامية مشاركة العاملين
يجب أن يتضمن النظام الأساسي إحدى الطرق



الطريقة الأولى: ممثلون في مجلس الإدارة
انتخاب ممثلين، لا يتجاوز عددهم ثلث أعضاء المجلس



الطريقة الثانية: جمعية خاصة وأسهم عمل
إنشاء "أسهم عمل" لجمعية خاصة تختار ممثلين في المجلس والجمعية العامة



الطريقة الثالثة: لجنة إدارية معاونة
تشكيل لجنة معاونة ترفع توصياتها، ويحضر رئيسها اجتماعات المجلس بصوت معدود

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دور وصلاحيات مراقب الحسابات في الشركات المصرية

من هو مراقب الحسابات؟:
شخص أكثر من المحاسبين القانونيين المرخص لهم، وفقاً لشروط مزاولة المهنة.

التعيين بواسطة الجمعية العامة:
تعينه الجمعية العامة العادية، تقدر أتعابه، وتمتد مهمته حتى الجمعية التالية.

المراقب الأول للشركة:
استثناءً، يعينه المؤسسون وتستمر مهمته حتى أول جمعية عامة.

المسؤولية التضامنية:
في حالة التعدد، مسؤولون بالتضامن عن أعمال المراجعة.

إمكانية التغيير والعزل:
يمكن تغييره باقتراح مسبب من عضو، مع حق المراقب في الرد والدفاع.

حظر الجمع بين المناصب
يُدمي برأيه في الموافقة.: يجب أن يتضمن نقاط جوهرية لضمان الشفافية.

المسؤولية عن الأخطاء
يُسأل عن تعويض الضرر الذي يلحق بالشركة أو المساهمين أو الغير بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله.

فترة حظر بعد انتهاء الخدمة
لا يجوز له العمل بالشركة (كمدير أو عضو مجلس إدارة أو مستشار) لمدة 3 سنوات بعد تركه مهمته.

حظر القرابة والمصالح
لا يجوز أن يكون شريكاً أو موظفاً لدى أحد مؤسسي الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو من أقاربه حتى الدرجة الرابعة.

الحفاظ على سرية المعلومات
لا الحق على اقحين أنعذه من لا تحفيث دوبه وجب الماليق مبعنالبت.



حق الاطلاع الكامل وغير المقيد:
له الحق في كل وقت في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات.

التحقق من الأصول والالتزامات:
يحق له التحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وعلى المجلس تمكينه.

الإبلاغ عن المعوقات:
يجب عليه إثبات عدم تمكنه من أداء مهمته كتابةً في تقرير لمجلس الإدارة والجمعية العامة.

حضور الجمعية العامة:
يجب عليه أو من ينيبه حضور الاجتماع، التأكد من صحة الإجراءات، وإبداء رأيه.

إبداء الرأي الفني:
يدلي برأيه في الموافقة على الميزانية (بتحفظ أو بدونه) أو إعادتها لمجلس الإدارة.

التغيير والعز

محتويات التقرير السنوي: يجب أن يتضمن نقاط جوهرية لضمان الشفافية.

الحصول على المعلومات: هل حصل على كافة المعلومات الضرورية لإبداء رأيه في الميزانية والبيانات والبيانات المالية.

انتظام الحسابات: هل تمسك الشركة حسابات منتظمة وفقاً للقانون والنظام المحاسبي المعتمد، وهل اطلع على نشاط الفروع.

مطابقة القوائم المالية: هل الميزانية والأرباح والخسائر متفقة مع الدفاتر والسجلات.

عدالة المركز المالي: هل تعبر الميزانية بصدق وعدالة عن المركز المالي الحقيقي للشركة، ونتائج أعمالها في نهاية السنة المالية.

صحة إجراءات الجرد: هل تم الجرد وفقاً للأصول والقواعد المتعارف عليها، مع بيان أي تعديلات أو ملاحظات.

مطابقة تقرير مجلس الإدارة: هل البيانات التي تضمنها تقرير مجلس الإدارة للجمعية العامة متفقة مع دفاتر الشركة ومستنداتها.

رصد المخالفات: هل وقعت مخالفات للقانون أو النظام الأساسي للشركة، وبيان مدى تأثيرها على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

مجلس المراقبة

مجلس المراقبة:
مكون من 3 أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية العامة.

صلاحيات مشابهة للمراقب:
يتولى الإشراف العالم على المديرين، وله حق فحص المفاتر وجرد الأصول كالمراخب.

تقديم تقرير سنوي:
يقدم تقريراً سنوياً للجمعية العامة بمقحظاته على الإدارة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل حوكمة شركات التوصية بالأسهم في مصر

تبسيط وشرح الهيكل الإداري والرقابي لشركات التوصية بالأسهم وفقًا للقانون المصري

سلطة المساهمين: الجمعية العامة

الدور الأساسي
تنوب الجمعية العامة عن المساهمين في مواجهة المديرين، وتعتبر الممثل الرسمي لحقوقهم.

حدود سلطة الجمعية العامة
لا يجوز لها مباشرة أو إقرار الأعمال المتعلقة بصلة الشركة بالغير أو أي عمل من أعمال الإدارة الخارجية.

تعديل عقد الشركة
لا يمكن للجمعية العامة غير العادية تعديل عقد الشركة إلا بموافقة الشركاء المديرين، ما لم ينص العقد على غير ذلك.

الرقابة: مجلس المراقبة

من هو مجلس المراقبة؟
هو مجلس مكون من 3 أعضاء على الأقل، يتم انتخابهم من الجمعية العامة (من المساهمين أو غيرهم) للإشراف الدائم على أعمال المديرين.

شرط العضوية الرئيسي
لا يجوز أن يكون أعضاء مجلس المراقبة من بين الشركاء المديرين لضمان استقلالية الرقابة.

اختصاصات المجلس التشارية
التي يعرضها المديرون، والإذن بالتصرفات التي يتطلبها عقد الشركة.

اختصاصات المجلس الرقابية
فحص دفاتر الشركة ووثائقها، جرد الأصول، وطلب حسابات من المديرين عن إدارتهم.

سلطة استثنائية
يحق لمجلس المراقبة دعوة الجمعية العامة للانعقاد وتقديم تقرير سنوي لها عن إدارة الشركة.

الإدارة: الشركاء المديرون

من يتولى الإدارة؟
يُعهد بإدارة الشركة إلى شريك متضامن واحد أو أكثر، ويتم تعيينهم وتحديد سلطاتهم في عقد تأسيس الشركة.

مسؤولية قانونية مشددة
يخضع الشركاء المديرون لنفس أحكام المسؤولية المطبقة على المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة.

سلطات واسعة
يتمتع الشريك المدير بأوسع السلطات في التصرف والإدارة، ما لم ينص العقد على اختصاص الجمعية العامة بمسائل معينة.

تفويض الاختصاصات
يجوز للمدير الاستعانة بفنيين وإداريين وتفويضهم في بعض المهام، لكنه يظل مسؤولاً شخصيًا عن أعمالهم.

تعدد المديرين
إذا تعدد المديرون، يحق لكل منهم التصرف منفردًا، ولا يُحتج على الغير باعتراض مدير على تصرف مدير آخر إلا إذا كان الغير يعلم بالاعتراض.

حالة خاصة: وفاة الشريك المدير

القاعدة العامة عند الوفاة
تنتهي الشركة بوفاة الشريك المدير، إلا إذا نص عقد الشركة على استمرارها.

خطوة 1: تعيين مؤقت
إذا استمرت الشركة، يقوم مجلس المراقبة بتعيين مدير لتولي أعمال الإدارة العاجلة.

خطوة 2: دعوة الجمعية العامة
يجب على المدير المؤقت دعوة الجمعية العامة للاجتماع خلال 15 يومًا من تعيينه.

خطوة 3: تعيين مدير جديد
تتولى الجمعية العامة تعيين مدير خلفًا للمدير المتوفى وفقًا لما ينص عليه نظام الشركة.

الدليل الإرشادي للشركات ذات المسئولية المحدودة في مصر

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

الهيكل المالي وتسجيل الشركاء

الحصص غير قابلة للقسمة
إذا امتلك عدة أشخاص حصة واحدة، يجب عليهم اختيار شخص واحد ليمتتهم امام الشركة.

رأس المال يحدده الشركاء
يحدد الشركاء رأس مال الشركة في عقد التأسيس، ويقسم إلى حصص متساوية القيمة

سجل الشركاء إلزامي
يجب على الشركة الاحتفلظ بسجل خاص بالشركاء يتضمن بيالتهم وعدد حصصهم وأي تنازلات تتم، ولا يكون لنقل الملكية أثر إلا بقيده في هذا السجل.

إدارة الشركة

مدير واحد أو أكثر
يدير الشركة مدير لو أكثر، سواء من الشركاء أو من فريهم، ورتم تعيرنهم بقرار من الجمعية العامة.

سلطة كاملة في تعثيل الشركة
ينحتع المديرون بسلطة كاملة ما لم يقيدها عقد التاسيس، أي تقييد لا يسري نجاء القير إلا بعد ٦ أيام من إلباته في السجل التجاري.

عزل المديرين
يتم المزل بسوافقة للأتاربة المدية الشركاء، الذين يمتغون ثلاثة أبطع بأمى العال الممثل في اجتماع الجمعية الغامة غير العامية.

مدير النتحد أو أكثر
يدير الشركة مدن أو أكثر، سواء من الأشركاء أو من غيرهم، ويجيفهم، ويلع تعيينهع بشرار من الجمعية العامة.

مسئولية المديرين
مسئولينهم تعادل مسئولية أعضاء مجاس إدارة شركات المساهعة، ويجب عليهم الإبلاغ عن أي تعارض في المصائح.

تداول الحصص وملكيتها

حرية التداول بين الشركاء
يمكن الشركاء تداول حصصهم فيما بينهم بحرية، ما لم بنص عقد التأسيس على خلاف ذلك.

حرية التداول بين الشركاء
يمكن الشركاء تداول حصصهم فيما بينهم بحرية، ما لم ينص عقد التاسيس على خلاف

خطوات بيع الحصص لطرف خارجي
يجب على البائع إبلاغ المديرين بالعرض، ويكون لبلقي الشركاء حق استرداء الحصة بنفس الشبوط خلال شهر واحد.

انتقال الحصس بالميراث
تتنقل حصة كل شريك إلى ورثته، ويأخذ الشخص الموصى له نفس حكم الوارث.

في حالة البيع الجبري لسداد دين
إذا برهت حصة شريك بالسزاد، يمكن للشركة خلال 10 أيام أن تتقدم بمشتر آخر بنفس الشروط التي رسا بها المزاد.

الرقابة والجمعية العامة

مجلس رقابة إلزامي (للكثر من 10 شركاء)
إذا زاد عدد الشركاء عن عشرة يجب تشكيل مجلس رقابة من 3 شركاء على الأقل لمراقبة أممال المديرين.

التصويت: لكل حصة صوت واحد
تصدر القرارات بأغلبية الأصوات، ما لم ينس القالون أو عقد الشركة على خلاف ذلك.

تعديل العقد أو رأس المال
يتطلب موافقة الأغلبية المدية للشركاء الحائزين على ثلاثة أرباع رأس المال.

نصاب انعقاد الجمعية العامة
يكون الانعقاء صحيحًا بحضور شركاء يملكون نصف رأس المال على الأكل، ما لم ينص العقد على نسبة أكبر.

حالات حل الشركة

خسارة نصف رأس المال
يجب على المديرين عرض أمر حل الشركة على الجمعية العامة للشركاء لاتخاذ قرار.

خسارة ثلاثة أرباع رأس العال
في هذه العالة، يجوز للشركاء الذين يملكون ربع رأس المال فقط أن يطلبوا حل الشركة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل تأسيس وإدارة شركة الشخص الواحد في مصر

التعريف والتأسيس



ما هي شركة الشخص الواحد؟

هي شركة يؤسسها شخص واعد (طبيمي أو تعليتيي) ونكون مسؤوليتها محدودة في حدوذ رأس مالها المكدم.

كيف يتم التأسيس؟

يتم تأسيسها بطلب يقدمه المؤسس أو من ينوب عنه إلى الهرئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

تتطلب نظامًا أساسيًا

يجب أن يشتعل النظام الأساسي على اسم الشركة، أغراضها، بيانات المؤسس، رأس العال، وكيفية إدارتها ولصفيلها.

تكتسب الشخصية الاعتبارية بالقيد

تصبح الشركة شخصية اعتبارية معترف، بها قانونًا اعتبارًا من تاريخ قيدها في السبل التجاري،

تخضع لأحكام الشركات ذات المسؤواية المحدودة في حالة عدم وجود لص خاص.

رأس المال والقيود المالية



الحد الأدنى لرأس المال

لا يجوز أن يقل الحد الأدنى لرأس مال شركة الشخص الواحد عن ألف جنيه مصري.



يجب دفع رأس المال بالكامل عند التأسيس

يجب سداد قامل قيمة رأس المال فوزا علد تأسيس الشركة.



ممنوع إصدار أسهم قابلة للتداول

لا يحكن أن تكون حصص رأس المال في شقل اسهم قابلة لتتداول في البورصة.



ممنوع إصدار أسهم

لا يمكن أن تكون حصص رأس العال في شكل أسهم قابلة للتداول في البورصة.

لا يجوز لها الاقتراض بإصدار أوراق هائية

يحظر على الشركة الاقلراض عن طريق إصدار أي نوع من الأوراق المالية القابلة لتتداول كالسنحات.

الأنشطة المحظورة



ممارسة أنشطة هالية محددة

لا يجوز لها ممارسة أحمال للأمين، البنواس الدحذي لقلي الهدائع، أو استلعار الأموال لحساب القير.



الاكتتاب المام

يُحظر عليها طرح أسومها للاكتتاب العام، سواء عند التأسيس أو عند زيادة راس العال.



تأسيس شركة شخص واحد أخرى

لا يجوز لشرقة الشخص الواحد أن تقوم بتأسيس شركة شخص واحد أحرى.

صلاحيات ومسؤوليات المؤسس



للمؤسس كافة الصلاحيات

يتولى المؤسس جميع شؤون الشركة، بما في خلاه تعديل عقدها، حلها وتصفينها، دمجها، وتعيين ومال المحيبين.

شروط التعاقد مع الشركة:
يجوز المؤسس الميو شؤون الشركة، بما في ذلك تعجيل بشرها، حلها عادلي وألا يضر وا لو يخل بذمنها المالية.



متى تكون مسؤولية المؤسس غير محدودة؟

يسأل المؤسس في جميع أهواله القاصة (مسؤولية فير محدودة) في حالات محددة تنعلق بسوء النية.

مالات المسؤولية غير المحدودة تشعل:
تصفية الشركة بسوء نية،
عدم القصل بين ذمنه المالية وذمة وذمة الشركة، أو إبرام فن عفود غير لازمة لتأسيس الشركة.

التصرف في الشركة وحلّها



أسباب القضاء الشركة
تنحل الشركة في حالات مثل: خسارة لصف رأس المال، وفاة المالك إما ام يكمل الورثة)، أو الحجر عليه وفقدان أهليته.



في حالة بيع جزء من رأس تتلزم الشركة بنوغيق أوضاعها واغبير شكلها القانوني خلال 90 يومًا، وإلا اعتبرت تحت التصفية.



في حالة بيع كامل رأس يوب على المؤسس تعديل بيانات الشركة والسجل التجاري خلال 90 يومًا من تاريخ البيع.

دليلك لإعادة هيكلة الشركات في مصر:
الاندماج، التقسيم، وتغيير الشكل القانوني

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

أولاً: الاندماج (Merger)

ما هو تغيير الشكل القانوني؟

هو تحويل الشركة من شكل قانوني إلى آخر مثل تحويل شركة توصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة، أو العكس.



1. الحصول على الموافقة

يصدر القرار من الجمعبة العامة غير العادرة أو جملعة الشركاء بأخلبية ثلاثة أرباع رأس المال

2. اتباع إجراءات التأسيس

يتم التغيير بعراعاة إجراءات وأوضاع تأسيس الشكل الجديد للشركة، مع ووود يعض الاستـ -تثناءات مثل عدم الحاجة لعقد ابتدائي.

- **عدم الإخلال بحقوق الدائنين**
  لا يجوز أن يترتب على تغيير شكل الشركة أي إخلال بحقوق دائنيها.
- **حقوق الشركاء المعترضين**
  يجوز الشركاء الذين أعترضها علي قبار التغيير طلب التخارج من الشركة واسترداه قيعة حصصوم بنفس شروط الاندماج.
- **الإعفاء الضريبي**
  تُعفى الشركات التي يتم تفيير شكلها القانوني والشركاء فيها من جميع الضيائب والرسوم المستحقة بسبب هذا التقيير.

ثانياً: التقسيم (Division / Split)

ما هو التقسيم وأنواعه؟

هو فصل أصول الشركة والشطنها والتيامالها المرابطة بها إلى شركتين أو أكثر. يمكن أن يكون التقسيم "أفقيًا" (بنفس نسب ملكية المساهمين) أو "رأسيًا" (يفصل جزء من الأصول لشركة تابعة جديدة).



1. إعداد مشروع التقسيم التفصيلي

يعده مجلس الإدلية ويتضمن أسيلب التقسيم، تفاصيل توزيع الأصول والخصوم، القوالم العالية اللغتراضية، ومضبوع النظام الأساسي للشركات الجديدة.

2. الحصول على الموافقة

يصدر قيار التقسيم من الجمعبة العامة غير العادية أو جماعة الشركاء باغلبية ثلاثة أرراع راس المال.

3. استطالع رأي الهيئة

يمكن لمجلس الإدارة قبل العرض على الجمعبة العامة استطالع رأي الهيكة المخلصة في شأل أسنوب ومشروع التقسيم.

- **الشكل القانوني للشركات الجديدة**
  يجوز أن تتخذ الشركات التانجة عن التقسيم أي شكل قانوني عدا "شركة الشخص الوامد".
- **الخلافة القانونية وحقوق الخائئين**
  الشركات الناشئة عن التقسيم تكون خلفًا الشركة الأصلية في حدوء ما آل إليها من أصول والتزامات، مع عدم الإخلال بحقوق الدالتين.
- **تداول الأسهم**
  يحوز لداول أسهم الشركات الناتجة من التقسيم بمجرد إصدارها، ما لم تكل هناك قيود على اللداول.

ثالثاً: تغيير الشكل القانوني (Change of Legal Form)

ما هو تغيير الشكل القانوني؟

هو تحويل الشركة من شكل قانوني إلى آخر مكل تحويل شركة تومية بالأسهم أو ذات مسلوئية محدودة إلى شركة مساهمة، أو العكس.



1. الحصول على الموافقة

يصدر القرار من الجمعبة العامة غير العادرة أو جملعة الشركاء بأكلبية ثلاثة أرباع رأس المال

7. تغييم الأصول والخصوم

يتم الأحقق من صعة تقدير قيعة الأصول والخصوم في مشروع العقد يتقديم طلب إلى الهيئة العامة لسوق المال.

3. الحصول على الموافقة

يصحر قرار الاندماج من الجرمية العامة غير العادية تكل شركة بأكثيرة محددك أو من جماعة الشركاء الذين يعلئون أغابية رأس العال.

- **عدم الاخلال يحقوق الدائئين**
  لا يجوز أن يترتب على تغيير شكل الشركة أي إخلال بحقوق دلتيها.
- **حقوق الشركاء المعترضين**
  يحوز الشركاء الذين اعترضها علي قبار التغيير طلب التقارع من الشركة والفنبرداة قيعة حصصوم بسس سروط الاندماج.
- **مزايا الاندماج**
  تُعفي الشيكات المندمجة والحاعجة ومساهموها من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب الاندماق ويجوز تداول الأسهم الجديدة بمجرد إصدارها.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

خطوات تصفية الشركات وفقاً للقانون المصري

المرحلة الأولى: بدء التصفية وتعيين المُصفي



دخول الشركة في حالة تصفية

بعجيد حل الشركة أو انتهاء محتها. أيدأ مرحلة التصفية وفقًا للقانون ونظام الشركة. (المادة 157)



تعيين المُصفي وتحديد أتعابه

تقوم الجمعية المامة بتعيين مُصفٍ أو أكثر وتحدد أتعابهم. وفي عالة صمور حكم فاعالي بالسل، تلولى المحكمة التعيين. (المادة 159)



الإشهار والتسجيل الرسمي

يجب شهر اسم المُصفي وطريقة التصفية في السجل التجاري وصحيفة الشركات، لا يُحتد بالتمرين في مولجهة العير إلا من تاريخ الشهر. (المادة 148)



استمرار الشخصية الاعتبارية

تحتفظ الشركة بشخصيتها الاعتبارية خلال التصفية، ويضاف إلى اسمها عبارة "تحت التصفية". (المادة 158)

المرحلة الثانية: مهام ومسؤوليات المُصفي



المحافظة على حقوق الشركة

يجب على المُصفي تسعيل حقوق الشركة لحق الفير وإيدلع المبالغ المحصلة في حساب بنكي باعسم الشركة تحت التصفية قلال 48 ساعة. (المادة 145)



جرد أموال الشركة والتزاماتها

فور تعريله، بقوم المُصفي بالإلقاق مع مجاس للإدلرة بجرد كافة أمول الشركة والتزامالها وإعداد ميزانية مقصلة. (المادة 143)



صلاحيات المُصفي الرئيسية



قيود على سلطات المُصفي

لا يفور المُصفي بدد أعمال جديدة إلا لإتمام أعمال سلرقة، ولا بجوز له بيع موجودات الشركة جملةً إلا بإذن من المعمية العامة. (المادة 144)



بيع أصولها

(منفولات أو مقارات) أصونها اعنقولات أمام القضاء. (المادة 145)



وفاء ديون الشركة

بقوم المُصفي بوفاء ديون الشرنلة، وبيع أصونها ،، ونصِّيتها أمام القضاء. (المادة 154)



أولوية سداد الديون

الدرون التي تنشأ عن أعمال التصفية لها الأولوية في السداد على الديون الأخرى. (المادة 148)

المرحلة الثالثة: الرقابة وإنهاء التصفية



تقديم حسابات دورية

يقدم المُصفي لنجمعية للعامة حساباً مؤقلاً عن أعمال التصفية كل ستة أشهر. (المادة 151)



تحديد مدة التصفية

يجب إنهاء التصفية في العدة المحددة. يمكن مدها بقبل من الجمعية الوامة بنلاً على تقرير من المُصفي. (المادة 150)



تقديم الحساب الختامي

تنتهي أعمال التصفية بتقديم المُصفي للصساب الختاسي والتصديق عليه من للجمفية الماحة أو جماعة الشركاء. (المادة 152)



الإشهار النهائي والشطب

بعد التصدرق، بقوم المُصفي بشهر التهاء التصفية في انسمل اللجاري وصحيفة الشركاء، تم بطاب شطب فيد الشركة تهائيا. (المادة 152)



حفظ الدفاتر والوثائق

يجب حفظ دفائر الشركة ووثائقها أصدة 10 سنوات من تاريخ شحابها من السجل التجاري. (المادة 153)

المرحلة الرابعة: المساءلة القانونية وتقادم الدعاوى



مسؤولية المُصفي

يُسأل المُصفي عن تعويض الضرر أنذي يلحق بالشركة أو الشركاء أو الفير بسبب اخطائه في إدارة التصفية. (المادة 154)

مدد تقادم الدعاوى



مدد تقادم الدعاوى

لا تُقبل الدعاوى ضد المُصفي بسبب خطأ في أعمال التصفية بعد مضي 3 سنوات، وضد الشركاء بعد 5 سنوات من تاريخ انتهاء (المادة 154 مكرر)



حالة الفش والتدليس

في حالة الفش أو التدليس من المُصفي، لا يسقط الحق في رفع الدعوي إلا بمضي 15 علما من تاريخ انتهاء أعمال التصفية. (المادة 154 مكرر)

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

الرقابة والتفتيش والجزاءات:
دليل الامتثال لقانون الشركات المصري

الجزاءات والتظلمات



بطلان القرارات المخالفة

يقع باطلاً كل تصرف أو قرار يصدر بالمخالفة للقواعد اللمرة في القانون، مع إمكانية تصحيح البطلان خلال 6 أشهر.



عقوبات تصل إلى الحبس والغرامة

يقع باطلاً فل تصرف أو قرار يصذر بالمخالفة نلقواعد الآمرة في القانوج، هع داللي، مع إمكانية تصحيح البطلان خلال 6 أنلهر.





سنتين جنيه

يُعاقب بالحيس لمدة لا تقل من سنتين وغرامة تصل إلى 10,000 جليه في حالات ملل إثبات بيالات كاذبة في تقثرات الإصدار أو توزيع أرباح وهمية.



غرامات مالية لمخالفات أخرى

تُفرض غبامة تصل إلى 10,000 جنبة على مخالفات ملل تعطيل حعوة الجمعية العامة عمداً أو إجافة عمل المراقبين والمفتشين.



مضاعفة الغرامة عند العود

في دالة تكرار المخالفة التي صدر فيها حكم نهائي بالإدانة. يتم مضاعفة حدي الغرامة الأدنى والاقصى.



آلية التظلم من القرارات الإدارية

تُنشأ لجنة خاصة برئاسة أدد نواب رئيس مجلس الدولة للتلر التظلعات، ويكون قرارها الصادر كلال 60 يوماً نهائياً ومُلزماً.



إمكانية التصالح في بعض الجرائم

يجور التصالح في الجرائم الأقل جسامة االمنصوص عليها في المادة 163 مقابل أداء مبلغ مالي، مما مما يترنب عليه انقضاء الدعوى الجنائية.

التفتيش على الشركات

من يحق له طلب التفتيش؟



يحق للجهة الإدارية المختصة أو الشركاء الحائزين على 20 % من رأس المال (10% للبنوك) طلب التفتيش على الشركة.

سبب طلب التفتيش

يُقدم الطلب عند وجود أسباب قوية ترجح ارتكاب أعضاء مجلس الإدارة أو مراقبي الحسابات "مخالفات جسيمة" في أداء واجباتهم.

إجراءات طلب التفتيش

يتم تقديم طلب مشفوع بالأدلة إلى لجنة مختصة، مع إلزام الشركاء بإيداع أسهمهم كضمان حتى يتم البت في الطلب.

نتائج التفتيش: سيناريوهان محتملان



عدم صحة المخالفات

يتحمل مقدمو الطلب نفقات التفتيش.



صحة المخالفات

تتخذ تدابير عاجلة، وأدعى الجمعية العامة للانعقاد فوراً، وقد تُقرر عزل مجلس الإدارة ومقاضاة المسؤولين.

الرقابة وحقوق الاطلاع

الجهات الإدارية تراقب تنفيذ القانون

الإدارة العامة للشركات — الهيئة العامة لسوق المال

تتهلى الهيئة العامة لسوق العال والإدارة العامة للشركات مسؤولية مراقبة تنفيذ أحكام قانون الشركات ولائحته التنفيكية.

حق المساهمين فى الاطلاع على وثائق الشركة

يحق المساهمين الاطلاع على سلئات الشركة وثاية الشركة والدفاتر المحاسبية.

حضور الجمعيات العامة للشركات

يحق للجهات الإدارية إيفاء منعوبين احضور اليمعيات العامة العادية وغير العادية للسجيل الوقائع ومراقبة سلامة الإجراءات، دون أن يكون لهم حق التصويت.

مقوق خاصة لملاك 10% من رأس المال

10%

يحق للمساهمين الذين يعلكون 10% على الأقل من باس العال الحصول عنى معلومات ومستندات حول الصفقات مع الأظراف المرتبيكة، وقرار الهينة يكون ملزماً لتشركة في حال رفضها.

التزام سنوي بتقديم القوائم العالية

تلتزم الشركات بنسلام صورة من قوالمها العالية المعتمدة ولموكع بيالات سنوي إلى الهيئة المنتصة بعد اعتمادها من الجمعية العامة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل تأسيس وتشغيل الشركات الأجنبية في مصر

توضيح المتطلبات والإجراءات القانونية للشركات الأجنبية الراغبة في تأسيس فروع أو مكاتب تمثيل في مصر، وفقاً لقانون شركات الأموال رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية.

مكاتب التمثيل والخدمات (كيان غير تجاري)



مكتب التمثيل:
مكتب لدراسة الأسواق وإمكانيات الإنتاج، أو تقديم خدمات فنية/علمية فقط، دون نشاط تجاري.
(المادة 173)



القيد أولاً
لا يجوز إنشاء المكتب إلا بعد قيده في السجل المعد لذلك بالإدارة العامة للشركات.
(المادة 316)



عقوبة المخالفة
شطب المكتب من السجل إذا عارس نشاطاً غير مرحص، ضالف القوالين، أو قدم بيانات فير صحيحة.
(المادة 319)



لا يوجد نصيب من الأرباح
بما أن المكتب لا يمارس نشاطاً تجارياً ولا يحقق أرباحاً، فلا تنطبق عليه أحكام نصيب العاملين في الأرباح.



محظور ممارسة التجارة
يُحظر مزاولة أي نشاط تجاري بما في ذلك الوكالة التجاريين.
المخالفة تؤدي إلى الشطب.
(المادة 312)





متطلبات طلب القيد
تقديم طلب القيد مع عقد الشركة الأم، قرار فتح المكتب، اسم المدير ورسم قيد 1000 جنيه مصري.
(المادة 317)





لا يتطلب مراقب حسابات
لا يوجد نص يلزم بتعيين مراقب حسابات أو تقديم قوائم مالية سنوية بنفس الشكل.



فروع الشركات الأجنبية (الكيان التجاري الكامل)



فرع الشركة الأجنبية:
مركز لمزاولة الأعمال (فرع، مصنع، مكتب إدارة) تابع لشركة أجنبية لا تتخذ من مصر مركزاً لنشاطها الرئيسي.



التسجيل والإخطار
اتباع إجرئنات التسجيل التجاري وإخطار الإدارة العامة للشركات بأوراق التسجيل في سجل خاص.
(المادلان 166، 310)





التزامات مالية سنوية
تقديم تقارير سنوية خلال 3 أشهر من نهاية السنة المالية تشمل القوائم المالية، تقرير المراقب، أسماء المديرين، بيانات العاملين، وأجورهم، والأرباح المحققة.
(المادة 312)





حقوق العاملين
يستحق العاملون تصيباً من الأرباح المحققة عن نشاط الفرع في مصر. (المادة 313)





لا نشاط قبل التسجيل
يُحظر مزاولة أي نشاط قبل إنضاء الفرع وقيده في السجل التجاري، وإلا يتم إغلاقه إدارياً.
(المادة 369)





تعيين مراقب حسابات
يجب تعيين مراقب حسابات بنفس شروط مراقبي حسابات الشركات المساهمة المصرية.
(المادة 311)





حقوق العاملين
يستحق العاملون نصيباً من الأرباح المحققة عن نشاط الفرع في مصر.
(المادة 312)





الإفصاح في المكاتيات
ذكر اسم الشركة الأم، جنسيتها، شكلها القالهلي، رأس المال، ورقم فيد الكرع في السجل التجاري في جميع المكالبات. (المادة 314)



التزامات الشركات في مصر: دليل الامتثال للقانون رقم 159

ملخص لأبرز متطلبات قانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981 المتعلقة بتوظيف العمالة والقيود على المسؤولين الحكوميين لضمان الامتثال القانوني.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS



قيود على المسؤولين الحد الحكوميين وأعضاء البرلمان



حظر الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية مجلس إدارة شركة.

لا يجوز لموظفي الدولة العمل بالشركات إلا بإذن خاص من الوزير المختص.



فترة حظر 3 سنوات للوزراء وكبار المسؤولين.

يُمنع عملهم بشركات لها مزايا حكومية بعد ترك المنصب إلا بإذن من رئيس الوزراء.



قيود على أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

لا يجوز تعيينهم بمجالس الإدارة إلا بشروط (مثل كونه مؤسسًا أو مالكًا لـ 10% من الأسهم).



توظيف المصريين: الإلزامية

الفنيين والإداريين

75%



يجب أن يكونوا مصريين، وبأجور لا تقل عن 70% من إجمالي أجور هذه الفئة بالشركة.

إجمالي العاملين

90%



يجب أن يكونوا مصريين، وألا تقل أجورهم عن 80% من إجمالي أجور الشركة.

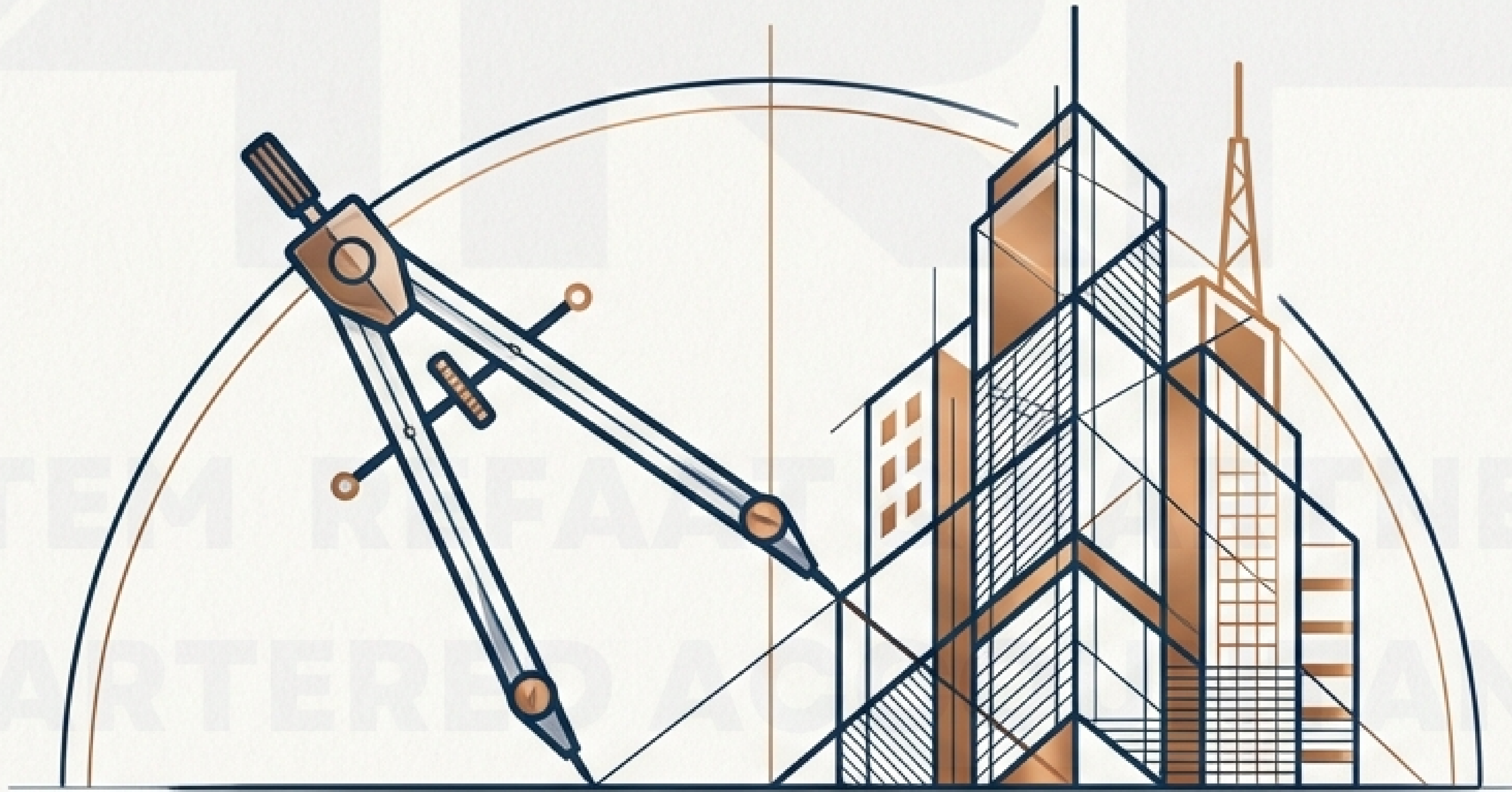


استثناء: يمكن توظيف أجانب بإذن وزاري.

يجوز ذلك في حال تعذر وجود مصريين مؤهلين وللمدة التي يحددها الوزير.

رحلة الشركات في مصر: دليل مرئي للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

فهم هيكل وعمل شركات الأموال وتطورها





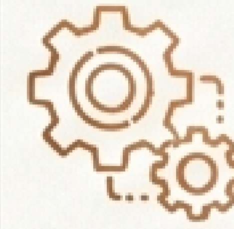
أساس التشريع: القانون ولائحته التنفيذية

بيئة الأعمال المصرية



قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

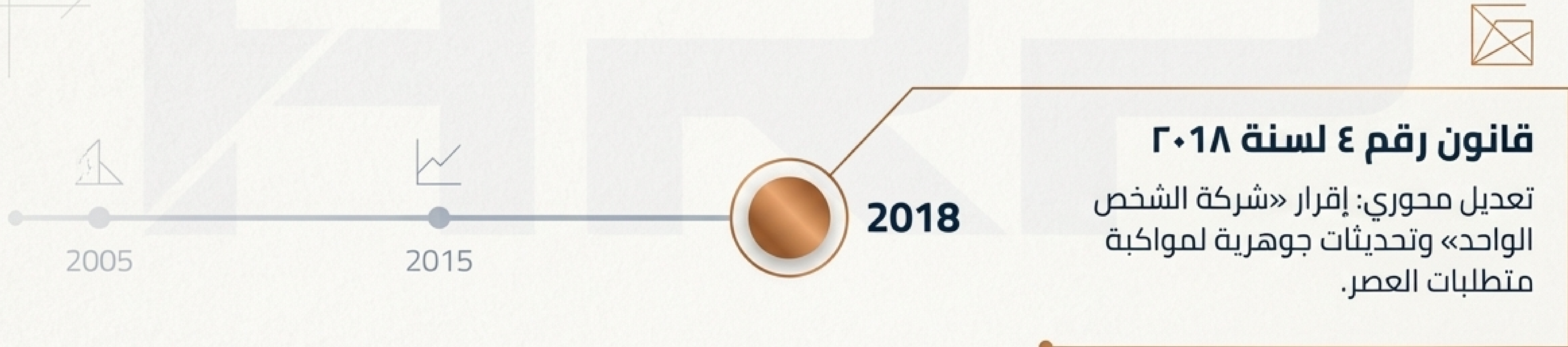
يضع المبادئ والإطار العام الحاكم لهيكل وعمل الشركات.



اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢

تفصّل الإجراءات وآليات التطبيق العملي لأحكام القانون.

قانون حي: نظرة على أبرز التعديلات





الإطار القانوني يتطور باستمرار لتعزيز بيئة الاستثمار وتسهيل ممارسة الأعمال.

اختر الكيان المناسب: أنواع شركات الأموال الأربعة

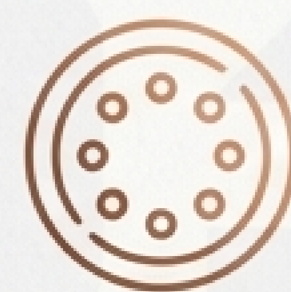


شركة الشخص الواحد

المسئولية:
محدودة في حدود رأس المال المخصص.

الشركاء:
شخص واحد (طبيعي أو اعتباري).

السمة الرئيسية:
أحدث الأشكال القانونية (إضافة ٢٠١٨)، توفر مزايا الشركة للمشروعات الفردية.



الشركة ذات المسئولية المسئولية المحدودة

المسئولية:
محدودة بقدر الحصص.

الشركاء:
من ٢ إلى ٥٠ شريكاً.

السمة الرئيسية:
هيكل مرن، لا تصدر أسهماً قابلة للتداول، شائعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.



شركة التوصية بالأسهم

المسئولية:
مزدوجة (متضامنون وغير محدودة، مساهمون ومحدودة).

الشركاء:
شريك متضامن واحد على الأقل + مساهم واحد على الأقل.

السمة الرئيسية:
تجمع بين شركات الأشخاص والأموال.



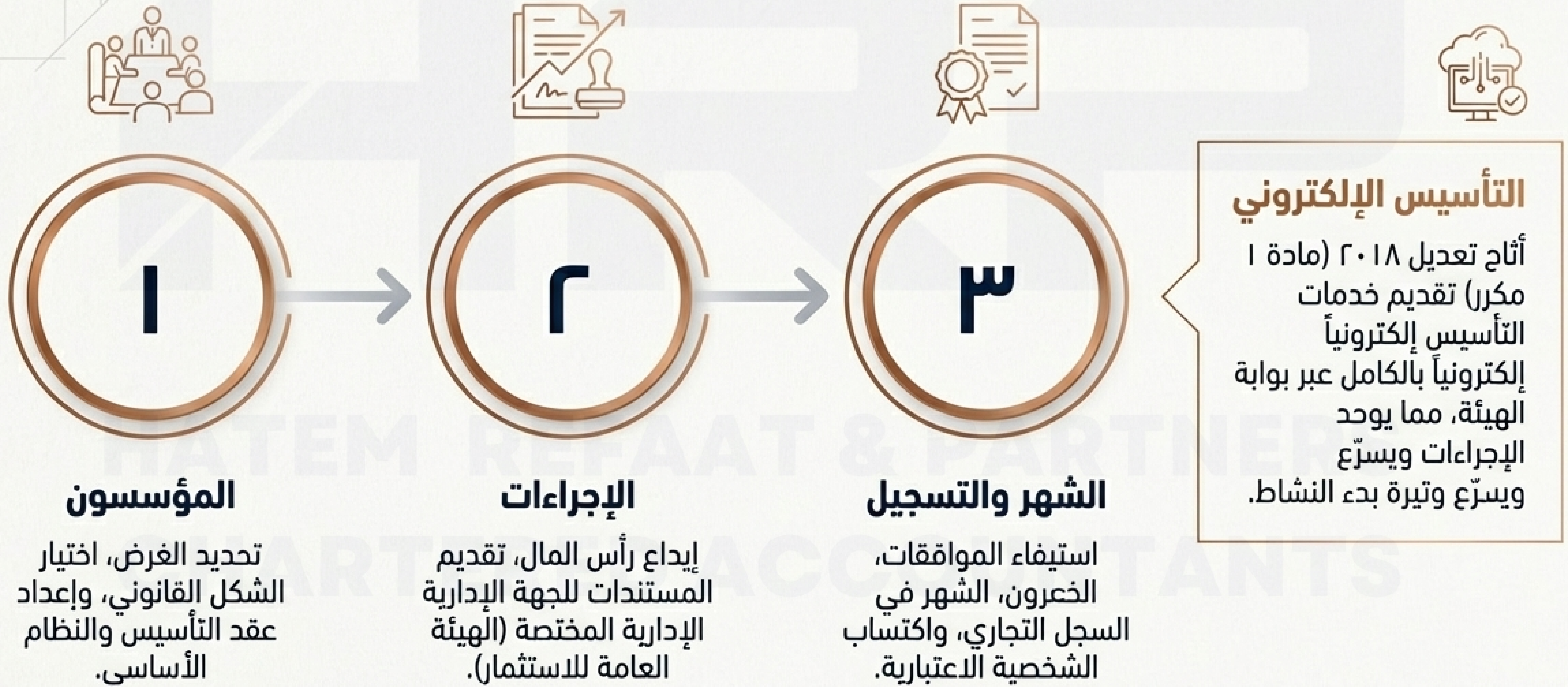
شركة المساهمة

المسئولية:
محدودة بقيمة الأسهم.

الشركاء:
٣ مؤسسين على الأقل.

السمة الرئيسية:
رأس المال مقسم لأسهم قابلة للتداول، مناسبة للمشروعات الكبرى والاكتتاب العام.

من الفكرة إلى الكيان: خطوات التأسيس الرئيسية



المحرك المالي للشركة: رأس المال والأوراق المالية



السندات

أدوات دين تصدرها الشركة للاقتراض من الجمهور، وتعتبر التزاماً على الشركة بسداد قيمتها وفوائدها.



الأسهم

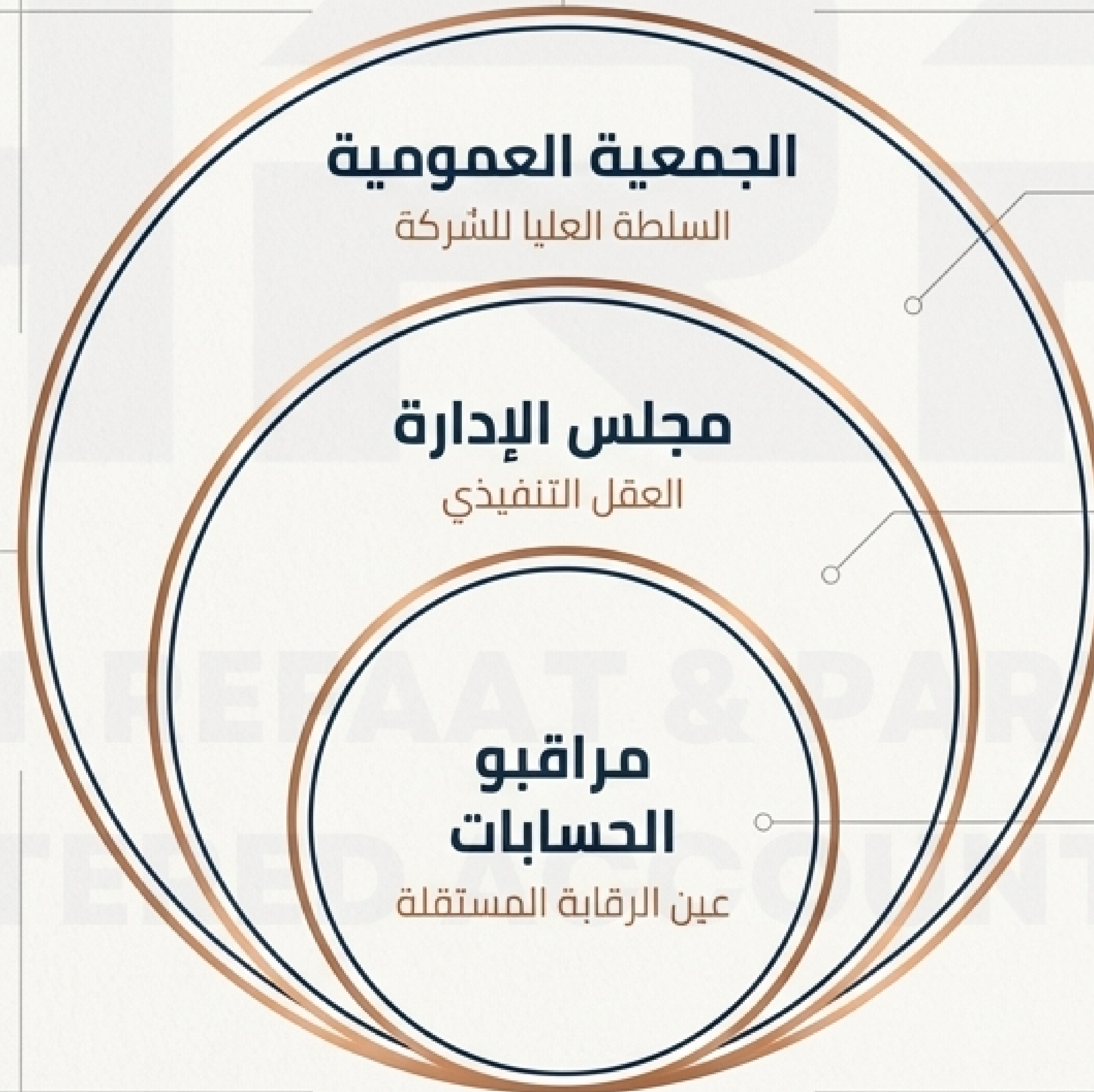
تمثل حصص ملكية متساوية متساوية القيمة في شركات المساهمة. ينظم القانون خصائصها وكيفية تداولها.



رأس المال

يشمل رأس المال المصدر والمدفوع. القانون ولائحته ينظمان قواعد زيادته وتخفيضه لضمان استقرار المركز المالي.

غرفة التحكم: هيكل الحوكمة في شركات المساهمة



تعيين وعزل مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، إقرار القوائم المالية وتوزيع الأرباح.

إدارة عمليات الشركة اليومية ووضع استراتيجياتها لتحقيق أغراضها.

مراجعة حسابات الشركة والتأكد من سلامة القوائم المالية، وتقديم تقريرهم للجمعية العمومية.

إدارة مبسطة: خصوصية الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد

شركة الشخص الواحد (OPC)



مؤسس الشركة هو صانع القرار الأوحد، ويتولى كافة صلاحيات الإدارة والجمعية العمومية، مما يوفر أقصى درجات المرونة والسرعة في اتخاذ القرار.

الشركة ذات المسئولية المحدودة (LLC)



يتولى إدارتها مدير أو أكثر من بين الشركاء أو من غيرهم. لا يوجد مجلس إدارة إلزامي بنفس هيكل شركات المساهمة.

تطور الكيان: الاندماج وتغيير الشكل القانوني

الاندماج (Merger)



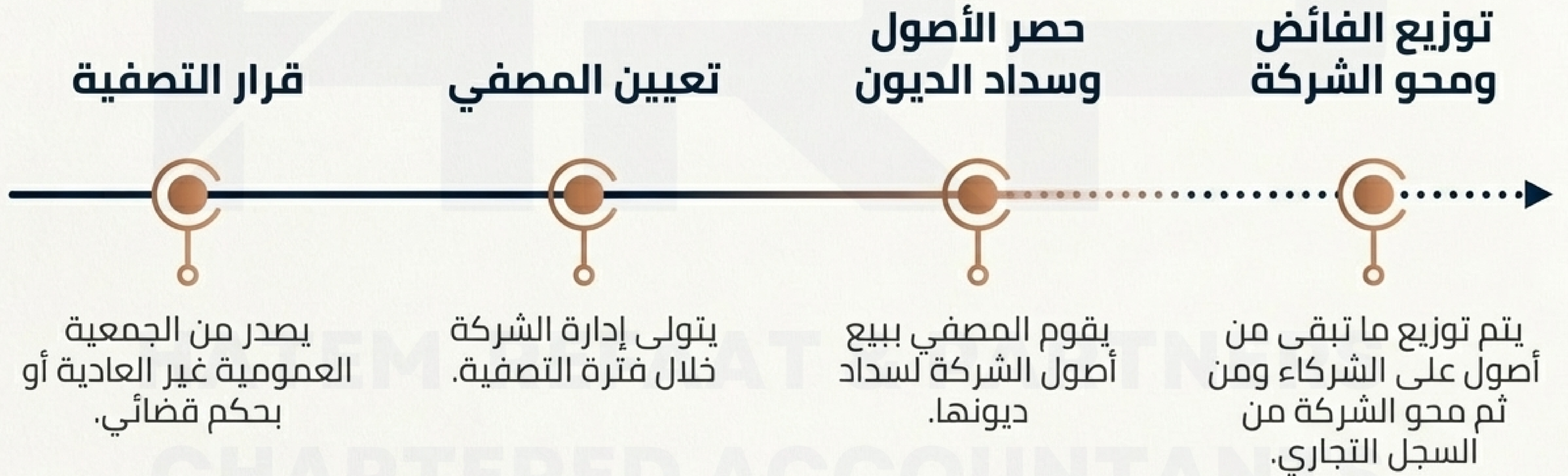
يوفر القانون إطاراً لاندماج شركتين أو أكثر، إما بالضم أو بالمزج، لخلق كيان اقتصادي أكبر وأكثر قوة.

تغيير الشكل القانوني (Legal Form Transformation)



يسمح القانون للشركة بتغيير شكلها القانوني (مثلاً من ذات مسئولية محدودة إلى مساهمة) للتوافق مع مراحل نموها الجديدة ومتطلبات التوسع.

نهاية الرحلة: تصفية الشركة وإجراءاتها



ضمان الالتزام: الرقابة والتفتيش والجزاءات



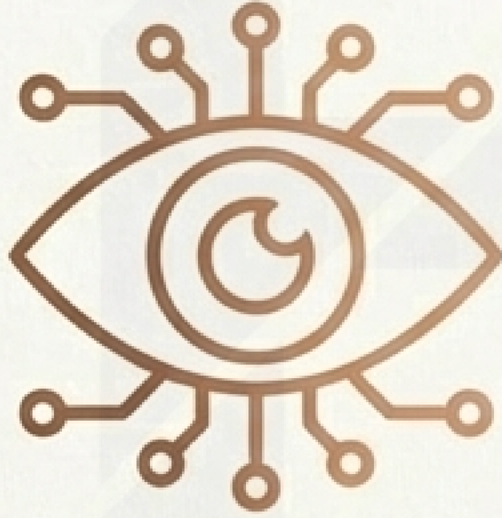
الجزاءات

يحدد القانون عقوبات تتراوح بين الغرامات والحبس لمن يخالف أحكامه، حمايةً للمتعاملين مع الشركة والاقتصاد.



التفتيش

للجهة الإدارية الحق في تفتيش أعمال الشركة ودفاترها للتحقق من عدم وجود مخالفات.

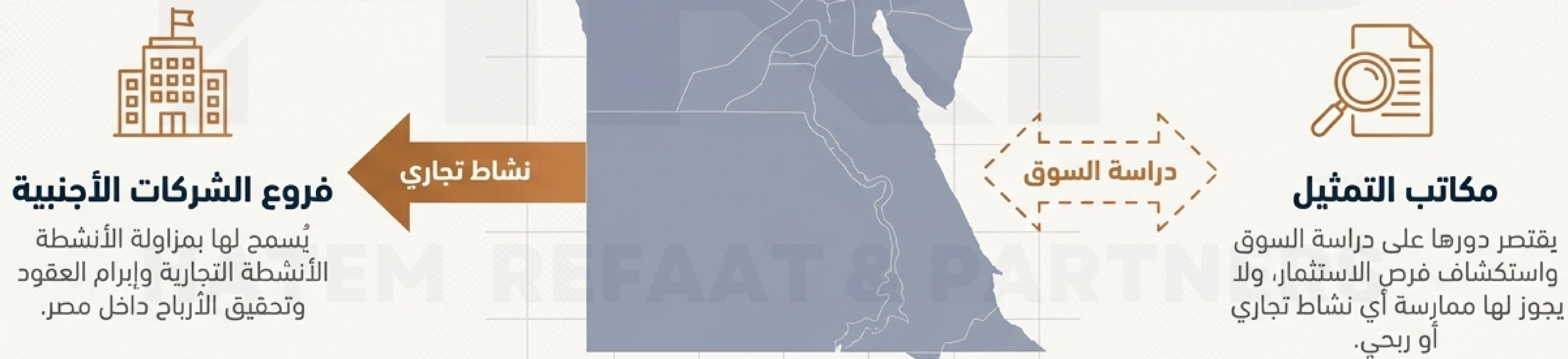


الرقابة

تتولى الجهة الإدارية المختصة (الهيئة) الرقابة على الشركات للتأكد من تطبيقها لأحكام القانون.

إطار رقابي قوي يهدف إلى تعزيز الشفافية وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

آفاق عالمية: تنظيم عمل الشركات الأجنبية في مصر



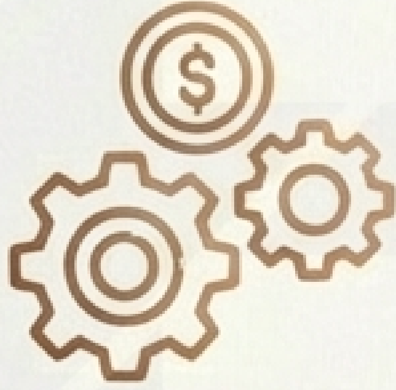
فروع الشركات الأجنبية

يُسمح لها بمزاولة الأنشطة الأنشطة التجارية وإبرام العقود وتحقيق الأرباح داخل مصر.

مكاتب التمثيل

يقتصر دورها على دراسة السوق واستكشاف فرص الاستثمار، ولا يجوز لها ممارسة أي نشاط تجاري أو ربحي.

العنصر البشري: أحكام خاصة بالعاملين



المشاركة في الإدارة والأرباح

ينظم القانون في حالات معينة حق العاملين في الحصول على نسبة من الأرباح وتمثيلهم في مجلس الإدارة، لربط مصالحهم بنجاح الشركة.

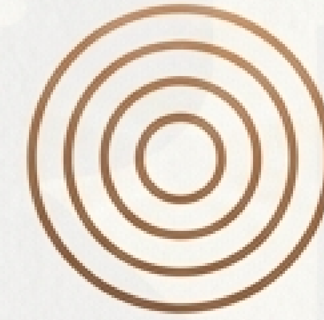


قيود على العاملين بالدولة

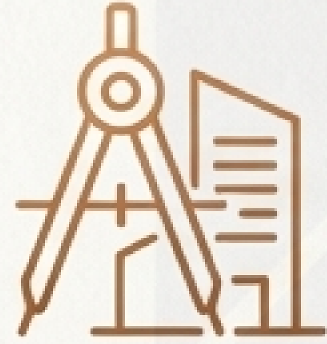
يضع القانون قيوداً على الجمع بين الوظائف الحكومية وشغل مناصب في مجالس إدارة الشركات الخاضعة له، ضماناً للشفافية ومنعاً لتضارب المصالح.

القانون يوازن بين مصالح رأس المال وحقوق العاملين لضمان استقرار بيئة العمل.

الصورة الكاملة: رحلة الشركة في نقاط



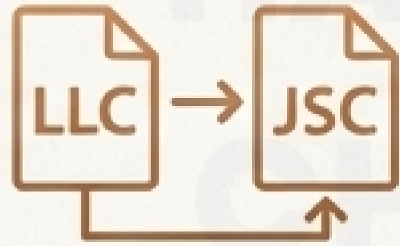
حوكمة واضحة: يضع إطاراً متوازناً للسلطات والمسئوليات لضمان الإدارة الرشيدة وحماية وحماية حقوق الأطراف.



مرونة التأسيس: يوفر القانون أربعة أشكال قانونية متنوعة تناسب كافة أحجام وأنواع المشروعات.



إطار رقابي شامل: يضمن الشفافية والالتزام لحماية المستثمرين واستقرار الاقتصاد ككل.



مسارات للنمو: يتيح آليات يتيح آليات قانونية واضحة للاندماج والتغيير والتكيف مع تطورات السوق.

للاستشارات والتواصل

حاتم رفعت عبد الحكيم

مراقب شركات مساهمة
عضو جمعية الضرائب المصرية (ETS)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين
عضو إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب (AFAA)

 **0112 5449 154**

 **0100 4860 369**



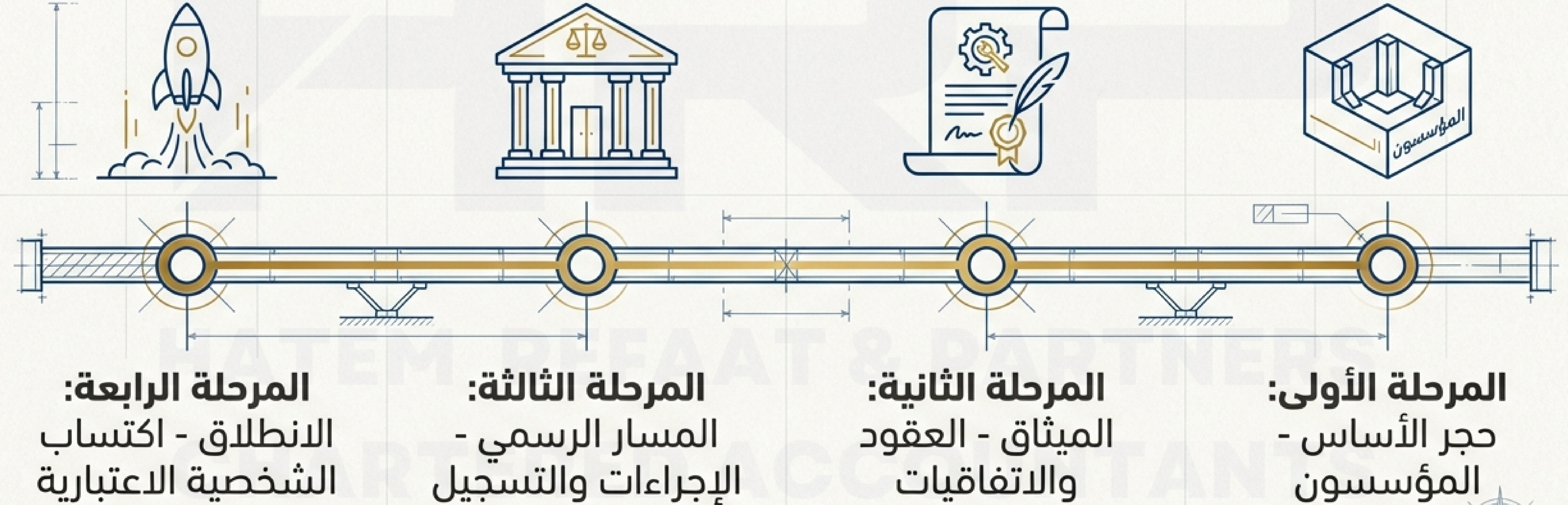
Scan Me

رحلة تأسيس الشركات في مصر

دليلك لفهم دور المؤسسين والإجراءات الأساسية وفقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

[شعار الشركة/المقدم]

خريطة الطريق: من الفكرة إلى الكيان القانوني



من هو المؤسس؟
المشاركة الفعلية هي المعيار





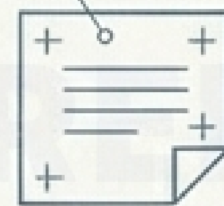
يعتبر مؤسساً كل من يشترك اشتراكاً فعلياً في التأسيس بنية تحمل المسئولية الناشئة عن ذلك.



المشاركة الفعلية تشمل:

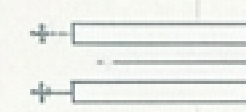
* توقيع العقد الابتدائي
* طلب الترخيص بتأسيس الشركة
* تقديم حصة عينية عند التأسيس





استثناء مهم:

أصحاب المهن الحرة (كالمحامين والمحاسبين) الذين يعملون لحساب المؤسسين لا يعتبرون مؤسسين.



(المادة ٧ من القانون)

العدد القانوني للمؤسسين: شرط أساسي لاستمرارية الشركة



شركات المساهمة:
3 مؤسسين
على الأقل



باقي الشركات:
2 مؤسسين على
على الأقل

ماذا لو قل العدد عن النصاب؟

- تعتبر الشركة منحلة بحكم القانون.



- مهلة للتصحيح: **6 أشهر** لاستكمال النصاب أو التحول لشركة شخص واحد.



- **النتيجة الخطيرة:** إذا لم يتم التصحيح، يصبح الشريك المتبقي مسئولاً في جميع أمواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة.

(المادة 8 من القانون، المادة 60 من اللائحة)

واجبات المؤسس: المسئولية التضامنية والعناية الفائقة

واجب العناية:

يجب على المؤسس أن يبذل "**عناية الرجل الحريص**" في تعاملاته مع الشركة وهي تحت التأسيس.
(المادة ١١)



الشفافية المالية:

إذا تلقى المؤسس أموالاً أو معلومات تخص تخص الشركة، يجب عليه ردها مع أي أرباح حققها من استغلالها.
(المادة ١١)







المسئولية التضامنية:

المؤسسون مسئولون بالتضامن عما التزموا به.
من يلتزم عن غيره دون دون ذكر اسم موكله يُلزم شخصياً.
(المادة ١٠)

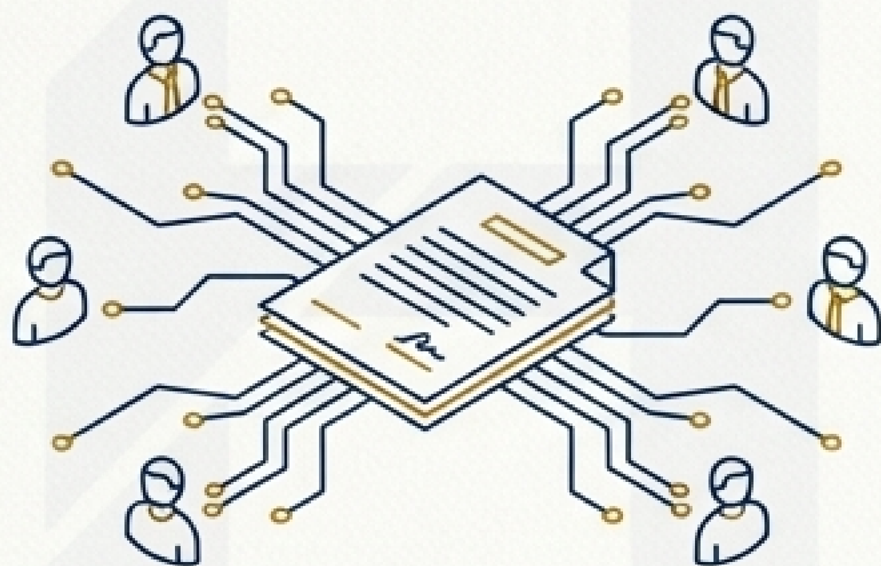
وثائق التأسيس: العقد الابتدائي واتفاق المساهمين



١. العقد الابتدائي

إلزامي: يبرمه المؤسسون وفقاً لنموذج رسمي يصدره الوزير المختص.

لا إعفاء من المسئولية: لا يجوز أن يتضمن شروطاً تعفي المؤسسين من المسئولية الناجمة عن التأسيس. (المادة ٩)



٢. اتفاق المساهمين

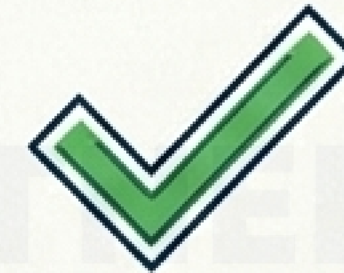
اختياري: ينظم العلاقة بين المساهمين.

شروط السريان على الشركة: لا يسري على الشركة أو باقي المساهمين إلا بموافقة أغلبية خاصة: ٣/٤ رأس المال على الأقل. (المادة ٩ مكرر)

التعامل مع "الشركة تحت التأسيس": ما يسري وما يتطلب الاعتماد

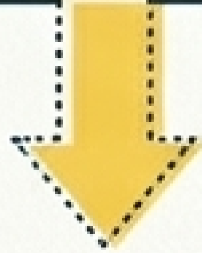
العقود والتصرفات الضرورية للتأسيس





تسري في حق الشركة بعد تأسيسها تلقائياً.
(المادة ١٣)

التصرفات الأخرى بين المؤسس والشركة





لا تسري إلا باعتمادها من:

- **مجلس إدارة** لا صلة لأعضائه بالمؤسس ذي المصلحة.
- أو **الجمعية العامة للشركة** (في اجتماع لا يُحتسب فيه تصويت المؤسسين ذوي المصلحة).

(المادة ١٢)

المسار الرسمي للتأسيس: قائمة المهام (١ من ٢)



الخطوة الأولى: توثيق العقود

يجب أن يكون عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة إما "رسمياً" أو "مصدقاً على التوقيعات فيه" أمام جهة التوثيق.

*Source: المادة ١٥ من القانون



الخطوة الثانية: إيداع رأس المال

يجب إيداع كافة المبالغ المدفوعة لحساب الشركة تحت التأسيس في أحد البنوك المرخص لها.

****قيد مهم:** لا يجوز سحب هذه المبالغ إلا بعد قيد الشركة في السجل التجاري.

*Source: المادة ٢٠ من القانون

المسار الرسمي للتأسيس: قائمة المهام (٢ من ٢)



الخطوة الثالثة: إخطار الهيئة

يجب على المؤسسين إخطار الهيئة العامة للاستثمار (GAFI) بإنشاء الشركة.



الخطوة الرابعة: تقديم المستندات المطلوبة

- العقد الابتدائي والنظام الأساسي (أو عقد التأسيس).
- الموافقات الخاصة إذا كان النشاط يتطلبها.
- شهادة بنكية تفيد تمام الاكتتاب وإيداع المبالغ المدفوعة.
- إيصال سداد رسم بواقع ١ في الألف من رأس المال (بحد أدنى ١٠٠ جنيه وأقصى ١٠٠٠ جنيه).
- (لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم) شهادة إيداع الأوراق المالية لدى شركة إيداع مركزي.

(المادة ١٧ من القانون، المواد ٤٤ و ٧٣ من اللائحة)

مراجعة الهيئة: مهلة الـ ١٠ أيام وأسباب الاعتراض الحصرية

المهلة الزمنية:

للهيئة ١٠ أيام من تاريخ إخطارها لتعترض على تأسيس الشركة.

إذا لم تعترض: يعتبر ذلك موافقة ضمنية ويمضي التأسيس قدماً.



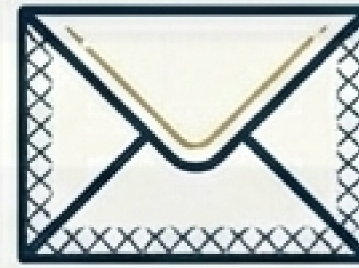
أسباب الاعتراض الحصرية:

لا يجوز للهيئة الاعتراض إلا لأحد هذه الأسباب:

1. مخالفة العقد للبيانات الإلزامية بالنموذج الرسمي أو لأحكام القانون.
2. إذا كان غرض الشركة مخالفاً للقانون أو للنظام العام.
3. إذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر فيه الأهلية القانونية اللازمة.

(المادة ١٨ من القانون)

كيفية التعامل مع اعتراض الهيئة: خطواتك التالية



١. استلام الاعتراض:
يتم إبلاغ الشركة بكتاب مسجل.

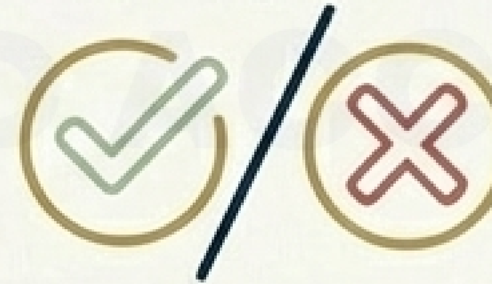


٢. نافذة الـ١٥ يوماً: أمام الشركة خياران:
- إزالة أسباب الاعتراض.
- أو التظلم من القرار إلى الوزير المختص.





٣. قرار التظلم:
في حالة القبول: تزول آثار الاعتراض.
في حالة الرفض: يجب إزالة الأسباب خلال ١٠
وإلا تصدر الهيئة قراراً بشطب



في حالة الرفض: يجب إزالة الأسباب خلال
بشطب قيد الشركة من السجل التجاري.

(المادة ١٩ من القانون)

الميلاد القانوني للشركة: اكتساب الشخصية الاعتبارية



تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية وتبدأ في مباشرة نشاطها من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

النشر: بعد القيد، يتم نشر عقد الشركة ونظامها على نفقتها في صحيفة الاستثمار.
(المادة ٢١ من القانون والمادة ٧٩ من اللائحة)

الحصانة الإجرائية: لا يجوز بعد هذا التاريخ الطعن ببطلان الشركة بسبب مخالفة الأحكام المتعلقة بإجراءات التأسيس".
(المادة ٧٧ من اللائحة)

حالة خاصة: شركة الشخص الواحد

- **المؤسس:** يمكن لشخص طبيعي أو اعتباري واحد تأسيسها.
- **المسئولية:** محدودة في حدود رأس مال الشركة.
- **شرط خاص للمؤسس العام:** إذا كان المؤسس شخصاً اعتبارياً عاماً، يجب الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص.
- **قيد جوهري:** يُحظر على شركة الشخص الواحد تأسيس شركة أخرى من شركات الشخص الواحد.

(المادة ٢٨٧ مكرر من اللائحة)

ماذا لو لم تكتمل رحلة التأسيس؟

١. فشل بسبب خطأ المؤسسين

الشرط: إذا لم يتم التأسيس خلال ٦ أشهر من تاريخ الإخطار بسبب خطأ المؤسسين.

الحق: يجوز للمكتتبين طلب استرداد أموالهم والرجوع بالتعويض على المؤسسين.



٢. فشل بسبب مرور الوقت

الشرط: إذا مضت سنة على تاريخ الاكتتاب دون البدء في إجراءات التأسيس.

الحق: يجوز لكل مكتتب طلب استرداد قيمة ما اكتتب به.

(المادة ١٤ من القانون، المادة ٢٥ من اللائحة)



مبادئ أساسية لنجاح رحلة التأسيس



١. وضوح الأدوار والمسئوليات

تحديد من هو "المؤسس" الفعلي وفهم واجباته ومسئوليته التضامنية هو نقطة البداية لتجنب المخاطر المستقبلية.



٢. الالتزام الدقيق بالإجراءات

اتباع النماذج الرسمية، وتوثيق العقود، وتقديم المستندات **كاملة** هو الطريق الأضمن لتأسيس سليم وتجنب اعتراضات الهيئة.



٣. حساسية التوقيتات القانونية

احترام المهل الزمنية - سواء لرد الهيئة أو للتعامل مع اعتراضاتها - أمر حاسم ويمنع النتائج الكارثية كشطب الشركة.

تقييم الحصص العينية في الشركات المصرية

دليل إجرائي لتأسيس وزيادة رأس مال الشركات وفقاً لقانون 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية



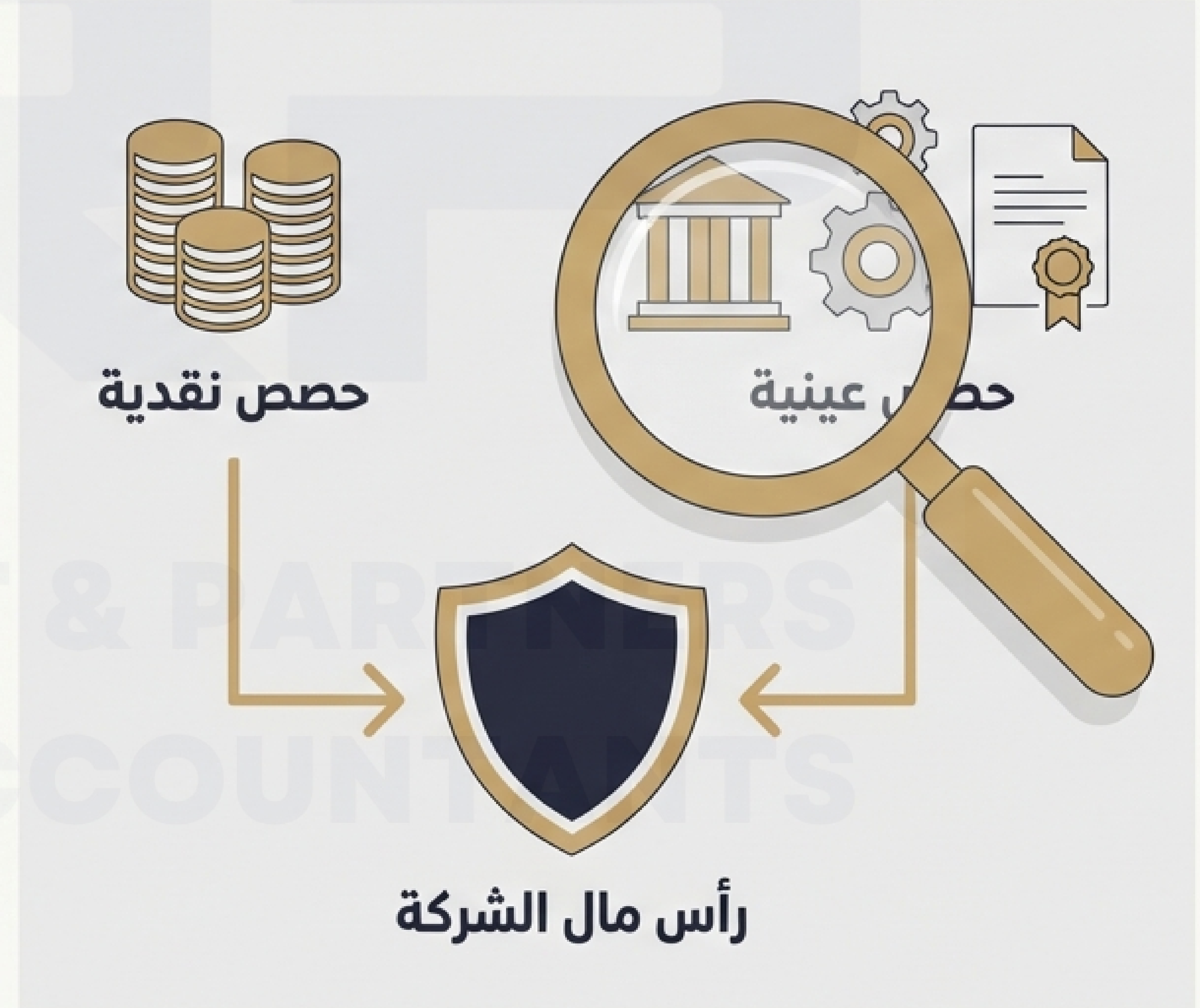
لماذا التقييم الدقيق؟ حماية رأس المال وضمان حقوق الشركاء.

الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو منع المبالغة في تقييم الأصول لحماية الشركاء المساهمين نقدًا ودائني الشركة.

يضمن التقييم العادل أن تكون قيمة رأس مال الشركة حقيقية، مما يعزز الثقة والملاءة المالية.

- **حصص نقدية:** الأموال السائلة.
- **حصص عينية:** أصول غير نقدية (مادية مثل العقارات والآلات، أو معنوية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية).

الأطراف الرئيسية في رحلتنا: المؤسسون، الهيئة العامة للاستثمار (الهيئة)، لجنة التقييم، والجمعية التأسيسية.



مساران رئيسيان لتقييم الحصص العينية

يتم تقييم الحصص العينية بناءً على نوع الشركة، مما يحدد درجة الإشراف الرسمي المطلوب.





المسار الأول: شركات المساهمة والتوصية بالأسهم

- عملية رسمية ومنظمة تخضع لإشراف مباشر من الهيئة العامة للاستثمار.
- تتطلب تشكيل لجنة متخصصة للتحقق من التقييم.

(هذا هو محور تركيزنا الرئيسي في الجزء الأول)

المسار الثاني: الشركات ذات المسئولية المحدودة

- عملية أكثر مرونة تعتمد على تقارير "أهل الخبرة".
- يقر الشركاء التقييم مباشرة في عقد التأسيس.

الخطوة الأولى: التقدير المبدئي بواسطة المؤسسين

(بناءً على المادة 26)

- يقوم المؤسسون (أو مجلس الإدارة في حالة زيادة رأس المال) بإجراء تقدير مبدئي لقيمة الحصص العينية.
- يمكنهم (ويُنصح بشدة) الاستعانة بأهل الخبرة مثل المحاسبين والفنيين.
- يجب الالتزام بالمعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت ومعايير التقييم العقاري.
- يقدم المؤسسون طلباً إلى الهيئة العامة للاستثمار (GAFI) للتحقق من التقييم.
- مرفقات الطلب: يجب أن يرفق بالطلب التقرير المبدئي للتقييم، صورة من العقد الابتدائي للشركة، ومشروع نظامها الأساسي.



مرجع قانوني: المادة 26 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981.

الخطوة الثانية: لجنة الهيئة للتحقق من التقييم
(بناءً على المادة 25)

بناءً على طلب المؤسسين، تشكل الهيئة لجنة متخصصة للتحقق من صحة التقييم.

تشكيل اللجنة:

- **الرئيس:** مستشار بإحدى الهيئات القضائية.
- **الأعضاء:** أربعة خبراء على الأكثر (تخصصات اقتصادية، محاسبية، قانونية، فنية) تختارهم الهيئة.

حالة خاصة:

- إذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة أو جهة عامة، ينضم للجنة ممثل عن المال العام يختاره الوزير المختص.

الجدول الزمني:

- تودع اللجنة تقريرها خلال مدة أقصاها 60 يوماً من تاريخ إحالة الأوراق إليها.

مرجع قانوني: المادة 25 من قانون 159 لسنة 1981.



الخطوة الثالثة: تقرير اللجنة النهائي وتوزيعه

(بناءً على المادتين 27 و 28)

محتويات التقرير:

- بيان دقيق للحصة العينية واسم مقدمها.
- التقدير الأولي الذي قدمه المؤسسون.
- رأي اللجنة النهائي في قيمة الحصة والأسس التي استندت إليها في تقييمها.

التوزيع الإلزامي:

- يقوم المؤسسون بتوزيع التقرير على جميع المكتتبين/ الشركاء.
- يُرسل أيضاً إلى الجهاز المركزي للمحاسبات إذا كانت الحصة مملوكة لجهة عامة.
- **التوقيت:** يجب أن يتم التوزيع قبل اجتماع الجمعية التأسيسية بأسبوعين على الأقل.

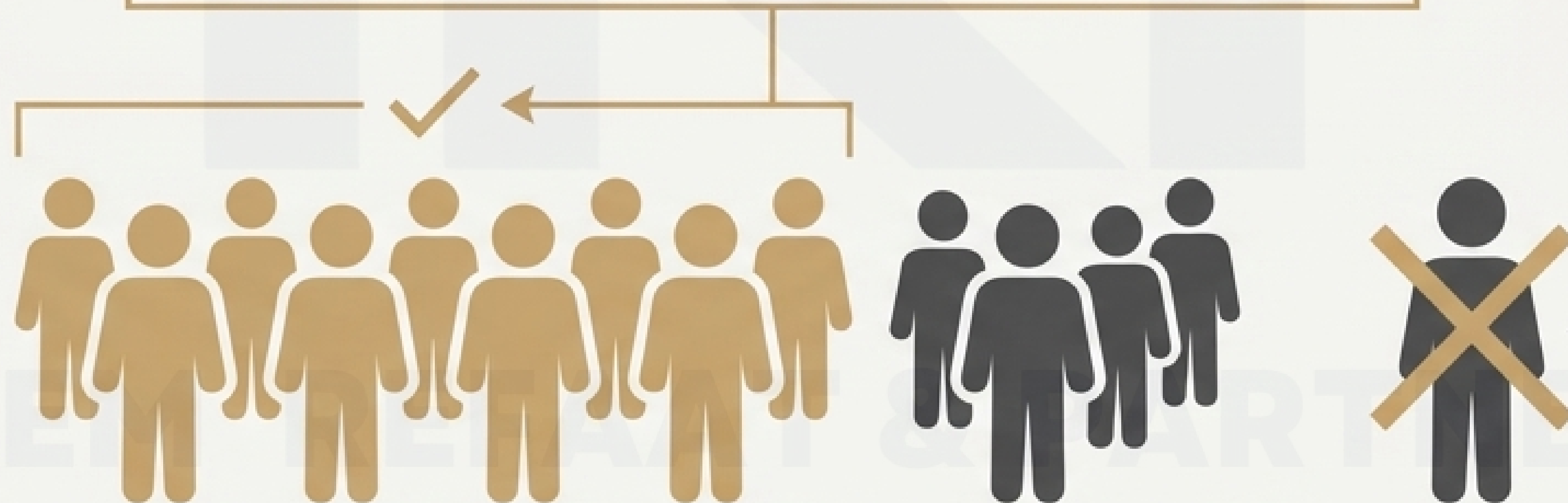


مرجع قانوني: المادة 27 و 28 من اللائحة التنفيذية.

الخطوة الرابعة: قرار الجمعية التأسيسية الحاسم

(بناءً على المادتين 25 و 29)

تجتمع الجمعية التأسيسية (أو الجمعية العامة غير العادية في حالة زيادة رأس المال) لإقرار تقييم اللجنة.



**قاعدة حاسمة:
لا يحق لمقدم الحصة العينية التصويت

النصاب القانوني للاجتماع (مادة 32):

- **الاجتماع الأول:** حضور يمثل نصف رأس المال المصدر على الأقل.
- **الاجتماع الثاني** (في حال عدم اكتمال النصاب الأول): حضور يمثل ربع رأس المال المصدر على الأقل.

مرجع قانوني: المواد 25، 29، 32 من قانون 159 ولائحته.

القاعدة الحاسمة: ماذا لو كان التقييم أقل بأكثر من الخُمس؟ (>20%)

(بناءً على المادة 29)

>20%

الخُمس

إذا قلّ التقييم النهائي عن الأولي بأكثر من الخُمس، فالخيارات هي:



الخيار الثالث (لمقدم الحصة)

يمكن لمقدم الحصة أن ينسحب من الشركة بالكامل.



الخيار الأول (إلزامي للشركة)

تخفيض رأس المال المصدر بما يعادل قيمة النقص.



الخيار الثاني (لمقدم الحصة)

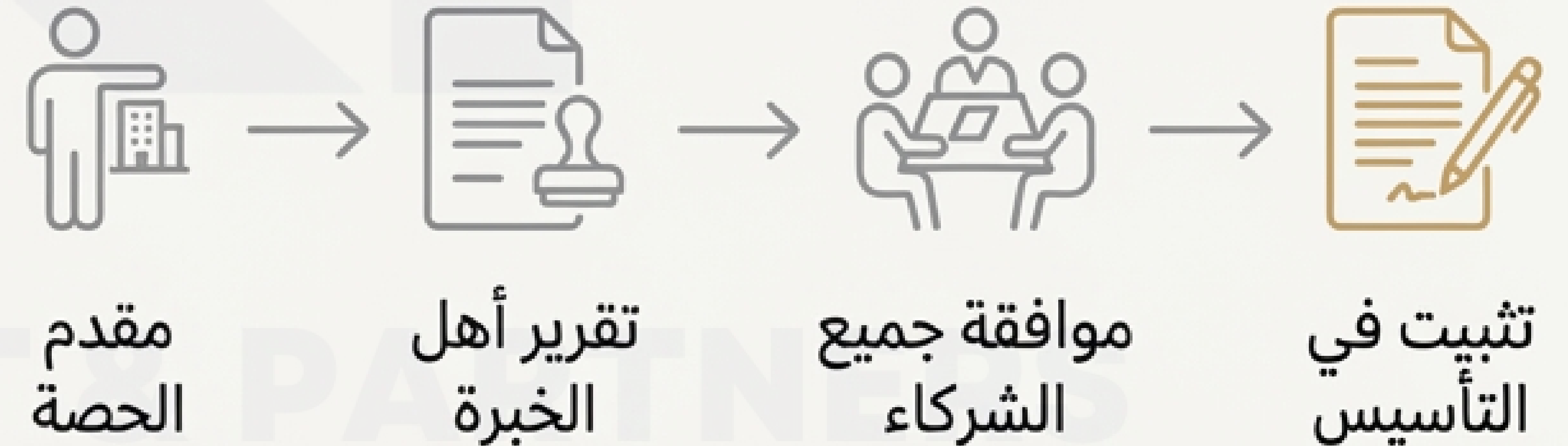
يمكن لمقدم الحصة أن يؤدي الفرق نقداً للشركة.

مرجع قانوني: المادة 29 من قانون 159 لسنة 1981.

المسار الموازي: الحصص العينية في الشركات ذات المسئولية المحدودة

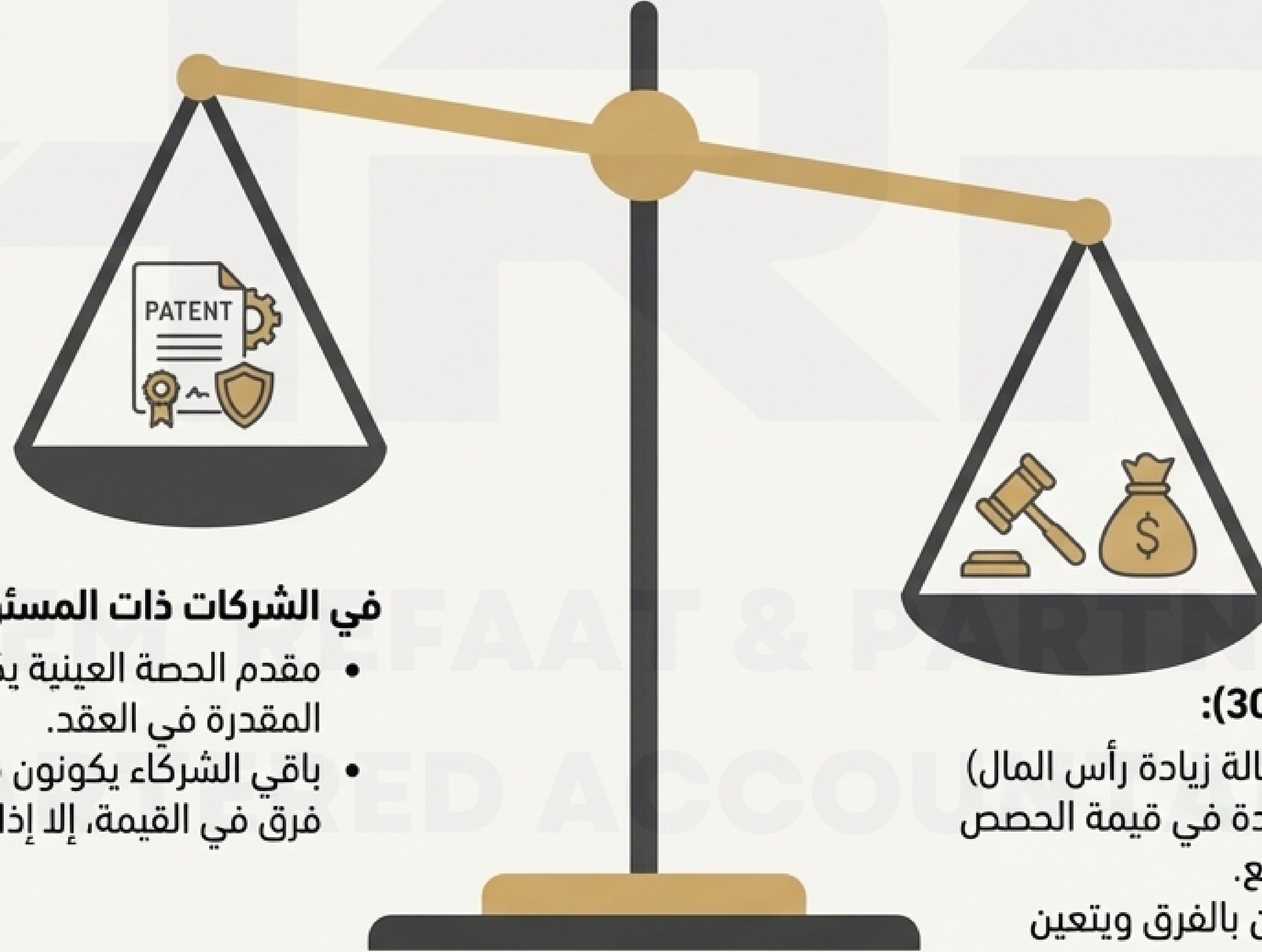
(بناءً على المواد 29، 69، 70)

- **عملية مبسطة :** لا توجد لجنة إلزامية من الهيئة العامة للاستثمار.
- **التقييم:** يتم بمعرفة 'أهل الخبرة' (خبراء متخصصون) حسب طبيعة كل حصة.
- **التقرير:** يقدم الخبير تقريراً مفصلًا يصف الحصة العينية وأسس حساب قيمتها.
- **الإقرار:** يوقع جميع الشركاء على اطلاعهم وموافقتهم على تقرير الخبير.
- **التثبيت:** تُحدد قيمة الحصة العينية بشكل نهائي في عقد تأسيس الشركة.



مرجع قانوني: المواد 29، 69، 70 من قانون 159 ولائحته.

عبء المسئولية: مسئولية المؤسسين والشركاء



في الشركات ذات المسئولية المحدودة (مادة 70):

- مقدم الحصة العينية يكون مسئولاً قبل الغير عن قيمتها المقدرة في العقد.
- باقي الشركاء يكونون مسئولين بالتضامن عن أداء أي فرق في القيمة، إلا إذا أثبتوا عدم علمهم بذلك.

في جميع أنواع الشركات (مادة 30):

- المؤسسون (والمديرون في حالة زيادة رأس المال) مسئولون بالتضامن عن أي زيادة في قيمة الحصص العينية قُرّرت على خلاف الواقع.
- يعتبرون بحكم القانون مكتتبين بالفرق ويتعين عليهم أداؤه نقداً.

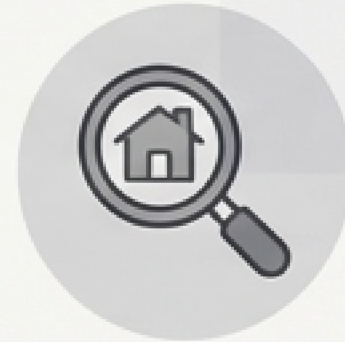
مرجع قانوني: المواد 30، 70 من قانون 159 ولائحته.

مهام الجمعية التأسيسية: ما وراء تقييم الحصص

(بناءً على المادتين 28 و 30)

بالإضافة إلى إقرار تقييم الحصص العينية، تختص الجمعية التأسيسية بالنظر في المسائل الآتية:

الجمعية التأسيسية

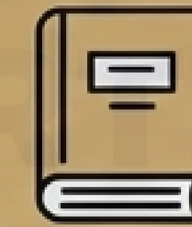


تقييم الحصص العينية



1. تقرير المؤسسين

الموافقة على تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التي استلزمتها.



2. نظام الشركة

الموافقة على نظام الشركة الأساسي (لا يجوز تعديله إلا بموافقة المؤسسين وأغلبية ثلثي رأس المال).



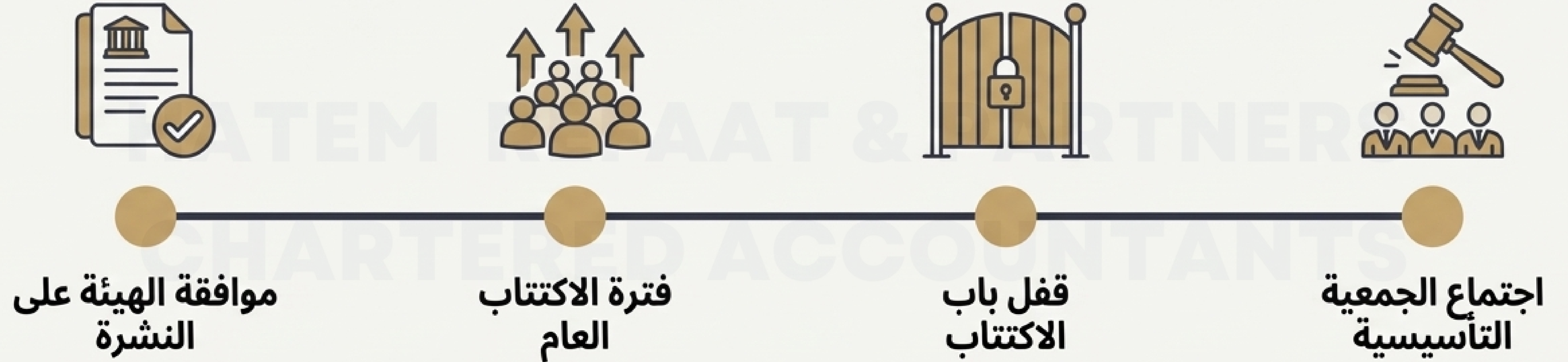
3. التعيينات الأولى

المصادقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة الأول ومراقب الحسابات الأول وتحديد أتعابه.

مرجع قانوني: المادة 28 من قانون 159 والمادة 30 من لائحته.

حالة خاصة: رحلة الاكتتاب العام
(بناءً على المواد 12، 26)

- إذا كانت الشركة ستطرح أسهمها للاكتتاب العام، يجب إعداد "نشرة اكتتاب" والحصول على موافقة الهيئة عليها قبل دعوة الجمهور.
- تعتبر عملية تقييم الحصص العينية شرطاً أساسياً وجزءاً محورياً من البيانات التي يجب الإفصاح عنها في النشرة.
- تُعقد الجمعية التأسيسية بعد قفل باب الاكتتاب في خلال شهر، وتعتبر خطوة حاسمة قبل ميلاد الشركة رسمياً.



مرجع قانوني: المواد 12، 26 من اللائحة التنفيذية.

قائمة مراجعة للمؤسسين (Checklist)

(لشركات المساهمة)

- إجراء التقييم المبدئي للحصص العينية (بالاستعانة بخبراء).
- تقديم طلب التحقق من التقييم إلى الهيئة العامة للاستثمار.
- توزيع تقرير لجنة التقييم قبل اجتماع الجمعية بأسبوعين على الأقل.
- دعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد مع مراعاة النصاب القانوني.
- التأكد من عدم تصويت مقدم الحصة العينية على قرار التقييم.
- معالجة أي فروقات في التقييم تزيد عن الخُمس (<20%).
- استكمال إقرار نظام الشركة والتعيينات الأولى.



الفروق الجوهرية في لمحة: مساهمة مقابل ذات مسئولية محدودة

وجه المقارنة	شركة مساهمة / توصية بالأسهم	شركة ذات مسئولية محدودة
جهة التقييم	لجنة إلزامية من الهيئة العامة للاستثمار	أهل الخبرة (خبراء متخصصون)
الإقرار النهائي	الجمعية التأسيسية (بأغلبية ثلثي الأسهم النقدية)	جميع الشركاء (بالموافقة على عقد التأسيس)
تصويت مقدم الحصة	لا يجوز له التصويت على الإقرار	يوافق ضمنياً بتوقيعه على العقد
المسئولية عن الفرق	المؤسسون مسئولون بالتضامن	مقدم الحصة والشركاء مسئولون بالتضامن

الالتزام بالإجراءات: أساس لشركة قوية ومستدامة

إن عملية التقييم الشفافة والدقيقة ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي حجر الأساس للصحة المالية للشركة، وثقة المستثمرين، **والنجاح على المدى الطويل.**

> للحصول على استشارة قانونية متخصصة تناسب حالتكم، ينصح بالرجوع إلى محامٍ متخصص في قانون الشركات.





حوكمة الشركات في مصر: دليل إجرائي لسلطة الجمعية العامة

تحليل معمق لقانون شركات الأموال رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية

هرم السلطة: من يملك حق التصرف باسم الشركة؟

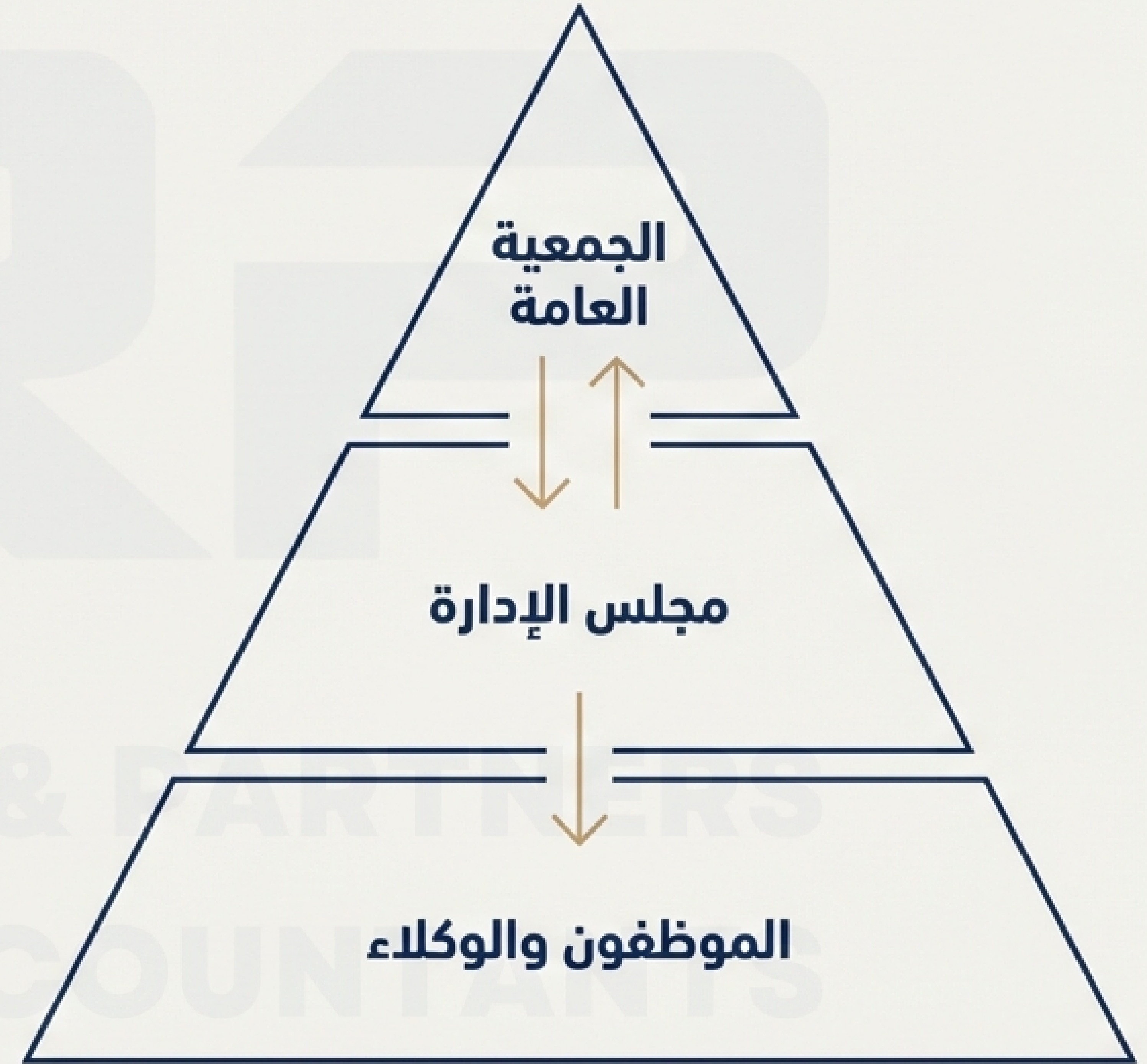
حق إجراء التصرفات القانونية عن الشركة يقع على عاتق الجمعية العامة، مجلس الإدارة، والموظفين أو الوكلاء المعينين من أي منهما، كل في حدود اختصاصه. اختصاصه. (مادة 53)

مجلس الإدارة

يمتلك كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة لتحقيق غرضها، باستثناء ما هو محجوز صراحةً للجمعية العامة. (مادة 54)

الجمعية العامة

يمكنها التدخل والتصدي لأعمال الإدارة إذا عجز المجلس عن البت في أمر ما (لعدم اكتمال النصاب، عدم الوصول لأغلبية، إلخ). كما يمكنها المصادقة على أعمال المجلس أو إصدار توصيات. (مادة 54)



درع حُسن النية: حماية المتعاملين مع الشركة



القانون يضع حماية قوية للغير "حسن النية" الذي يتعامل مع الشركة.
لا يمكن للشركة التمسك بأخطائها الإجرائية الداخلية للتنصل من التزاماتها تجاهه.

- **التصرفات الملزمة:** أي تصرف يصدر من الجمعية العامة أو مجلس الإدارة أثناء ممارسته أعمال الإدارة "**على الوجه المعتاد**" يعتبر ملزماً للشركة، حتى لو كان فيه تجاوز للسلطة أو لم تتبع الإجراءات المقررة. (مادة 55)
- **التعيينات غير السليمة:** لا يجوز للشركة أن تحتج بأن أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين لم يتم تعيينهم وفقاً للقانون أو النظام الأساسي. (مادة 57)
- **مفهوم حُسن النية:** لا يعتبر حسن النية من "يعلم بالفعل أو كان في مقدوره أن **يعلم بحسب موقعه بالشركة** أو علاقته بها" بوجود العيب في التصرف. (مادة 58)

جمعيتان.. مهمتان مختلفتان

يمارس المساهمون سلطتهم العليا من خلال نوعين من الاجتماعات، لكل منهما اختصاصات ومتطلبات مختلفة بشكل جوهري.

الجمعية العامة غير العادية (EGA)

المهمة الأساسية: تعديل النظام الأساسي للشركة ("تعديل الحمض النووي للشركة").

طبيعة القرارات: استراتيجية وجوهرية تغير من هوية الشركة.

النصاب والتصويت: متطلبات مشددة وأغلبية خاصة.

الجمعية العامة العادية (OGA)

المهمة الأساسية: الرقابة والإشراف السنوي على أعمال الشركة "إدارة وتسيير أعمال الشركة").

طبيعة القرارات: دورية ومتعلقة بالتشغيل السنوي.
السنوي.

النصاب والتصويت: متطلبات أقل صرامة.

الجمعية العامة العادية: المراجعة السنوية لأعمال الشركة

أبرز الاختصاصات (مادة 63، لائحة تنفيذية مادة 216)



المصادقة على القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة.



مراقبة أعمال مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليته.



انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم.



تعيين مراقب الحسابات وتحديد وتحديد أتعابه.



الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافآت وبدلات أعضاء المجلس.

التوقيت الإلزامي

3 أشهر

نهاية السنة المالية

يجب أن تنعقد مرة على الأقل سنوياً خلال 3 أشهر من نهاية السنة المالية. (مادة 61)

من يدعو للاجتماع؟ (مادة 61، لائحة تنفيذية مادة 215)



- الأصل: رئيس مجلس الإدارة.



- يجوز أيضاً: مجلس الإدارة، مراقب الحسابات، أو مساهمون يملكون 5% من رأس المال.

الجمعية العادية: كيف يصبح القرار صحيحاً؟

نصاب الحضور (Quorum) - (مادة 67)

الاجتماع الأول

حضور مساهمين يمثلون **25%** من رأس المال على الأقل

هل اكتمل النصاب؟

الاجتماع الثاني

الانعقاد صحيح **أياً كان أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه**

نصاب التصويت (Voting) - (مادة 67)

القاعدة: تصدر القرارات بـ **الأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.**

الجمعية غير العادية: المنعطفات الكبرى في حياة الشركة



من يدعو للاجتماع؟ (مادة 70)

- مجلس الإدارة.
- مساهمون يملكون **10%** من رأس المال (لاحظ النسبة الأعلى مقارنة بالجمعية العادية).

الغرض الأساسي

- هي الجهة الوحيدة المختصة بـ **"تعديل نظام** الشركة". (مادة 68)

سلطات استثنائية (مادة 68، لائحة تنفيذية مادة 227)

- **زيادة أو تخفيض رأس المال.**
- **تغيير غرض الشركة الأصلي** (بموافقة الجهة المختصة).
- **إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها.**
- **إدماج الشركة أو تقسيمها.**
- **تغيير الشكل القانوني للشركة.**

الجمعية غير العادية: متطلبات مشددة لقرارات مصيرية

نصاب الحضور (Quorum) - (مادة 70)

الاجتماع الأول

حضور مساهمين يمثلون **50%** من رأس المال على الأقل

هل اكتمل النصاب؟

الاجتماع الثاني

حضور مساهمين يمثلون **25%** من رأس المال على الأقل

نصاب التصويت (Voting) - القاعدة العامة (مادة 70)

القاعدة: تصدر القرارات بـ **أغلبية ثلثي (⅔) الأسهم الممثلة في الاجتماع.**

قرارات الأغلبية الخاصة: أعلى درجات الإجماع

استثناء هام: في حالات محددة، لا تكفي أغلبية الثلثين، بل يشترط القانون موافقة أغلبية أعلى لضمان توافق واسع بين المساهمين.

متى تطبق؟ (مادة 70 فقرة ج)

- زيادة رأس المال المرخص به أو تخفيضه.
- حل الشركة قبل الميعاد المحدد.
- تغيير غرض الشركة.
- إدماج الشركة أو تقسيمها.

الأغلبية المطلوبة: في هذه الحالات، يجب أن يصدر القرار بـ **أغلبية ثلاثة أرباع (¾) الأسهم الممثلة في الاجتماع.**

3/4

حقوق المساهم داخل الاجتماع: صوتك مسموع

يضمن القانون لكل مساهم حقوقاً أساسية لا يجوز حرمانه منها بنص في نظام الشركة.



حق الحضور

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة بنفسه (بالأصالة) أو من خلال وكيل (بالإنابة).
(مادة 59)



حق المناقشة والاستجواب

الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها.
(مادة 72)



الالتزام بجدول الأعمال

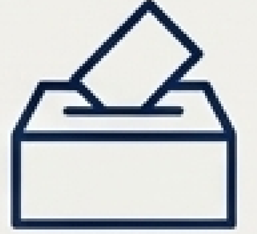
لا يجوز للجمعية المداولة في غير المسائل المدرجة بالجدول، إلا في حالة "الوقائع الخطيرة" التي تتكشف أثناء الاجتماع.
(مادة 71)

آليات التصويت: من الاقتراع السري إلى التصويت الإلكتروني

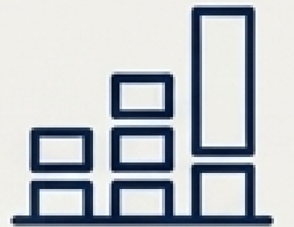
القاعدة العامة

يتم التصويت بالطريقة التي يعينها نظام الشركة. (مادة 73)

الحالات الخاصة والإلزامية



الاقتراع السري: إلزامي إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، عزلهم، أو إقامة دعوى المسئولية عليهم. (مادة 73)



التصويت التراكمي: اختياري، يجوز أن ينص عليه النظام الأساسي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حيث يمنح المساهم عدد أصوات مساوٍ لعدد أسهمه ويمكنه تركيزها على مرشح واحد أو توزيعها. (مادة 73)



التصويت الإلكتروني: متاح للشركات المقيدة، ويسمح للمساهمين بالتصويت عن بعد وفقاً للضوابط. (مادة 73)

حجية القرار ومحضر الاجتماع: الكلمة النهائية للجمعية



مبدأ الإلزام: القرارات الصادرة من جمعية مكونة تكويناً صحيحاً تكون **ملزمة لجميع المساهمين**، سواء كانوا حاضرين، غائبين، أو معارضين للقرار. (مادة 71)

محضر الاجتماع: السجل الرسمي (مادة 75)

الأهمية: هو الوثيقة القانونية التي تثبت كل ما دار في الاجتماع.

المحتويات الإلزامية:

- خلاصة وافية للمناقشات.
- إثبات نصاب الحضور.
- القرارات التي اتخذت وعدد الأصوات الموافقة والمعارضة.
- تسجيل أسماء الحضور في سجل خاص.

الشروط الشكلية: يجب تدوين المحاضر في دفتر خاص مرقم ومختوم من الشهر العقاري، ويُسأل الموقعون على المحضر عن صحة بياناته.



الطعن على القرارات: آلية إبطال القرار المعيب

المبدأ: يمكن طلب إبطال قرارات الجمعية العامة قضائياً في حالات محددة، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية. (مادة 76)

من يحق له طلب الإبطال؟

- المساهمون الذين **اعترضوا على القرار في محضر الجلسة**.
- المساهمون الذين **تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول**.

أسباب البطلان

1. مخالفة القانون أو نظام الشركة.
2. صدور قرار لصالح فئة معينة من المساهمين أو المساهمين أو للإضرار بهم.
3. جلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة.

نقطة حاسمة: تسقط دعوى البطلان **بمضى سنة واحدة** من تاريخ صدور القرار.

أداة رقابية حديثة: إيقاف قرارات الجمعية العامة للشركات المقيدة



آلية خاصة (مادة 76 مكرر)

القانون يمنح الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة إيقاف قرارات الجمعية العامة بشكل سريع في حالات معينة، كإجراء وقائي قبل اللجوء للقضاء.

لمن تنطبق؟

- الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة.
- الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

شروط الإيقاف

- **الطلب**: يقدم من مساهمين يملكون 5% على الأقل من أسهم الشركة.
- **السبب**: إذا صدرت القرارات إضراراً بهم، أو لصالح فئة معينة، أو لجلب نفع خاص.
- **التوقيت**: يجب تقديم الطلب للهيئة خلال 30 يوماً من تاريخ صدور القرار.

ما بعد الإيقاف

على مقدمي الطلب إقامة دعوى بطلان أمام المحكمة المختصة خلال 30 يوماً من قرار الإيقاف، وإلا اعتبر قرار الإيقاف كأن لم يكن.

الهيكل المالي لشركات المساهمة في مصر

دليل استراتيجي وفقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

رأس المال

الأرباح

الأسهم

السندات

تحويل النصوص القانونية إلى رؤية استراتيجية لبناء ونمو الشركات.

حجر الأساس: تعريف رأس مال الشركة وأنواعه

رأس المال المرخص به
(Authorized Capital)

الحد الأقصى لرأس المال الذي يجوز للشركة الوصول إليه دون الحاجة لتعديل النظام الأساسي. يمنح مجلس الإدارة مرونة في التوسع المستقبلي.

(المادة ٣٢ من القانون)

رأس المال المصدر
(Issued Capital)

الجزء من رأس المال المرخص به الذي تم إصداره للمساهمين عبر الاكتتاب. يجب أن يكون مكتتباً فيه بالكامل.

(المادة ٣٢ من القانون)

رأس المال المدفوع
(Paid-up Capital)

الجزء من رأس المال المصدر الذي سدده المساهمون فعلياً. يمثل الموارد المالية الحقيقية المتاحة للشركة عند التأسيس.

القيمة الإسمية للسهم



يحدد نظام الشركة القيمة الإسمية للسهم بحيث لا تقل عن 5 جنيهات ولا تزيد على 1000 جنيه.
السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الإسمية.

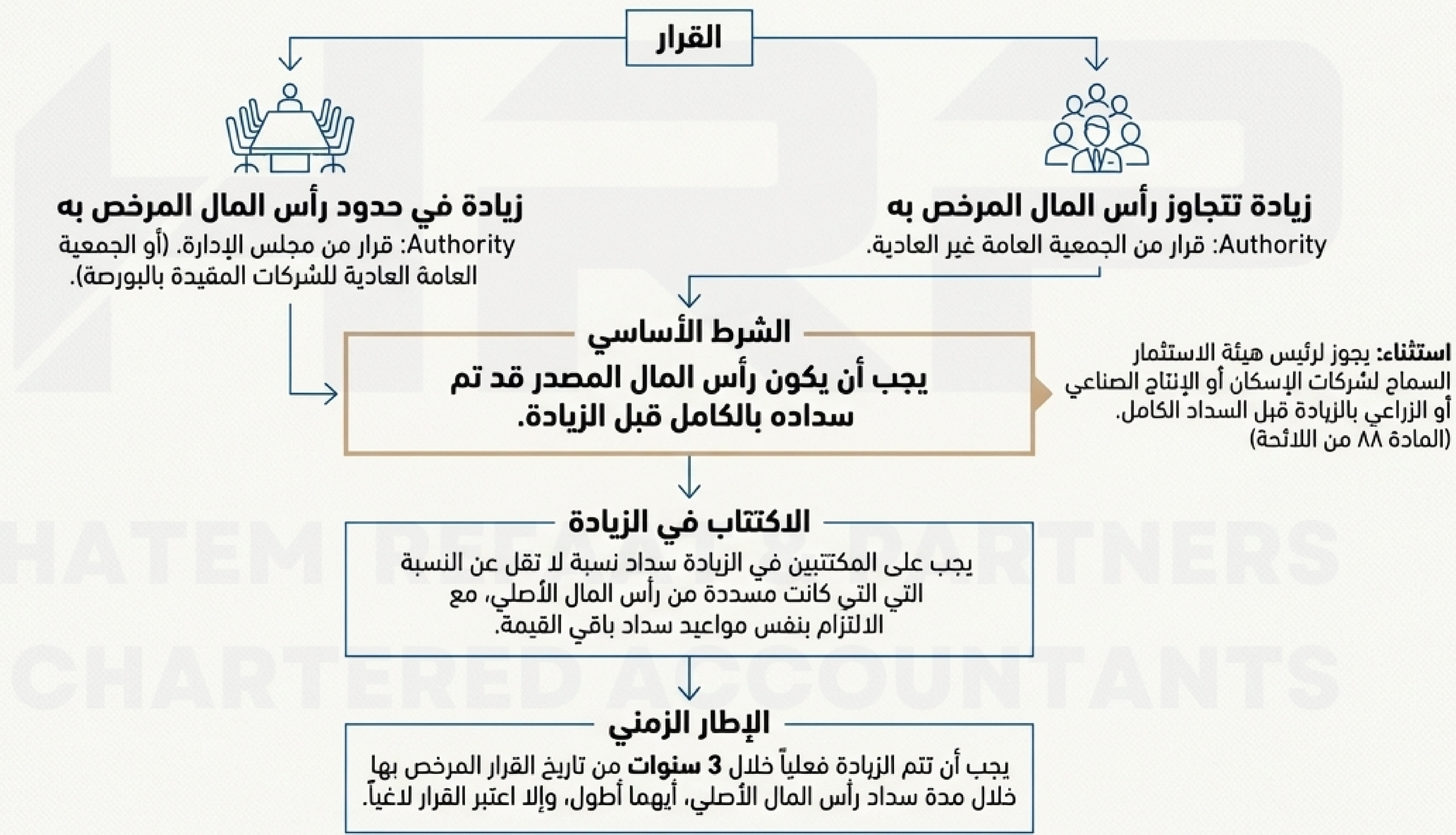
(المادة ٣١ من القانون، المادة ٧ من اللائحة)

متطلبات رأس المال عند التأسيس: الفروق الجوهرية

المتطلب	شركات تطرح أسهمها للاكتتاب العام	شركات لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام
الحد الأدنى لرأس المال المصدر	500,000 جنيه مصري	250,000 جنيه مصري
الحد الأدنى المدفوع عند التأسيس	25% من قيمة الأسهم النقدية.	25% من قيمة الأسهم النقدية.
جدول السداد	• **عند الاكتتاب:** 10% على الأقل. • **خلال 3 أشهر:** يجب أن تصل النسبة المدفوعة إلى 25%. • **خلال 5 سنوات:** سداد باقي القيمة بالكامل من تاريخ التأسيس.	• **عند الاكتتاب:** 10% على الأقل. • **خلال 3 أشهر:** يجب أن تصل النسبة المدفوعة إلى 25%. • **خلال 5 سنوات:** سداد باقي القيمة بالكامل من تاريخ التأسيس.
ملاحظات هامة	يجب طرح ما لا يقل عن 25% من مجموع الأسهم النقدية للاكتتاب العام. (المادة ٦ من اللائحة)	لا يوجد متطلب للطرح العام.

المصدر: المادة ٣٢ من القانون والمادة ٦ من اللائحة التنفيذية.

تمويل النمو: آليات وإجراءات زيادة رأس المال

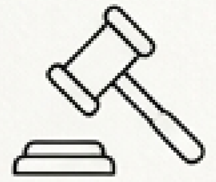


المصدر: المادة ٣٣ من القانون والمادة ٨٨ من اللائحة التنفيذية.

ما وراء حقوق الملكية: القواعد الحاكمة لإصدار السندات



شروط الإصدار الأساسية



قرار من الجمعية العامة العادية: بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات.



سداد رأس المال المصدر بالكامل: لا يمكن إصدار سندات قبل الوفاء بالتزامات رأس المال الأولية.



القيمة لا تتجاوز صافي الأصول: يجب ألا تزيد القيمة الإجمالية للسندات عن صافي أصول الشركة كما يحددها مراقب الحسابات في آخر ميزانية معتمدة.

الطرح للاكتتاب العام

يتطلب موافقة الهيئة العامة لسوق المال ويتم عبر بنك مرخص أو شركة متخصصة، مع نشرة اكتتاب تتضمن بيانات محددة.
أي مخالفة تجيز للمكتتب طلب إبطال الاكتتاب.

المصدر: المادة ٤٩ من القانون والمادتان ١٦١ و ١٦٢ من اللائحة.

تمويل متقدم: استثناءات السندات والأوراق المالية القابلة للتحويل

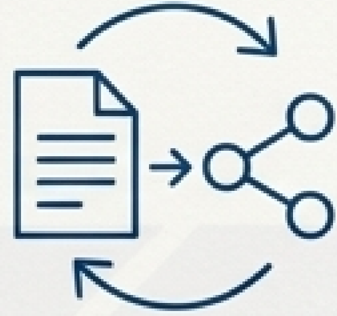


استثناءات إصدار السندات قبل سداد رأس المال

متى يمكن إصدار السندات دون سداد رأس المال بالكامل؟

- السندات اللضمونة برهن له الأولوية على ممتلكات الشركة.
- السندات المضمونة من الدولة.
- السندات المكتتب فيها بالكامل من بنوك أو شركات أوراق مالية.
- الشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري المرخص لها.

(المادة ٥٠ من القانون)



السندات القابلة للتحويل إلى أسهم

أداة تمويل هجينة: الجمع بين الدين والملكية

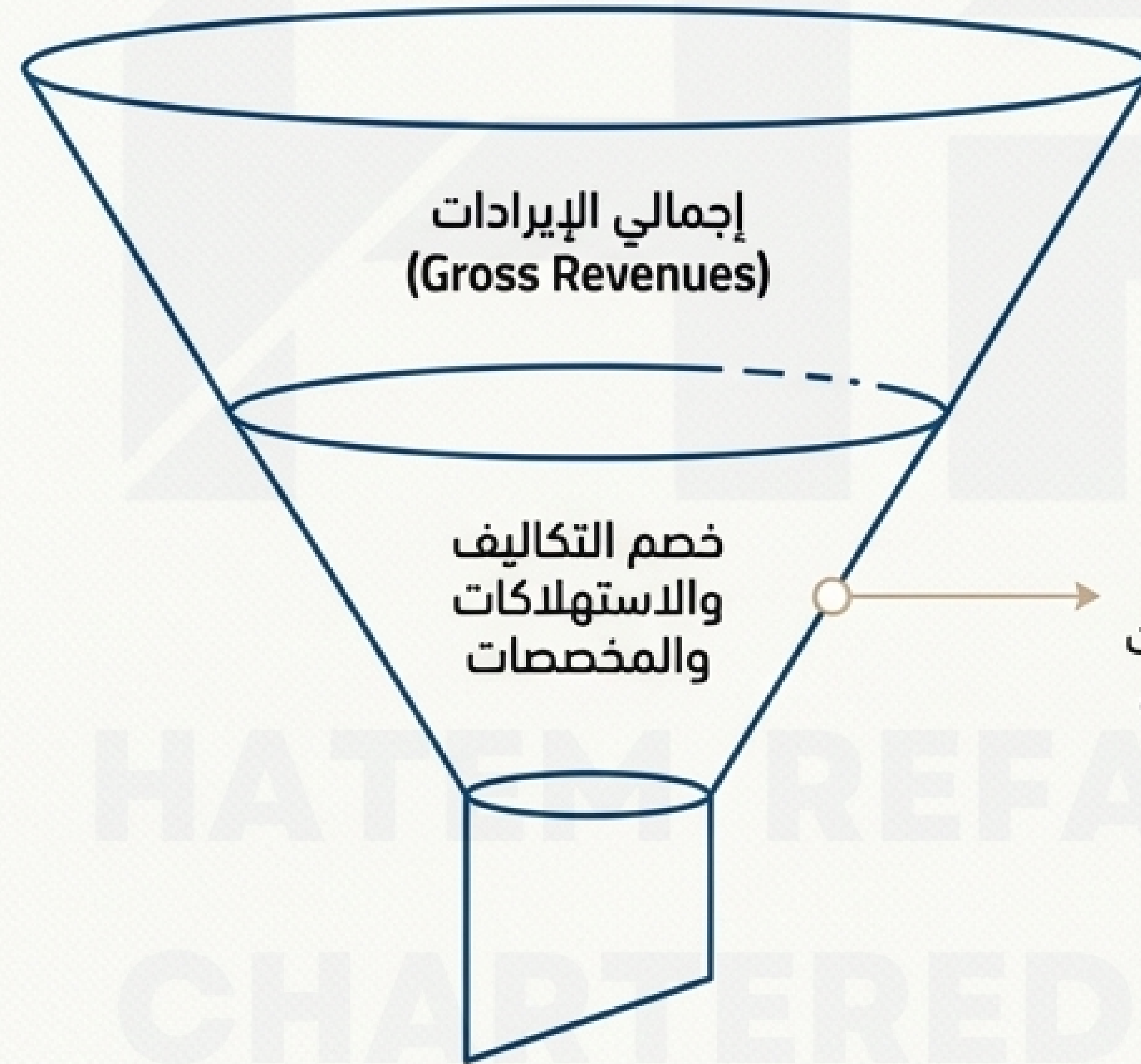
- يتم التحويل بموافقة صاحب السند ووفقاً للشروط المحددة في نشرة الاكتتاب.
- السندان المضمونة من الدولة.
- يجب أن يراعي التحويل القواعد المقررة لزيادة رأس المال.
- يجب ألا يقل سعر إصدار السند عن القيمة الإسمية للسهم.

أدوات هيكلية خاصة: فهم الفروق بين حصص التأسيس وأسهم التمتع والممتازة

الأداة	حصص التأسيس / الأرباح (Founder's/Profit Shares)	أسهم التمتع (Enjoyment Shares)	الأسهم الممتازة (Preferred Shares)
الغرض من الإصدار	مقابل التنازل عن التزام حكومي أو حق معنوي (براءة اختراع، علامة تجارية).	في الشركات التي تستهلك أصولها بمرور الوقت (مناجم، محاجر، امتيازات محددة المدة). تصدر بدلاً من الأسهم التي تم استهلاك قيمتها.	منح حامليها امتيازات خاصة لجذب فئات معينة من المستثمرين.
العلاقة برأس المال	لا تدخل في تكوين رأس المال. أصحابها ليسوا شركاء.	لا تمثل جزءاً من رأس المال بعد استهلاك الأسهم الأصلية.	جزء أصيل من رأس مال الشركة.
الحقوق في الأرباح	لا تزيد عن 10% من صافي الأرباح بعد حجز الاحتياطي القانوني وتوزيع ربح لا يقل عن 5% للمساهمين.	حصة في الأرباح يحددها نظام الشركة.	أولوية في الحصول على الأرباح أو نسبة أعلى منها، حسبما يحدد النظام.
الحقوق عند التصفية	لا نصيب لها في فائض التصفية.	يمكن أن يكون لها نصيب في فائض التصفية بعد سداد قيمة الأسهم العادية، إذا نص النظام على ذلك.	أولوية في استرداد القيمة الإسمية أو الحصول على نصيب أكبر من فائض التصفية.
حقوق التصويت	لا يوجد.	كافة حقوق الأسهم العادية (بما فيها التصويت) في الحدود التي ينص عليها النظام.	يمكن أن يكون لها حقوق تصويت متعددة أو محدودة، ولكن لا يجوز الجمع بين امتياز التصويت وامتياز ناتج التصفية.

المصادر: المواد ٣٤ و ٣٥ من القانون.

من التشغيل إلى العائد: تعريف الأرباح الصافية وتكوين الاحتياطيات



الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن عمليات الشركة بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيقها، وبعد حساب وتجنيب كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضي بها الأصول المحاسبية، حتى في سنوات الخسارة.

(المادة ٤٠ من القانون، المادة ١٩١ من اللائحة)

أساس الاستدامة: الاحتياطيات

1. الاحتياطي القانوني (Legal Reserve):

إلزامي. يُجنّب **5%** على الأقل من صافي الأرباح سنويًا.

الهدف: يتوقف التكوين عند وصول الاحتياطي إلى **50% من رأس المال المصدر.**

الاستخدام: تغطية خسائر الشركة أو زيادة رأس المال.

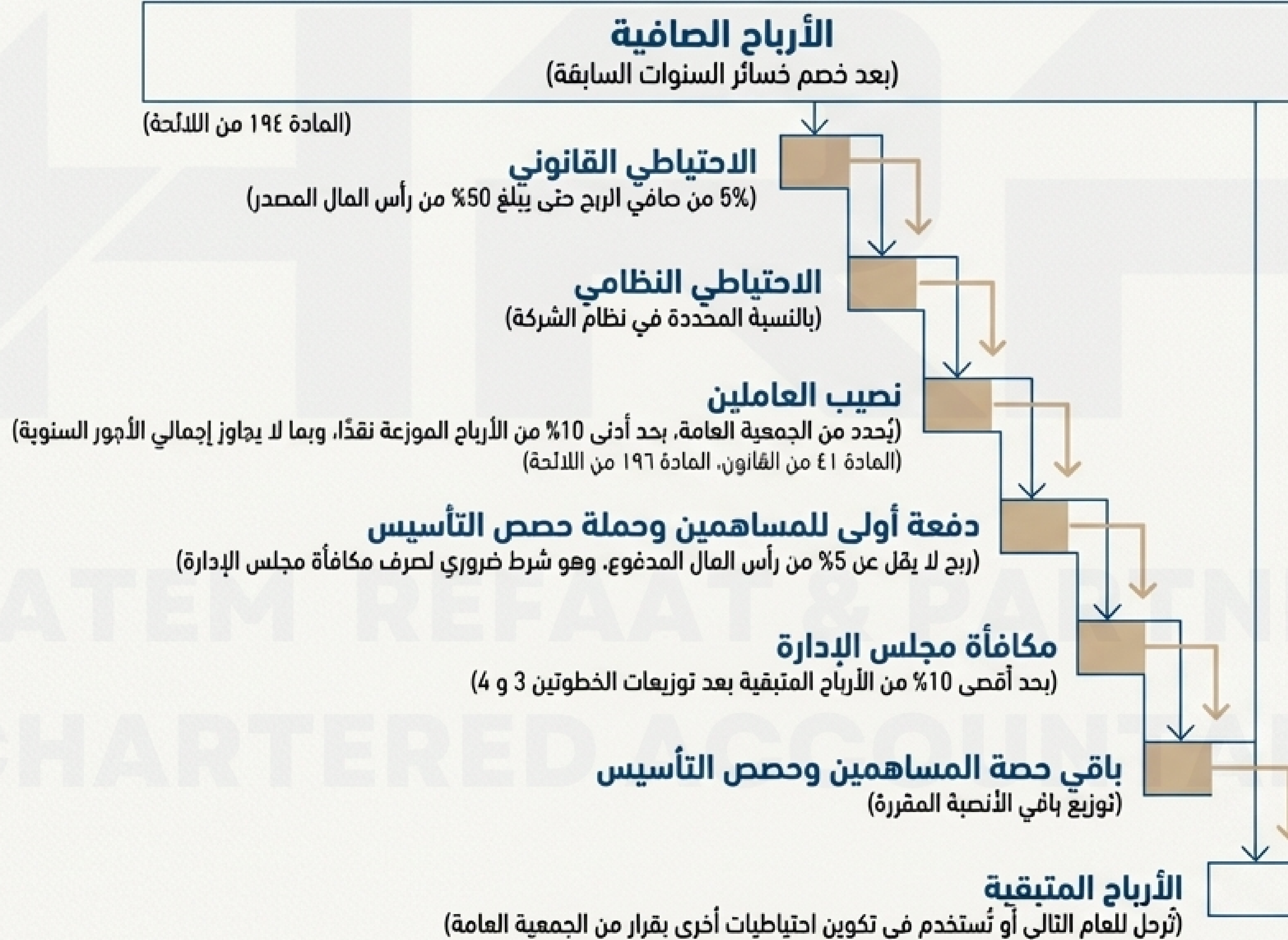
(المادة ٤٠ من القانون، المادة ١٩٢ من اللائحة)

2. الاحتياطي النظامي (Statutory Reserve):

اختياري. يُكوّن بنسبة تحددها الجمعية العامة وفقاً لنظام الشركة، ويستخدم للأغراض المحددة له.

(المادة ٤٠ من القانون، المادة ١٩٣ من اللائحة)

خريطة توزيع الأرباح: من الاحتياطيات إلى المساهمين



حوكمة التوزيعات: المسؤولية والالتزامات

عواقب التوزيع المخالف

للدائنين
- الحق في مطالبة المحكمة بإبطال قرار التوزيع.

لأعضاء مجلس الإدارة
- مسؤولون بالتضامن عن رد الأرباح التي تم إبطال توزيعها.

للمساهمين
- يجوز الرجوع على المساهمين الذين علموا بالمخالفة لاسترداد ما قبضوه من أرباح.

القاعدة الذهبية

لا يجوز توزيع أرباح إذا ترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها.

(المادة ٤٣ من القانون)

يجب على مجلس الإدارة تقديم بيان يوضح أثر التوزيع على السيولة النقدية للشركة، مع تأييد من مراقب الحسابات.
(المادة ١٩٨ من اللائحة)



الالتزام الزمني بالدفع

يستحق العامل والمساهم حصته بمجرد صدور قرار الجمعية العامة. وعلى مجلس الإدارة تنفيذ التوزيع خلال **شهر واحد على الأكثر** من تاريخ القرار. (المادة ٤٤ من القانون، المادة ١٩٧ من اللائحة)

أدوات استراتيجية: إعادة شراء الأسهم وخطط تحفيز الموظفين

إعادة شراء الشركة لأسهمها (Share Buybacks)

- **الحد الأقصى:** لا يجوز أن تزيد نسبة الأسهم المشتراة عن **10%** من إجمالي أسهم الشركة المصدرة.
- **الإطار الزمني:** يجب على الشركة التصرف في هذه الأسهم (بالبيع للغير خلال بن الغير) خلال **سنة واحدة** من تاريخ الحصول عليها.
- **في حالة عدم البيع:** يجب على الشركة تخفيض رأس مالها بقيمة تلك الأسهم.
- **الحقوق المجمدة:** الأسهم المشتراة لا يكون لها حق التصويت أو الحصول على أرباح لحين التصرف فيها.



المادة ٤٨ مكررًا (ب) من القانون.

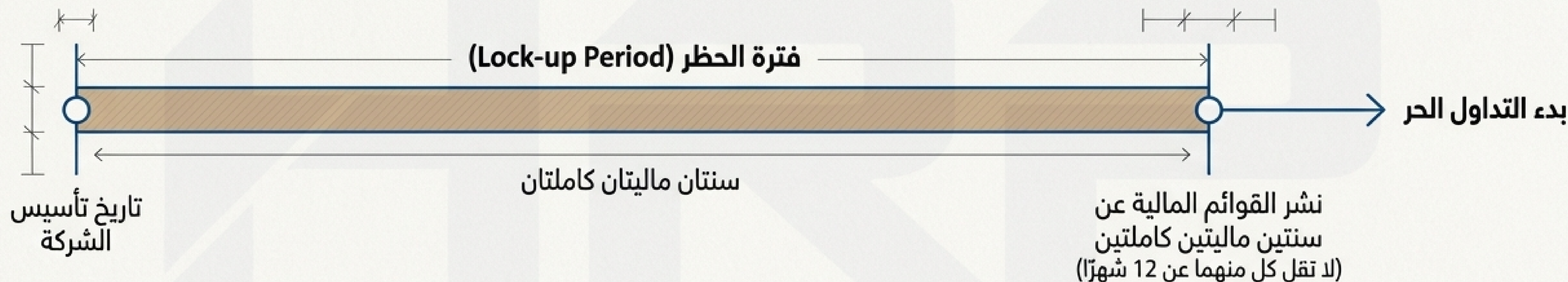
أنظمة إثابة وتحفيز العاملين والمديرين (ESOPs)

- يجوز أن يتضمن النظام الأساسي للشركة نظاماً أو أكثر لتحفيز العاملين والمديرين عبر تملكهم لأسهم الشركة.
- **الطرق:** منح أسهم مجانية، بيع أسهم بشروط مميزة، أو الوعد بالتمليك بعد فترة محددة.
- **الإقرار:** يتم إقرار النظام بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءً على عرض مفصل من مجلس الإدارة.
- **الإشراف:** تتولى الهيئة العامة لسوق المال مراجعة العقود والنماذج الخاصة بهذه الأنظمة.



المادة ٤٨ (مضافة) من القانون، والمادة ١٥١ من اللائحة.

تنظيم السوق: القيود على تداول الأسهم في المراحل الأولى



الأسهم الخاضعة لقيود التداول

1. **حصص التأسيس والأسهم الممنوحة مقابل حصص عينية:** لا يجوز تداولها قبل نشر القوائم المالية عن سنتين ماليتين كاملتين.
2. **أسهم المؤسسين:** يسري عليها نفس الحظر الزمني.

الاستثناءات (Exceptions)

يجوز نقل ملكية أسهم المؤسسين **بطريق الحوالة** في حالات محددة:

- بين المؤسسين وبعضهم البعض.
- من المؤسسين إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة لتقديمها كضمان.
- من ورثة المؤسسين إلى الغير في حالة الوفاة.

المصدر: المادة ٤٥ من القانون والمادة ١٣٦ من اللائحة التنفيذية.

من الاكتتاب إلى التداول: إلزامية القيد في البورصة



النطاق (Scope): ينطبق هذا الالتزام على أسهم شركات المساهمة وسنداتها التي تصدر بطريق الاكتتاب العام.

المسؤولية (Responsibility): يقع على عاتق عضو مجلس الإدارة المنتدب مسؤولية تنفيذ هذا الإجراء.

العواقب (Consequences): يكون العضو المنتدب مسؤولاً عن أي تعويض يستحق بسبب مخالفة هذا الالتزام.

المصدر: المادة ٤٧ من القانون والمادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية.

إدارة الطلب المرتفع:
قواعد توزيع الأسهم عند تجاوز الاكتتاب

*يجب توزيع الأسهم بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة، على ألا يترتب على ذلك إقصاء المتب في الشركة أياً كان عدد الأسهم التي اكتتب فيها.

(المادة ٣٨ من القانون)

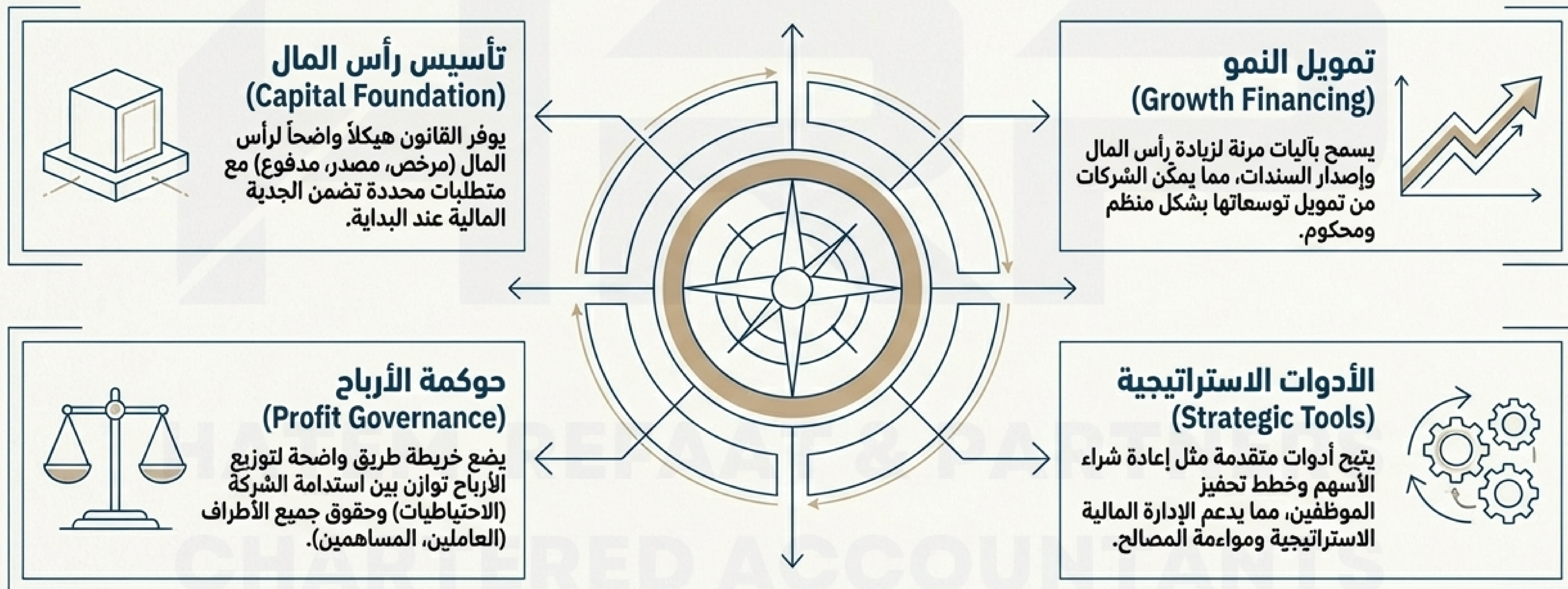
آلية التنفيذ

1. التوزيع النسبي (Pro-rata Allocation): إذا لم يحدد النظام كيفية التوزيع، يتم تخصيص الأسهم على أساس نسبة عدد الأسهم المطروحة إلى عدد الأسهم المكتتب فيها.
2. جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين (Rounding in Favor of Small Subscribers): عند حساب التخصيص، يتم جبر أي كسور في عدد الأسهم لصالح المستثمرين الذين طلبوا أعدادًا أقل.
3. رد الأموال الزائدة (Refunding Excess Capital): يتم رد المبالغ الزائدة التي دفعها المكتتبون عند الاكتتاب.



يجوز قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر بمجرد تغطية كامل قيمة الأسهم المعروضة.
(المادة ٢٢ من اللائحة)

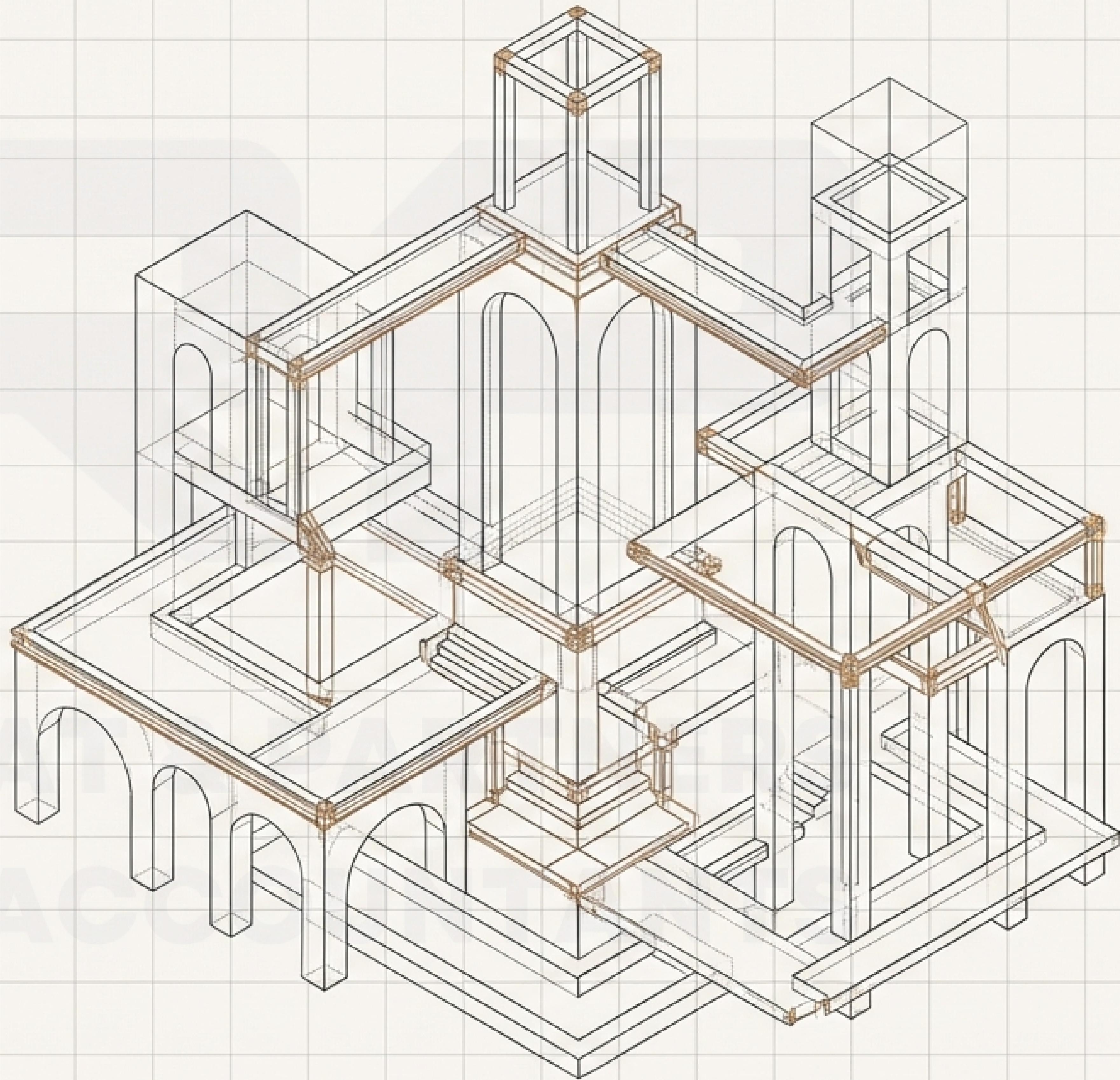
مخطط النزاهة المالية: خلاصة استراتيجية



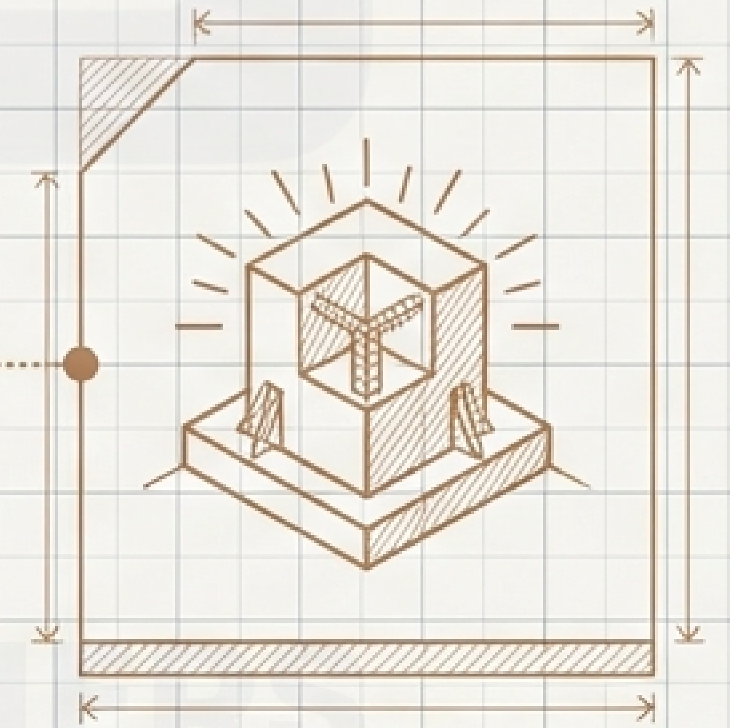
الإطار القانوني المصري ليس مجرد قواعد، بل هو مخطط لبناء كياناء كياﺋعات اقتصادية قوية ومستدامة.

مجلس الإدارة في قانون الشركات المصري

دليل شامل للحوكمة والتشغيل وفقاً للقانون 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

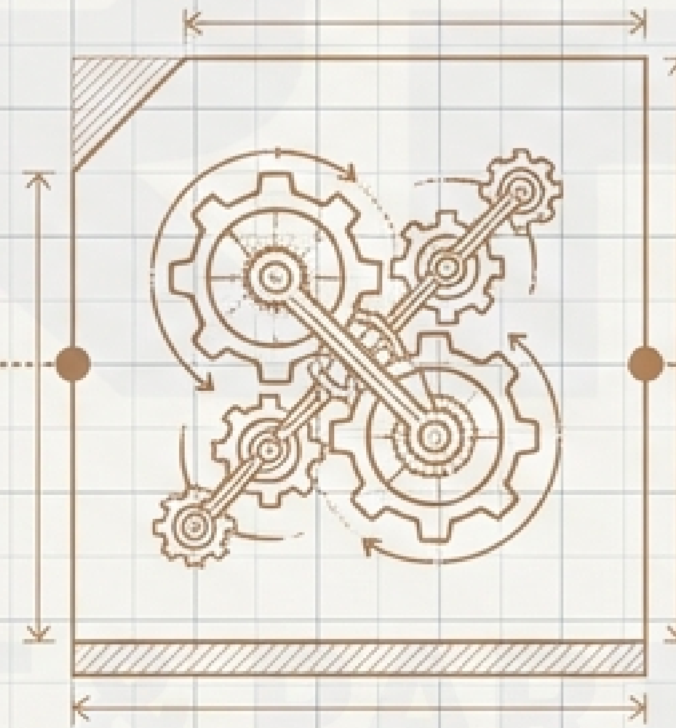


خريطة الدليل: الأركان الأربعة لحوكمة مجلس الإدارة



الركن الأول

التأسيس والتكوين



الركن الثاني

آليات العمل والاجتماعات



الركن الثالث

السلطات والمسؤوليات



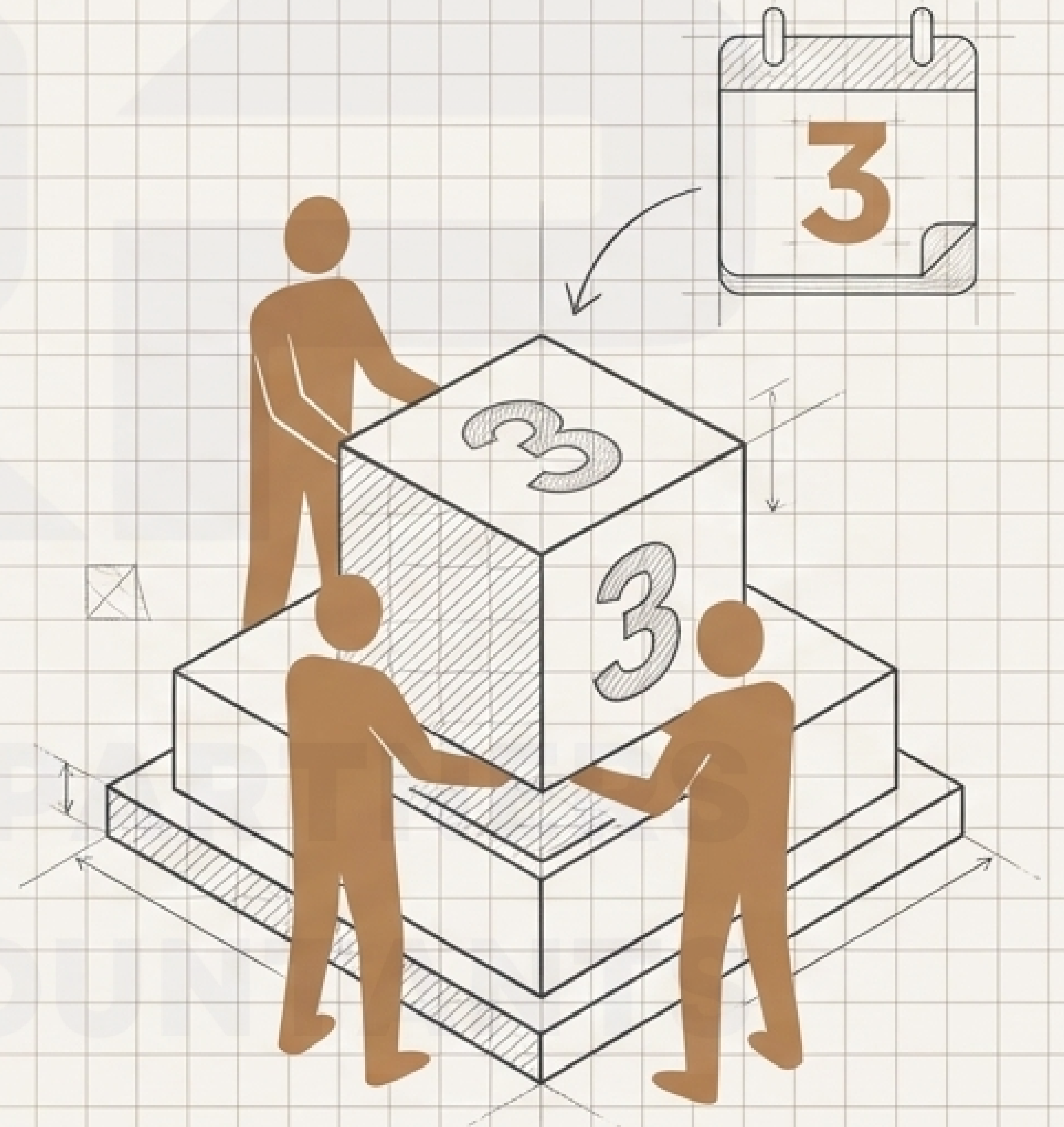
الركن الرابع

أحكام خاصة والتزامات

حجر الأساس: تكوين المجلس ومدته

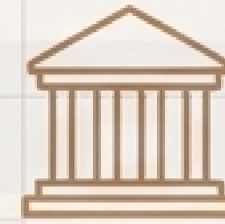
مستخلص من المواد (77، 233، 77 مكرر)

- **العدد:** لا يقل عن 3 أعضاء.
- **الاختيار:** تنتخبهم الجمعية العامة.
- **المدة:** 3 سنوات.
- **استثناء:** أول مجلس إدارة يعينه المؤسسون لمدة أقصاها 5 سنوات.
- **العزل:** للجمعية العامة الحق في عزل المجلس أو أحد أعضائه في أي وقت.
- **حساب المدة (مادة 233):** تُحسب المدة من تاريخ قيد الشركة أو قرار الجمعية بالاختيار، حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة للنظر في القوائم المالية للسنة التي تنتهي فيها مدة العضوية.
- **تطور حديث (مادة 77 مكرر):** يجوز للنظام الأساسي للشركة أن يضمن تمثيل حــد أدنى من نسبة رأس المال في عضوية مجلس الإدارة.



من هو المؤهل لعضوية المجلس؟

شروط العضوية الأساسية (مستخلصة من المواد 89 و90)

شرط خاص لشركات المرافق العامة (مادة 90):

عضوية مجلس إدارة شركة تدير مرفقاً عاماً تتطلب موافقة الوزير المختص.




الإقرار الكتابي (مادة 90):

يجب على العضو قبول التعيين كتابياً، مع إقرار يتضمن:
- سنه وجنسيته.
- أسماء الشركات التي عمل بها خلال السنوات الثلاث السابقة ونوع العمل.




الأهلية الجنائية (مادة 89):

لا يجوز أن يكون عضواً من صدر ضده حكم في جريمة سرقة، نصب، خيانة أمانة، تزوير، أو تفالس.

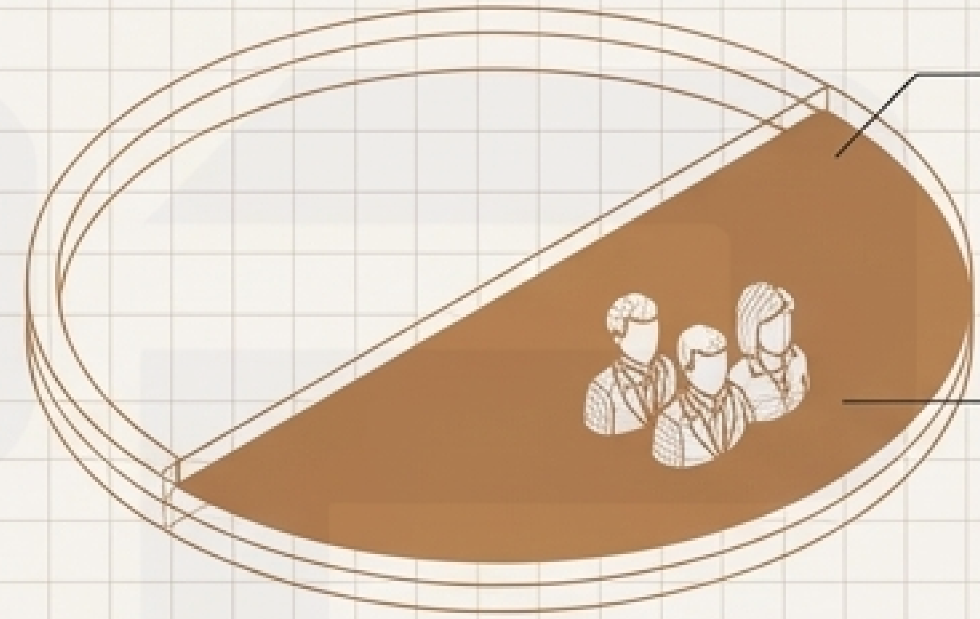
ملاحظة هامة:

تم إلغاء بعض الشروط التاريخية مثل شرط ملكية "أسهم الضمان" (مادة 91 الملغاة) وشرط أغلبية الأعضاء المصريين (مادة 92 الملغاة)، مما يعكس تطور الفكر التشريعي.

المحرك التشغيلي: قواعد الدعوة والنصاب القانوني للاجتماعات

مستخلص من المواد (80، 244 مكرر، 245)

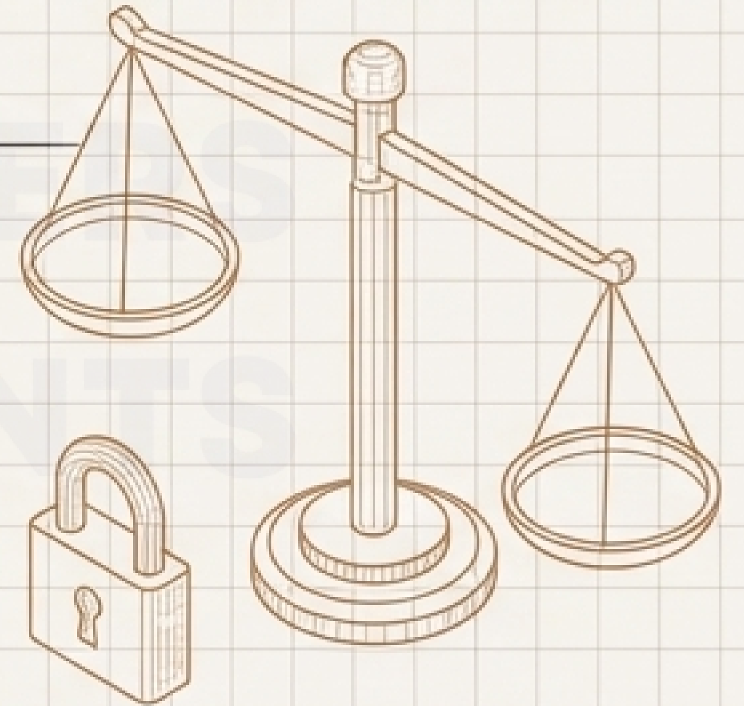
النصاب القانوني لصحة الاجتماع (مادة 245)



من يدعو للاجتماع؟ (مادة 80 و 244 مكرر)

- رئيس المجلس (الحالة الأساسية).
- أغلبية أعضاء المجلس.
- بناءً على طلب كتابي من ثلث الأعضاء (وإذا لم يدعُ الرئيس للاجتماع خلال 10 أيام، يحق لهم الدعوة مباشرة).

نصاب صحة القرارات (مادة 245)



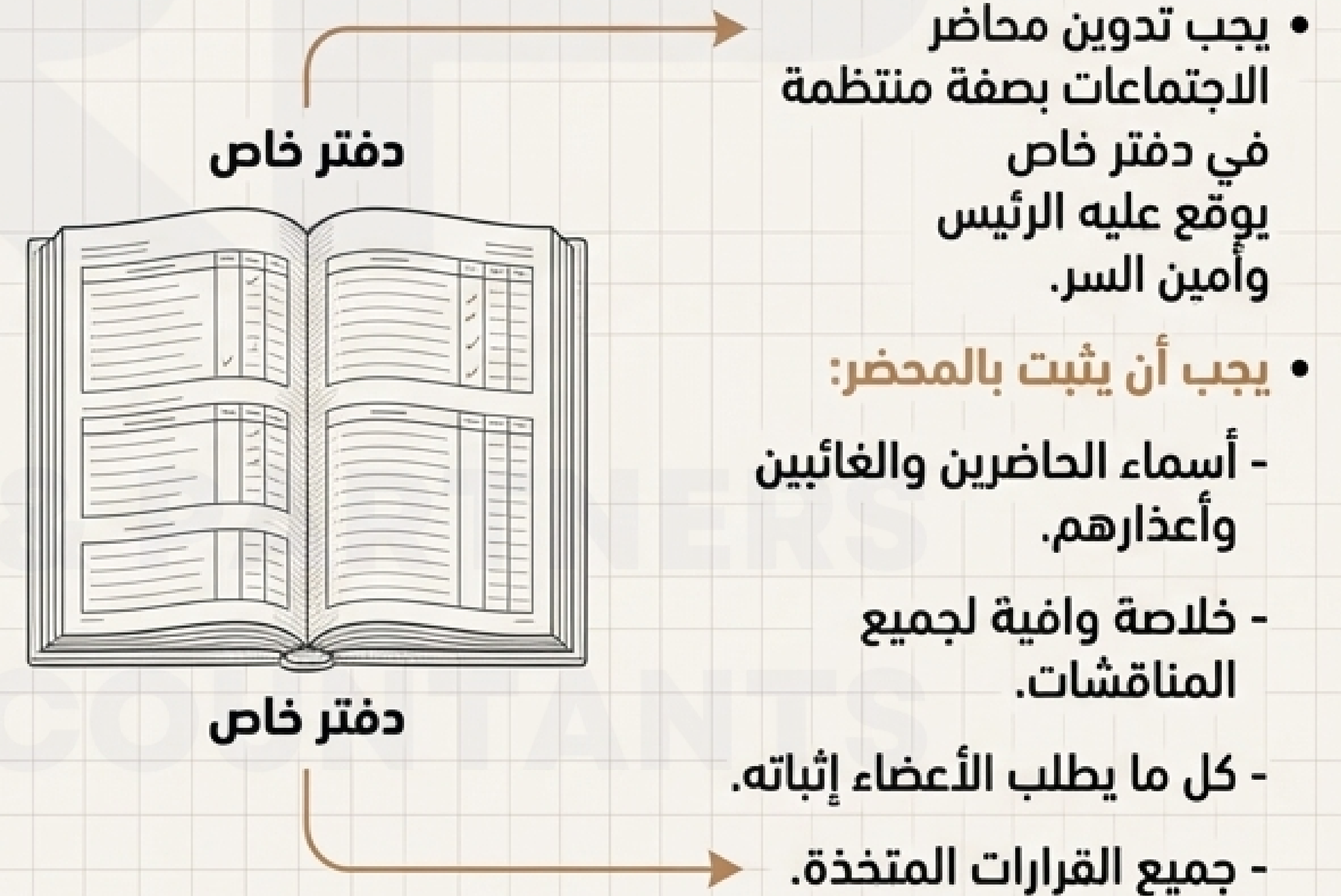
التزام أساسي (مادة 245)

يجب على الأعضاء المحافظة على سرية المعلومات التي يطلعون عليها.

مواكبة العصر: مرونة الاجتماعات ودقة التوثيق

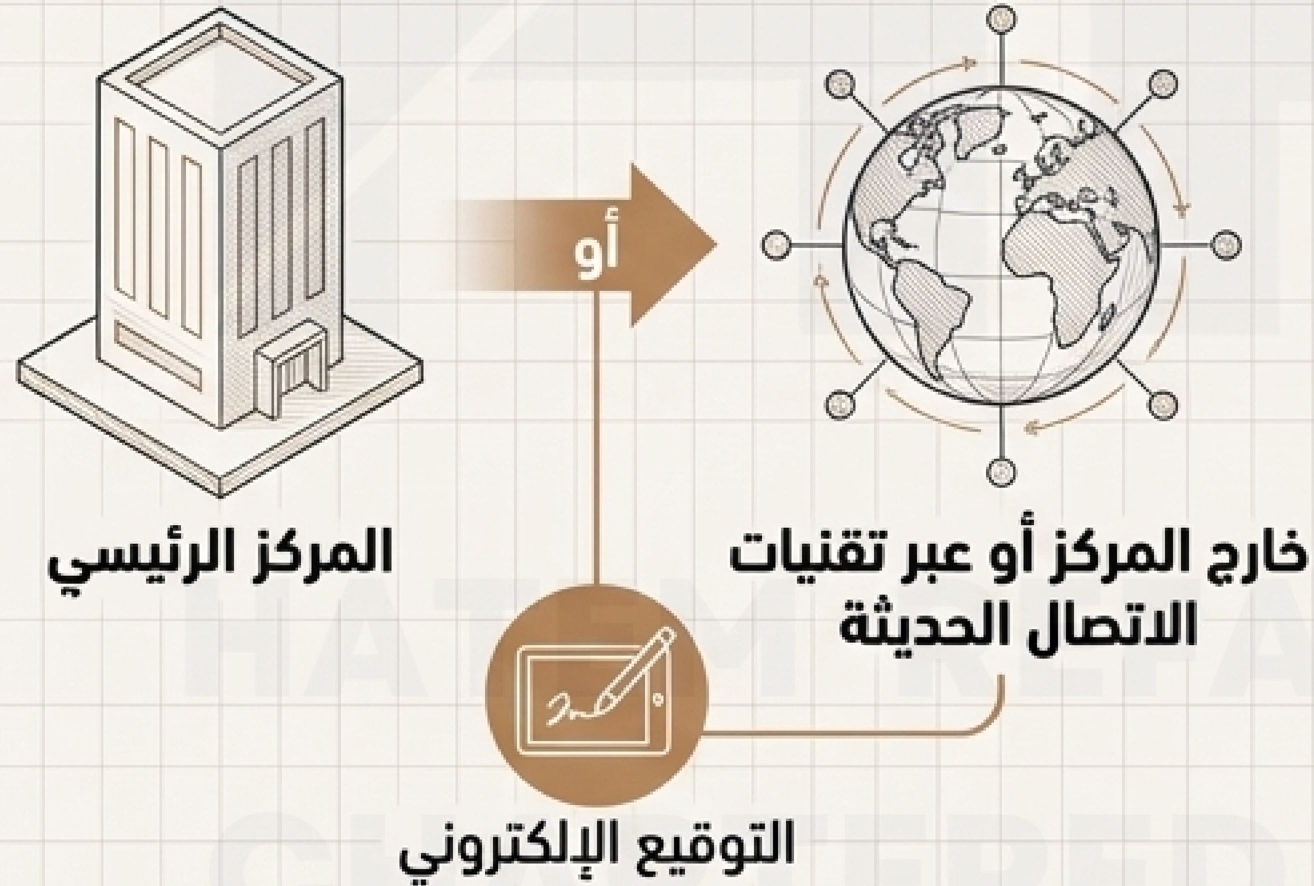
مستخلص من المواد (245 مكرر، 81، 249)

التوثيق الدقيق (مادة 81 و 249)



- يجب تدوين محاضر الاجتماعات بصفة منتظمة في دفتر خاص يوقع عليه الرئيس وأمين السر.
- يجب أن يثبت بالمحضر:
  - أسماء الحاضرين والغائبين وأعذارهم.
  - خلاصة وافية لجميع المناقشات.
  - كل ما يطلب الأعضاء إثباته.
  - جميع القرارات المتخذة.

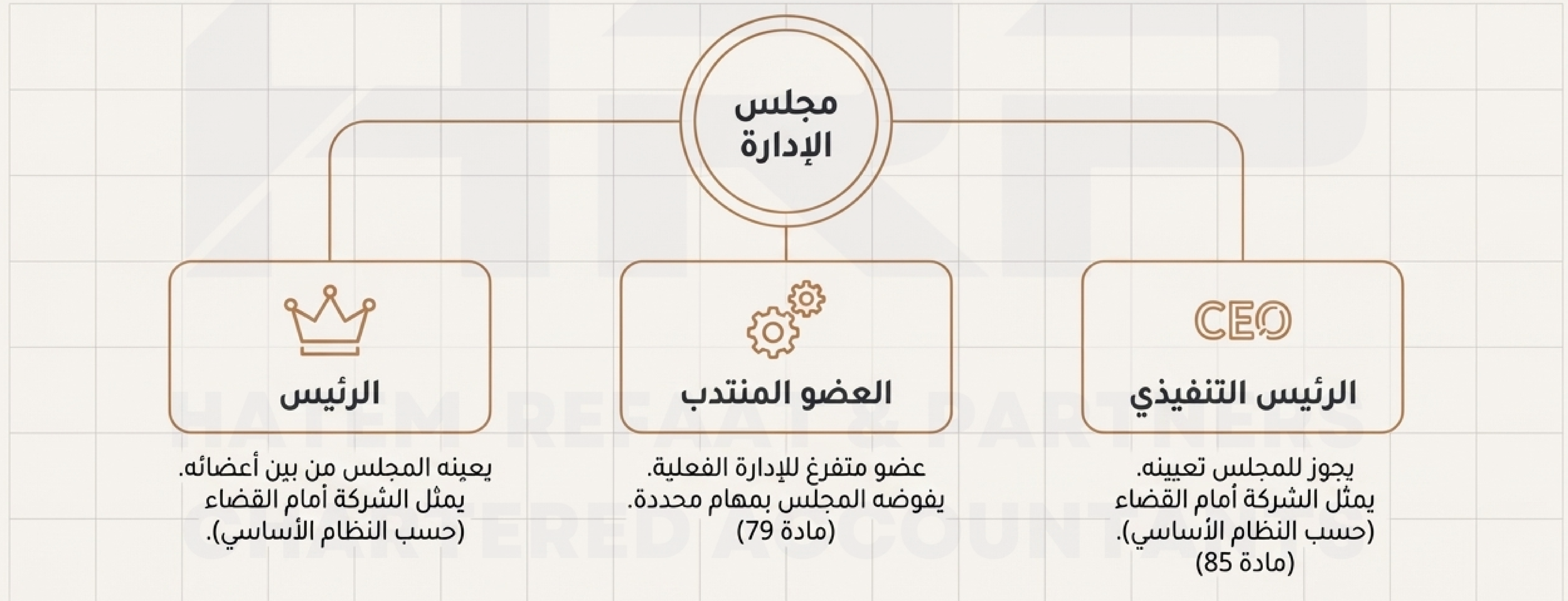
مرونة مكان الاجتماع (مادة 245 مكرر)



- يجوز عقد الاجتماعات خارج المركز الرئيسي للشركة.
- يُسمح بعقدها "بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ومنها التوقيع الإلكتروني".

هيكل القيادة: الرئيس، العضو المنتدب، والرئيس التنفيذي

توزيع الأدوار والسلطات (مستخلص من المواد 79، 82، 85، 246)



للمجلس أن يوزع العمل بين أعضائه أو يفوض لجنة بمهام محددة. (مادة 79)

تقدير الأداء: القواعد الحاكمة لمكافآت مجلس الإدارة

الضوابط القانونية (مستخلصة من المادة 88 والمادة 196 من اللائحة)

10%

الحد الأقصى للمكافأة كنسبة من الأرباح

الشرط المسبق: تُحتسب هذه النسبة **بعد:**



1 استنزال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي.



2 توزيع ربح لا يقل عن **5%** من رأس المال على المساهمين والعاملين.



الرواتب والبدلات الأخرى: تحددها الجمعية العامة.



مكافأة العضو المنتدب: يمكن تحديدها بقرار من مجلس الإدارة.

الخطوط الحمراء (1):
إدارة تضارب المصالح وحظر القروض

الإفصاح عن المصلحة المتعارضة (مادة 97)



- يجب على العضو ذي المصلحة المتعارضة في عملية ما أن يبلغ المجلس.
- **يُمنع** من الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار المتعلق بهذه العملية.
- يجب على المجلس إبلاغ أول جمعية عامة بهذه العمليات.

حظر القروض النقدية (مادة 96)



- **القاعدة:** لا يجوز للشركة تقديم قروض نقدية لأعضاء مجلس الإدارة أو ضمان قروضهم.
- **الاستثناء:** شركات الائتمان، بشرط أن يتم التعامل بنفس الشروط المطبقة على جمهور العملاء.
- **العقوبة:** أي عقد يخالف ذلك يعتبر **باطلاً**.

الخطوط الحمراء (2): حظر المنافسة واستغلال أسرار الشركة

ضوابط لضمان ولاء أعضاء المجلس (مستخلصة من المواد 98 و99)



عقود المعاوضة (مادة 99)

أي عقد معاوضة بين الشركة وأحد أعضائها يكون **باطلاً**، ما لم ترخص به الجمعية العامة مسبقاً.



سرية المعلومات (مادة 98)

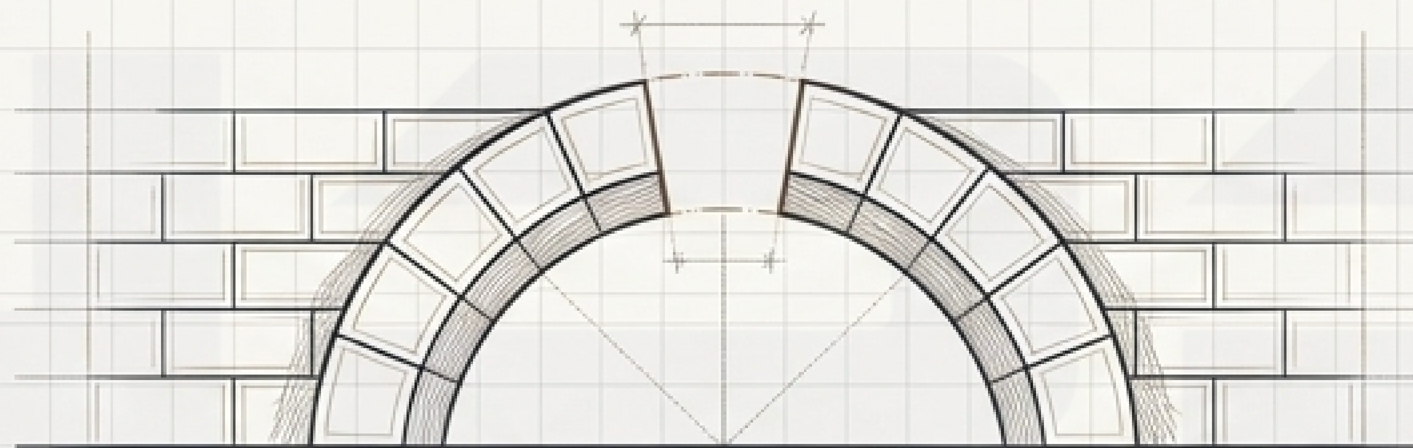
لا يجوز استغلال أو إفشاء أسرار الشركة التي اطلع عليها العضو بسبب عضويته.



حظر المنافسة (مادة 98)

لا يجوز لعضو المجلس الاتجار لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط التي تزاولها الشركة، إلا **بترخيص خاص من الجمعية العامة.**

ضمان الاستمرارية: قواعد ملء المقاعد الشاغرة





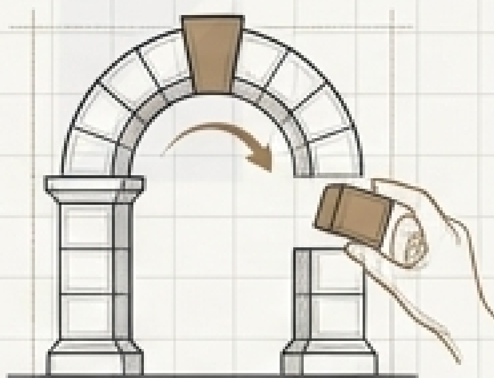
عندما ينقص العدد عن الحد الأدنى (3 أعضاء) (مادة 244)

- تعتبر اجتماعات المجلس وقراراته **باطلة**.
- يجب دعوة الجمعية العامة للانعقاد خلال 30 يوماً لتعيين الأعضاء اللازمين.



عندما يصبح أكثر من ثلث المقاعد شاغراً (مادة 240 مكرر-1)

- يجب على الأعضاء الباقين دعوة الجمعية العامة للانعقاد **فوراً** لانتخاب البدلاء (خلال 30 يوماً).

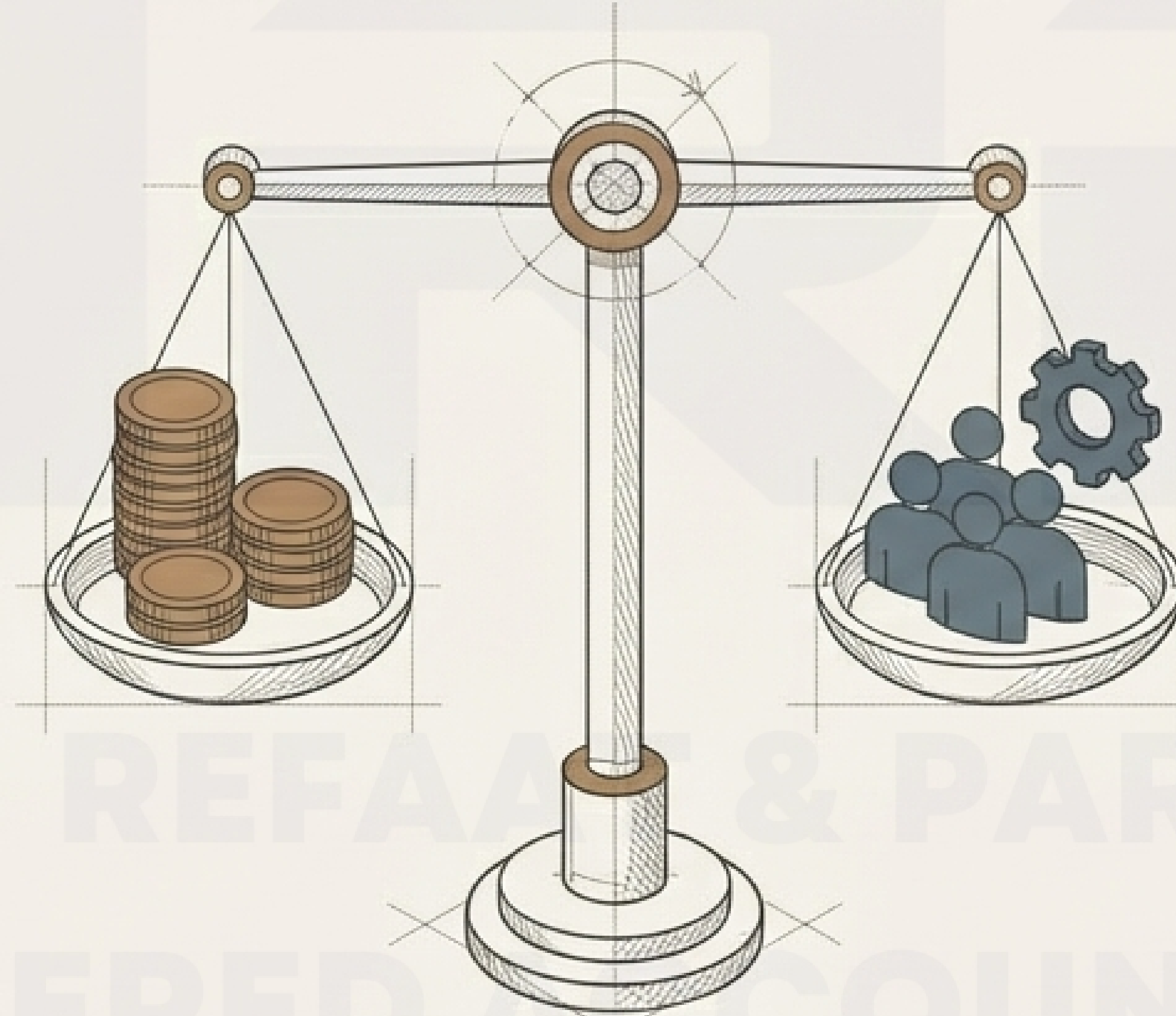


الحالة العادية (مادة 86)

- يحل محله العضو التالي له في عدد الأصوات بآخر انتخاب.
- إن لم يوجد، يعين المجلس بديلاً مؤقتاً حتى انعقاد أول جمعية عامة.

ركيزة فريدة في القانون المصري: إشراك العاملين في الإدارة

مبدأ أساسي للحوكمة (مستخلص من المادة 84 والمادة 250 من اللائحة)



التطبيق:

يجب أن ينص نظام الشركة الأساسي على إحدى طرق اشتراك العاملين في الإدارة التي حددتها اللائحة التنفيذية.



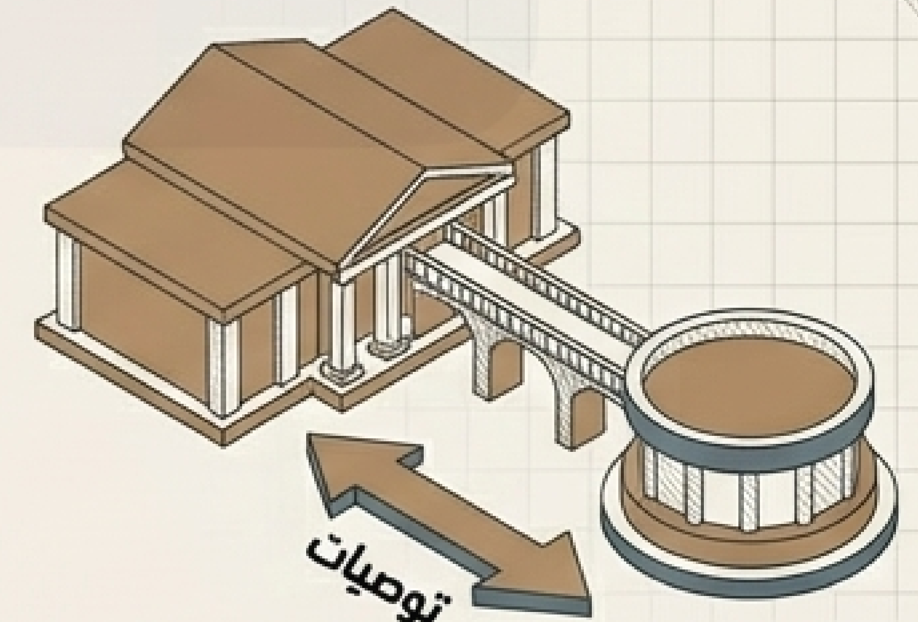
الإلزامية:

"يكون للعاملين في شركات المساهمة... نصيب في إدارة هذه الشركات".

هذا المبدأ يعكس فلسفة تشريعية تهدف إلى تحقيق التوازن بين رأس المال والعمل داخل هيكل حوكمة الشركة.

كيف يشارك العاملون؟ النماذج الثلاثة المعتمدة

النموذج الثالث: اللجنة الإدارية المعاونة (مادة 253)



الوصف: تشكيل لجنة من ممثلي العاملين تختص بدراسة شؤونهم وتقديم توصيات للمجلس.

المشاركة: يحضر رئيس هذه اللجنة اجتماعات مجلس الإدارة ويكون له صوت معدود في المداولات.

النموذج الثاني: أسهم العمل (مادة 252)



الوصف: إنشاء "أسهم عمل" مملوكة لجمعية خاصة بالعاملين.

الآلية: هذه الجمعية هي التي تختار ممثليها في مجلس الإدارة والجمعية العامة للشركة.

النموذج الأول: التمثيل المباشر (مادة 251)



الوصف: انتخاب ممثلين للعاملين في عضوية مجلس الإدارة مباشرة.

الشروط: لا يجاوز عددهم ثلث أعضاء المجلس، ويتم اختيارهم بالانتخاب.

آليات مبتكرة لتعزيز حوكمة المساهمين

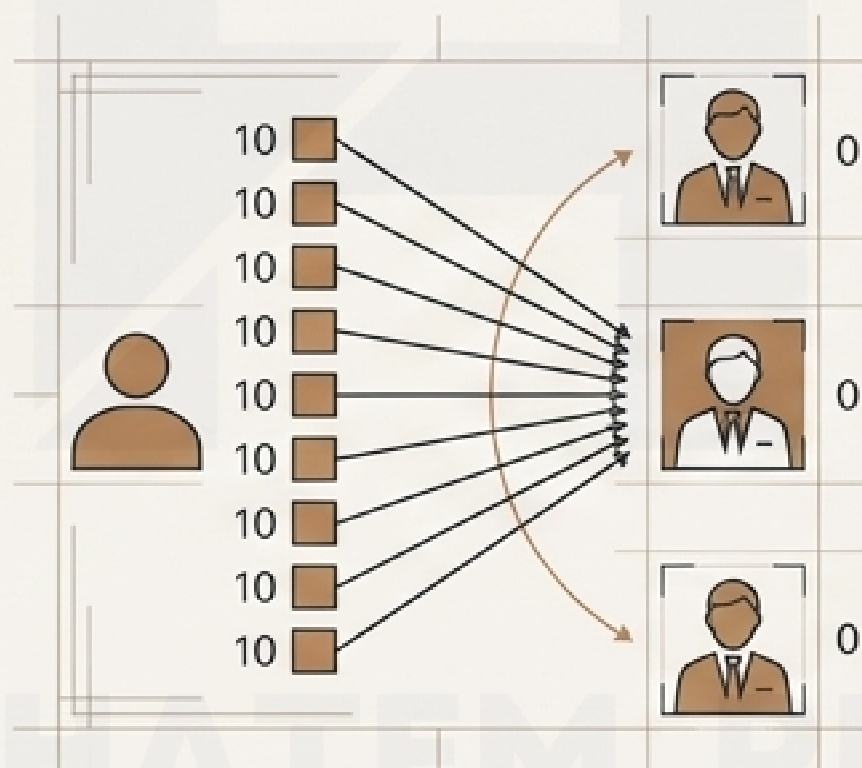
تطورات قانونية لتمكين المساهمين (مستخلصة من المادة 240 مكرر)

التصويت الإلكتروني عن بعد



التطبيق: إمكانية متاحة للشركات المقيدة أسهمها، تسمح للمساهمين بالتصويت على بنود الجمعية العامة عبر الأنظمة الإلكترونية دون الحاجة للحضور الفعلي.

التصويت التراكمي



التعريف: آلية اختيارية (يجب النص عليها في النظام الأساسي) تمنح كل مساهم عدد أصوات يساوي عدد أسهمه، ويحق له منحها كلها لمرشح واحد أو توزيعها، مما يزيد من فرص الأقلية في تمثيل أنفسهم بمجلس الإدارة.

الهدف: تعكس هذه الآليات حرص المشرع على تحديث قواعد الحوكمة وزيادة فعالية مشاركة المساهمين.

خلاصة الدليل:
توازن دقيق بين السلطة والمساءلة

رسالة ختامية:

مجلس الإدارة

إن الفهم العميق لهذه القواعد ليس مجرد التزام قانوني، بل هو أساس الإدارة الرشيدة والنجاح المستدام للشركة.



النقاط الرئيسية المستخلصة:

- يوفر الإطار القانوني المصري هيكلاً واضحاً وشاملاً لتكوين وعمل مجلس الإدارة، من التأسيس إلى التشغيل.
- يقوم القانون على توازن دقيق بين منح المجلس سلطات واسعة لإدارة الشركة وفرض قيود صارمة لضمان الشفافية، ومنع تضارب المصالح، ومنر تضارب المصالح، وحماية حقوق المساهمين والعاملين.
- التعديلات الحديثة (مثل الاجتماعات عن بعد والتصويت التراكمي) تظهر التزام المشرع بمواكبة أفضل ممارسات الحوكمة العالمية.

مهمة الرقيب: دور ومسؤوليات مراقب الحسابات في شركات المساهمة المصرية

دليل استرشادي لفهم الإطار القانوني وفقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية



لماذا يعتبر مراقب الحسابات حارسًا للنزاهة المؤسسية؟

مراقب الحسابات ليس مجرد مدقق للأرقام، بل هو الضامن المستقل لصحة وشفافية المعلومات المالية التي تقدمها الشركة.

- **دوره الأساسي:** توفير تأكيد موضوعي لأصحاب المصلحة (المساهمين، المستثمرين، الجهات الرقابية) بأن القوائم المالية تعبر تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للشركة وأدائها.
- **الهدف:** تعزيز الثقة، دعم اتخاذ القرارات الرشيدة، وضمان الالتزام بمعايير الحوكمة السليمة.



من يعين الرقيب؟ آلية التعيين وتحديد السلطة

١. السلطة الأصلية: الجمعية العامة العادية

- هي الجهة الوحيدة المخولة بتعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه. (المادة ١٠٣)
- يمتد التفويض من تاريخ التعيين حتى انعقاد الجمعية العامة التالية.



٢. الحالة الاستثنائية: التعيين الأول عند التأسيس

- يعين مؤسسو الشركة أول مراقب حسابات، وتستمر مهمته حتى انعقاد أول جمعية عامة. (المادة ١٠٣)



٣. حالة الطوارئ: خلو المنصب

- إذا خلا منصب المراقب لأي سبب، يجب على مجلس الإدارة تعيين مراقب فوراً، على أن يُعرض الأمر على الجمعية العامة في أول اجتماع لها. (المادة ١٠٣)

يُحظر تفويض مجلس الإدارة في تعيين المراقب أو تحديد أتعابه لضمان استقلاليته الكاملة.

درع الاستقلالية: المحظورات الأساسية لضمان نزاهة المراقب

لضمان موضوعية وحيادية المراقب، يمنع القانون بشكل قاطع الجمع بين عمله وأي دور قد يؤثر على على استقلاليته. (المادة ١٠٤)



عضوية مجلس الإدارة:
لا يجوز له أن يكون عضواً في مجلس الإدارة.



تأسيس الشركة:
لا يجوز له المشاركة في تأسيس الفة الشركة التي يراقبها.



العلاقات الشخصية:
لا يجوز أن يكون شريكاً، موظفاً، أو قريباً (حتى الدرجة الرابعة) لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو القائمين بأعمال إدارية بالشركة.



الأعمال الفنية أو الإدارية:
لا يجوز له الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة.

كل تعيين يتم بالمخالفة لهذه الأحكام يعتبر باطلاً بقوة القانون.

تغيير الرقيب: إجراءات منظمة تضمن حقوق جميع الأطراف

للجمعية العامة الحق في تغيير مراقب الحسابات، ولكن من خلال عملية تضمن الشفافية وحق الرد. (المادة ١٠٣)

1. **الاقتراح:** يقدم أحد المساهمين اقتراحاً مسبباً بتغيير المراقب.

2. **الإخطار المسبق:** يجب إخطار الشركة بالاقتراح وأسبابه قبل انعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل.

3. **إخطار المراقب:** تقوم الشركة فوراً بإخطار المراقب الحالي بنص الاقتراح وأسبابه.

4. **حق الرد الكتابي:** للمراقب الحق في تقديم مذكرة مكتوبة للرد علي الاقتراح، تصل للشركة قبل الاجتماع بثلاثة أيام.

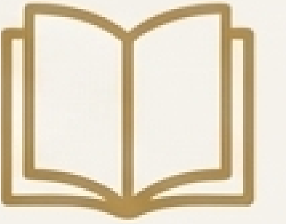
5. **العرض على الجمعية:** يتولى رئيس مجلس الإدارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية العامة.

6. **المناقشة والتصويت:** للمراقب الحق في مناقشة الاقتراح والدفاع عن نفسه أمام الجمعية قبل اتخاذ القرار.

أي قرار يتخذ بتعيين أو استبدال المراقب على خلاف هذه الأحكام يكون باطلاً.

حق المعرفة: السلطة الكاملة للاطلاع والتحقق

لكي يتمكن المراقب من أداء مهمته، منحه القانون سلطات واسعة وغير مقيدة للوصول إلى كافة معلومات الشركة. (**المادة ١٠٥**)



الاطلاع في كل وقت: على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها.



طلب البيانات: الحق في طلب أي بيانات أو إيضاحات يراها ضرورية.



التحقق المادي: سلطة جرد وفحص موجودات الشركة والتزاماتها بشكل فعلي.

في حالة الإعاقة

واجب مجلس الإدارة: يتعين على مجلس الإدارة تمكين المراقب من ممارسة هذه الحقوق بالكامل.

في حالة الإعاقة: إذا لم يتمكن المراقب من أداء مهمته، يجب عليه إثبات ذلك كتابةً في تقرير يُقدّم لمجلس الإدارة، ويُعرض على الجمعية العامة إذا لم يقم المجلس بتيسير مهمته.

جوهر المهمة: التقرير السنوي وخارطة طريق المساءلة

يتوج عمل المراقب بتقرير يُقرأ أمام الجمعية العامة، ويجب أن يجيب بوضوح على تساؤلات جوهرية حول صحة وسلامة عمليات الشركة. (المادة ١٠٦)

1. هل حصل المراقب على كافة المعلومات والإيضاحات الضرورية لأداء مهمته؟
2. هل تمسك الشركة حسابات منتظمة، وهل تتفق القوائم المالية مع هذه الحسابات؟
3. هل تعبر الميزانية بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة؟ وهل يعبر حساب الأرباح الأرباح والخسائر بشكل صحيح عن نتائج أعمالها؟
4. هل تم الجرد وفقاً للأصول المرعية، وهل هناك أي تغييرات عن طريقة العام السابق؟
5. هل البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة؟
6. هل وقعت مخالفات لأحكام القانون أو نظام الشركة تؤثر على نشاطها أو مركزها المالي؟
7. هل ما زالت هذه المخالفات قائمة عند إعداد الميزانية؟



صوت المساءلة: دور المراقب في اجتماع الجمعية العامة

لا تكتمل مهمة المراقب بتقديم تقريره، بل يجب عليه الحضور شخصياً (أو من ينيبه) ليكون مسؤولاً بشكل مباشر أمام المساهمين.
(المادة ١٠٦، ٢١٠)

- **الحضور الإلزامي:** التأكد من صحة إجراءات الدعوة للاجتماع.
- **تلاوة التقرير:** عرض نتائج المراجعة على جميع الحاضرين.
- **إبداء الرأي الفني:** تقديم رأيه بوضوح في الموافقة على الميزانية (بتحفظ أو بدون تحفظ) أو إعادتها لمجلس الإدارة.
- **الرد على الاستفسارات:** مناقشة التقرير مع المساهمين والإجابة على استفساراتهم وتوضيح ما ورد فيه.

رقابة مستمرة وليست مجرد مراجعة سنوية

تمتد مسؤولية المراقب إلى ما هو أبعد من التقرير السنوي. عليه واجب إخطار الإدارة بأي ملاحظات. جوهرية يكتشفها خلال السنة المالية لتمكينها من التصويب. `(المادة ٢٦٨)



أمثلة على الإخطارات خلال العام لمجلس الإدارة:

تعديلات مقترحة	مخالفات مكتشفة	نتائج الفحص
بيان أوجه التعديل التي يرى ضرورة إدخالها على القوائم المالية وأسبابها.	إخطار الإدارة بأي مخالفات لأنظمة الشركة أو إدارتها يتم اكتشافها أثناء العمل.	إطلاع الإدارة على نتائج فحصه للمستندات أو اختباراته للنظام المحاسبي.

توازن المهمة: الحقوق في مقابل المسؤوليات

الحقوق والسلطات



الاطلاع الكامل: الحق غير المقيد في الوصول للمعلومات والوثائق. (المادة ١٠٥)



التحقق المستقل: سلطة فحص الأصول والالتزامات بشكل مباشر. (المادة ١٠٥)



طلب الإيضاحات: الحق في طلب أي بيانات ضرورية لأداء المهمة. (المادة ١٠٥)



الدفاع عن النفس: الحق في الرد على أي اقتراح بتغييره أمام الجمعية العامة. (المادة ١٠٣)

الواجبات والالتزامات



التقرير الموضوعي: مسؤولية إصدار تقرير فني مستقل وشامل. (المادة ١٠٦)



الحضور والمساءلة: واجب حضور الجمعية العامة والرد على استفسارات المساهمين. (المادة ١٠٦)



السرية التامة: الالتزام بعدم إفشاء أسرار الشركة. (المادة ١٠٨)



الرقابة المستمرة: واجب إخطار الإدارة بالملاحظات الجوهرية خلال العام. (المادة ٢٦٨)

الخط الذي لا يمكن تجاوزه: قيود ما بعد انتهاء الخدمة

لضمان عدم استغلال المعلومات والمكانة التي اكتسبها المراقب، يفرض القانون فترة حظر صارمة بعد تركه للعمل. (المادة ١٠٧)



المدة: يُحظر على المراقب لمدة **ثلاث سنوات** من تاريخ تركه العمل بالشركة.

الأعمال المحظورة:

- أن يعمل مديراً أو عضواً بمجلس الإدارة.
- أن يشتغل (بصفة دائمة أو مؤقتة) بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في نفس الشركة.

البطلان: يعتبر كل عمل يخالف هذا الحكم باطلاً.

العقوبة المالية: يُلزم المخالف بأن يؤدي إلى خزينة الدولة كافة المكافآت والمرتبات التي حصل عليها من الشركة.

عبء الثقة: المسؤولية القانونية عن الأخطاء المهنية

المراقب مسؤول بشكل مباشر عن الأضرار الناتجة عن أخطائه، وتمتد هذه المسؤولية لتشمل أطرافاً متعددة. (المادة ١٠٩)

أنواع المسؤولية

- **تجاه الشركة:** مسؤول عن تعويض الضرر الذي يلحق بالشركة بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله (مسؤولية تضامنية في حالة تعدد المراقبين).
- **تجاه المساهم والغير:** مسؤول عن تعويض الضرر الذي يلحق بالمساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه.

تقادم دعوى المسؤولية

- **الدعوى المدنية:** تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي تُلي فيها التقرير.
- **في حالة الجريمة الجنائية:** لا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.



قسم السرية: حماية أسرار الشركة التزام قانوني

يقع على عاتق مراقب الحسابات التزام صارم بعدم إفشاء ما يطلع عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله، سواء للمساهمين خارج إطار الجمعية العامة أو لأي طرف آخر. (المادة ١٠٨)



> "لا يجوز لمراقب الحسابات أن يذيع... ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله."



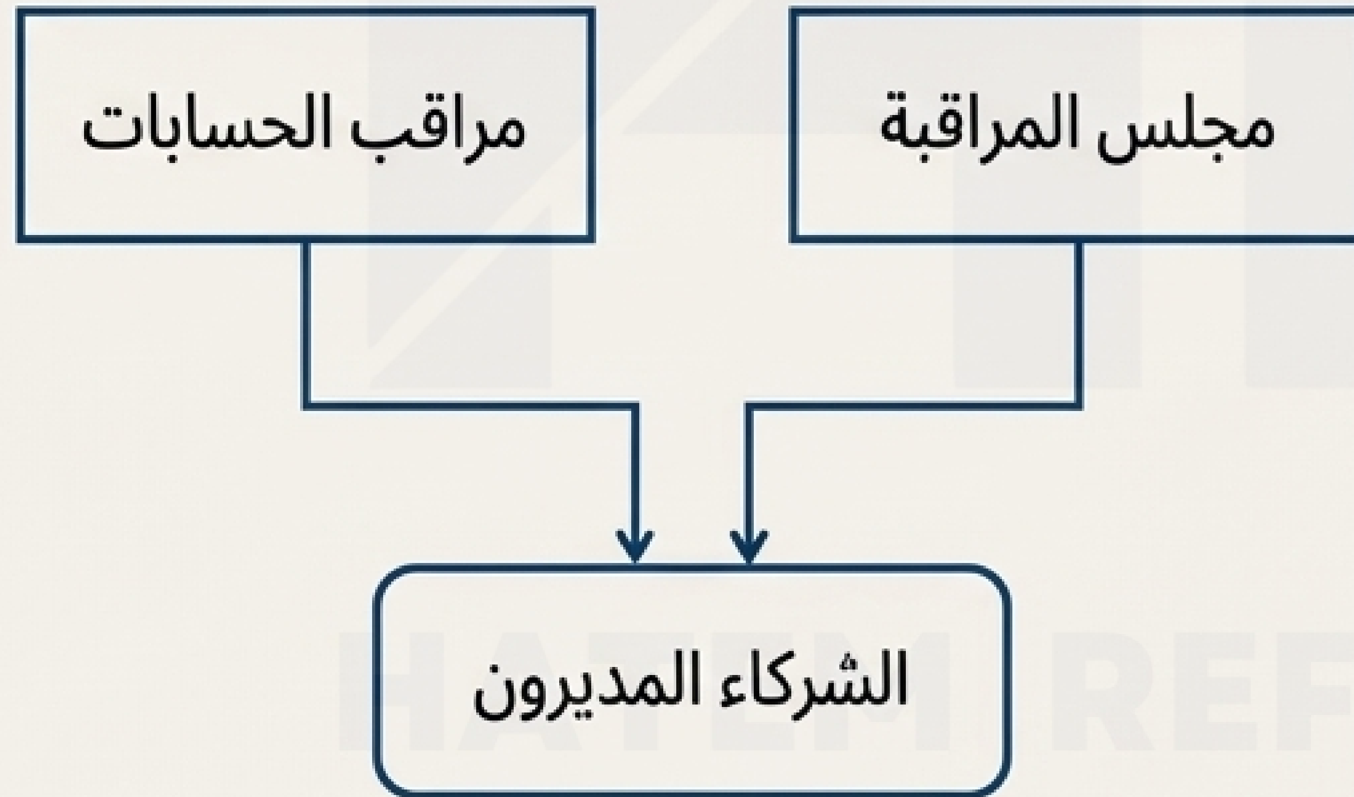
التعويض المالي: مطالبته بالتعويض عن الأضرار المترتبة على إفشاء الأسرار.



العزل الفوري: وجوب عزله من منصبه.

حالة خاصة: مجلس المراقبة في شركات التوصية بالأسهم

في شركات التوصية بالأسهم، توجد آلية رقابة إضافية إلى جانب مراقب الحسابات، وهي "مجلس المراقبة"، الذي يمارس دوراً إشرافياً نيابة عن المساهمين. (المادة ١١٢، ٢٦١)

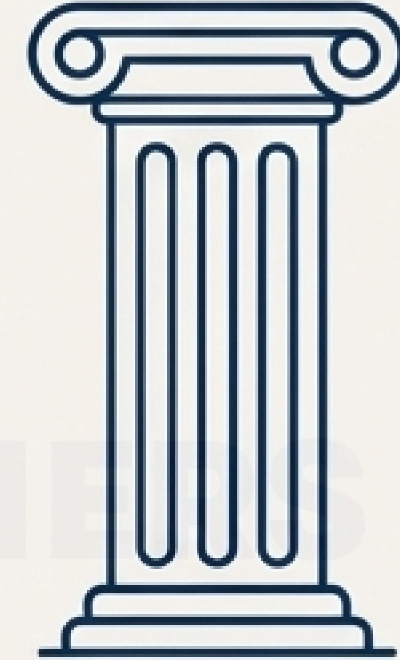


خصائص مجلس المراقبة

- **التكوين:** يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من المساهمين أو من غيرهم.
- **السلطات:** له الحق في أن يطلب من المديرين تقديم حسابات عن إدارتهم.
- **حقوق الفحص:** يمتلك حقوق فحص الدفاتر والوثائق وجرد الأصول، وهي حقوق موازية لتلك الممنوحة لمراقب الحسابات.
- **التقرير:** يقدم تقريراً بملاحظاته إلى الجمعية العامة السنوية.

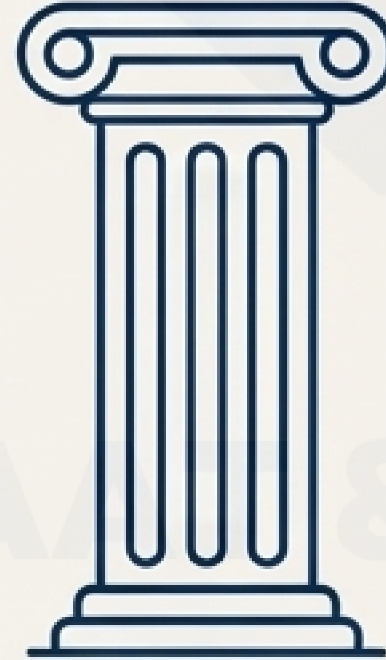
ركائز الحوكمة: المبادئ الأساسية لمهمة الرقيب

ترتكز فعالية دور مراقب الحسابات على ثلاثة أعمدة أساسية تضمن قيامه بمهمته كحارس للنزاهة المؤسسية.

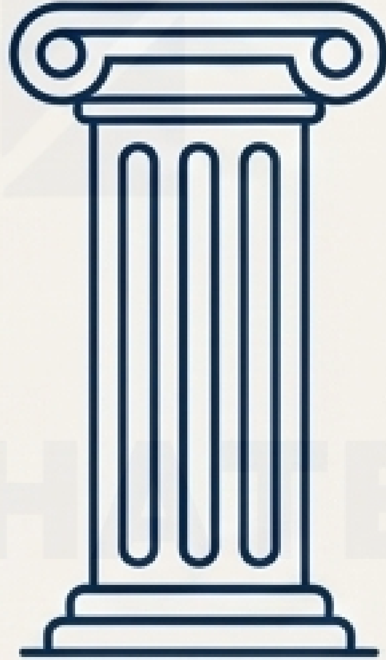
الاستقلالية

التحرر من أي تضارب في المصالح يضمن حيادية وموضوعية الرأي.

حق الاطلاع

السلطة الكاملة وغير المقيدة للوصول إلى المعلومات هي أساس القدرة على التحقق.

المسؤولية

المساءلة المباشرة أمام المساهمين والعواقب القانونية تضمن الجدية والالتزام.

حوكمة شركات التوصية بالأسهم: نظام متوازن بين الإدارة والرقابة

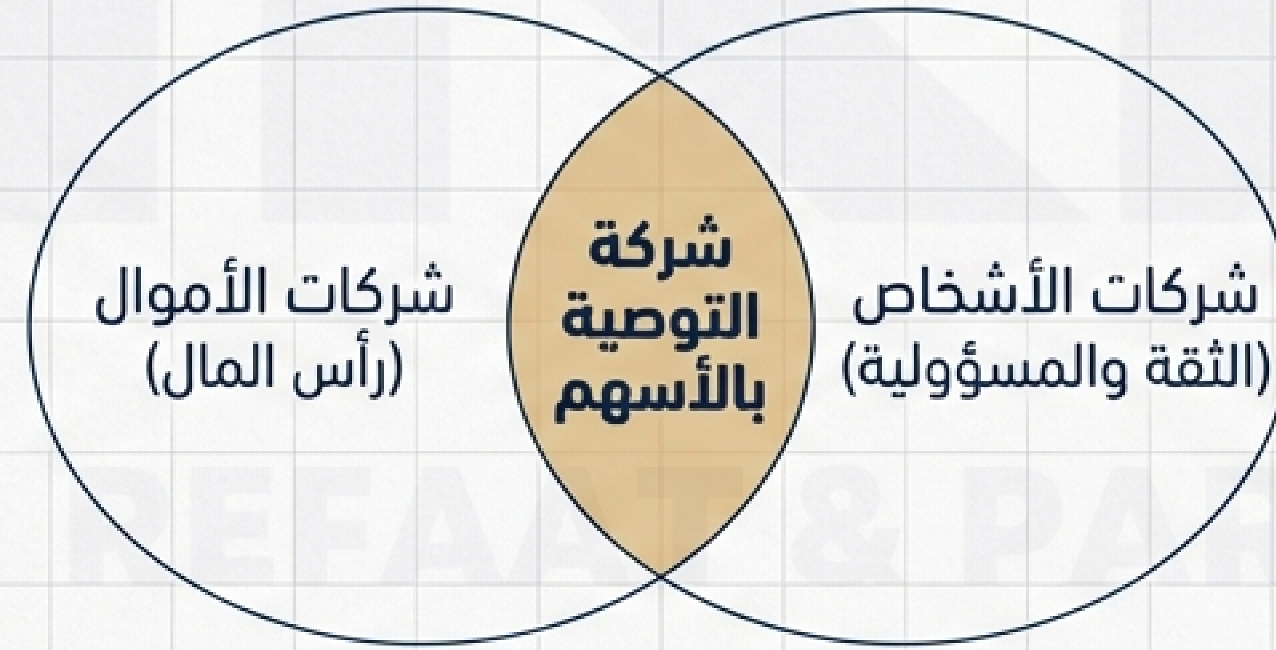
تحليل لأدوار ومسؤوليات أجهزة الإدارة في ضوء القانون المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

مستند للقراءة والمشاركة

طبيعة مزدوجة: مزيج بين شركات الأشخاص وشركات الأموال

تجمع شركة التوصية بالأسهم بين خصائص كيانين مختلفين: فهي تعتمد على الثقة الشخصية في الشريك المتضامن الذي يديرها **ويتحمل مسؤولية غير محدودة**، وفي نفس الوقت تتيح تجميع رؤوس الأموال عبر **أسهم قابلة للتداول كشركات المساهمة.**

- الأصل العام: تسري عليها أحكام شركات المساهمة، مع مراعاة القواعد الخاصة المنصوص عليها في القانون.
(إشارة للمادة ١١٠ من القانون)

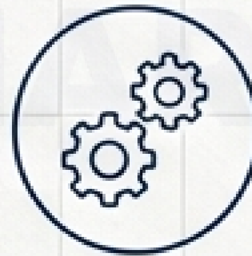




سلطة الملاك
(الجمعية العامة)



الرقابة والإشراف
(مجلس المراقبة)



الإدارة والتنفيذ
(الشركاء المديرون)



من يدير الشركة؟
عهدة حصرية للشريك المتضامن.



- يُعهد بإدارة الشركة إلى شريك متضامن أو أكثر.
- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة اسم الشريك أو أسماء الشركاء المديرين.
- يحدد العقد السلطات والاختصاصات المنوطة بهم.

> *ويكون حكم من يعهد إليه بالإدارة من حيث المسئولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة.*

- المادة ١١١ من القانون.

الركن الأول: الإدارة

نطاق السلطة: صلاحيات واسعة ومسؤولية شخصية

+ السلطات (Powers)

- لهم أوسع السلطات في التصرف والإدارة.
- إذا تعدد المديرون، يحق لكل منهم التصرف منفرداً باسم الشركة.
- يجوز لهم الاستعانة بالفنيين والإداريين وتفويضهم في بعض الاختصاصات.

— القيود والمسؤوليات (Limitations & Responsibilities)

- تُستثنى المسائل التي ينص العقد على أنها من اختصاص الجمعية العامة.
- لا يحتج على الغير باعتراض مدير على تصرف مدير آخر ما لم يثبت علم الغير بالاعتراض.
- يظل المدير مسئولاً شخصياً عن أعمال معاونيه الذين لا تثبت لهم صفة المدير.

(مستندة إلى المادة ٢٥٧ من اللائحة التنفيذية).

هيكل الإشراف: مجلس مستقل لضمان حماية الحقوق

التكوين (Composition):
يكون لكل شركة مجلس مراقبة مكون من ثلاثة أعضاء على الأقل.

العضوية (Membership):
يتم انتخابهم من الجمعية العامة العادية من بين المساهمين أو من غيرهم.

الاستقلالية (Independence):
لا يجوز أن يكون أعضاء مجلس المراقبة من بين الشركاء المديرين.

العزل (Removal):
يجوز للجمعية العامة عزل أعضاء مجلس المراقبة الذين عينتهم.

(المادة ١١٢ من القانون والمادة ٢٦٠ من اللائحة التنفيذية).

صلاحيات المجلس: حق الاطلاع والفحص الشامل



الإشراف الدائم: يتولى الإشراف الدائم على أعمال المديرين.



طلب الحسابات: له أن يطلب إلى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن إدارتهم.



فحص الدفاتر والوثائق: له الحق في فحص دفاتر الشركة ووثائقها.



جرد الأصول: له الحق في جرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق والبضائع.

يجب على المديرين أن يوفروا لمجلس المراقبة من حقوق الاطلاع ما هو مقرر لمراقبي الحسابات.

- تأكيد على عمق صلاحياتهم. (المادة ٢٦١ من اللائحة التنفيذية).

من الرقابة إلى التأثير: أدوار استشارية وقرارات حاسمة

إبداء الرأي

يبدي الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مديرو الشركة. (المادة ١١٣ من القانون)

الإذن بالتصرفات

يأذن بإجراء التصرفات التي يتطلب عقد الشركة إذنه فيها.

التقرير السنوي

يقدم تقريراً بملاحظاته على إدارة الشركة إلى الجمعية العامة السنوية.

دعوة الجمعية العامة

يجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع.
(إضافة هامة بقرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨)





صوت الملاك: صلاحيات أساسية وقيود واضحة

الدور الأساسي (Core Role)

تنوب الجمعية العامة عن المساهمين في مواجهة المديرين.

القيود على السلطة (Power Limitations)

- **أعمال الإدارة:** لا يجوز للجمعية العامة أن تباشر أو أن تقر الأعمال المتعلقة بصلة الشركة بالغير أو أي عمل من أعمال الإدارة الخارجية.
- **تعديل العقد:** لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل عقد الشركة إلا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين (ما لم ينص العقد على غير ذلك).

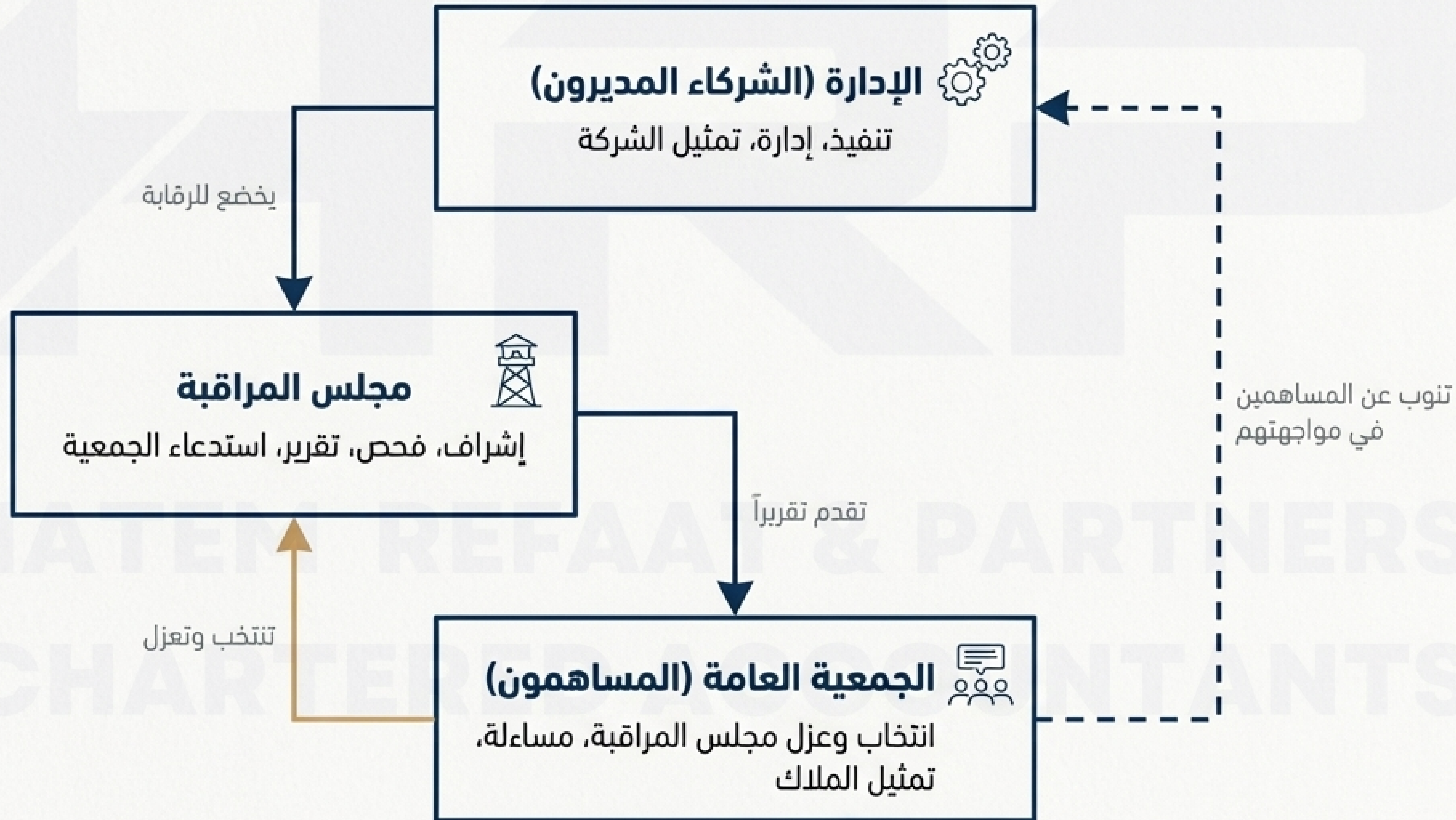
(المادة ١١٤ من القانون والمادة ٢٣٢ من اللائحة التنفيذية).



المهام الرئيسية للجمعية العامة

- انتخاب أعضاء مجلس المراقبة وعزلهم.
- مناقشة تقرير مجلس المراقبة السنوي حول أداء إدارة الشركة.
- مناقشة القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات.
- تعيين مدير جديد للشركة في حالة خلو المنصب، وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون ونظام الشركة.
- إبراء ذمة المديرين ومجلس المراقبة عن فترة إدارتهم.

النظام البيئي للحوكمة: خريطة توازن القوى





لحظة حاسمة: ماذا يحدث عند وفاة الشريك المدير؟

1 **العقد هو الأساس:**
تنتهي الشركة، إلا إذا نص العقد على استمرارها.

2 **تدخل مجلس المراقبة:**
إذا خلا العقد من نص، يعين مجلس المراقبة مديراً مؤقتاً لتولي الأعمال العاجلة.

3 **دعوة عاجلة:**
يقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية العامة غير العادية خلال ١٥ يوماً من تعيينه.

4 **قرار الجمعية العامة:**
تتولى الجمعية تعيين مدير جديد من بين الشركاء المتضامنين.

5 **موافقة الشركاء:** لا يجوز تعيين المدير الجديد إلا بموافقة باقي الشركاء المتضامنين (ما لم ينص النظام على غير ذلك).

(المادة ١١٥ من القانون والمادة ٢٥٩ من اللائحة التنفيذية).

أبرز الفروق الجوهرية: مقارنة مع شركات المساهمة

وجه المقارنة	شركة التوصية بالأسهم	شركة المساهمة
جهاز الإدارة	شريك متضامن (أو أكثر)	مجلس إدارة منتخب
مسؤولية الإدارة	غير محدودة وتضامنية (للشريك (للشريك المدير)	محدودة في حدود رأس مال الشركة
جهاز الرقابة	مجلس مراقبة (إلزامي ومستقل)	قد تدمج وظائفه في مجلس الإدارة (لجان)
سلطة الجمعية العامة	مقيدة: لا تتدخل في الإدارة الخارجية	أوسع: تعين وتعزل مجلس الإدارة
تعديل العقد	يتطلب موافقة الشركاء المديرين	يتم بقرار من الجمعية العامة غير العادية

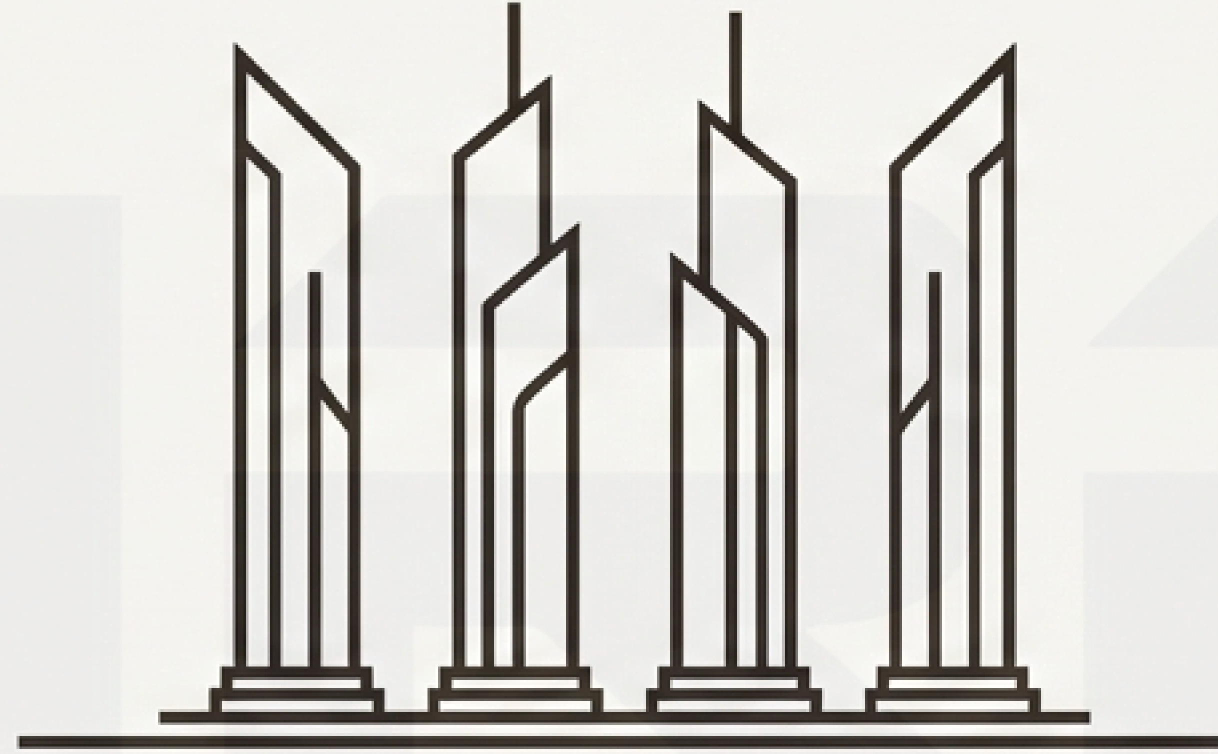
خلاصة: نظام مبني على توازن دقيق

صُمّمت حوكمة شركة التوصية بالأسهم لتحقيق توازن فريد: منح سلطة تنفيذية واسعة ومسؤولية كاملة للشريك المدير الذي يمثل 'العقل المدبر' للمشروع...



وفي المقابل، توفير شبكة أمان قوية للمساهمين (مستثمري رأس المال) من خلال جهاز رقابي مستقل (مجلس المراقبة) وجمعية عامة تمثل مصالحهم.

إنه هيكل مثالي للمشاريع التي تتطلب قيادة مركزية ذات خبرة وثقة، مع الحاجة إلى تمويل من قاعدة أوسع من المستثمرين.



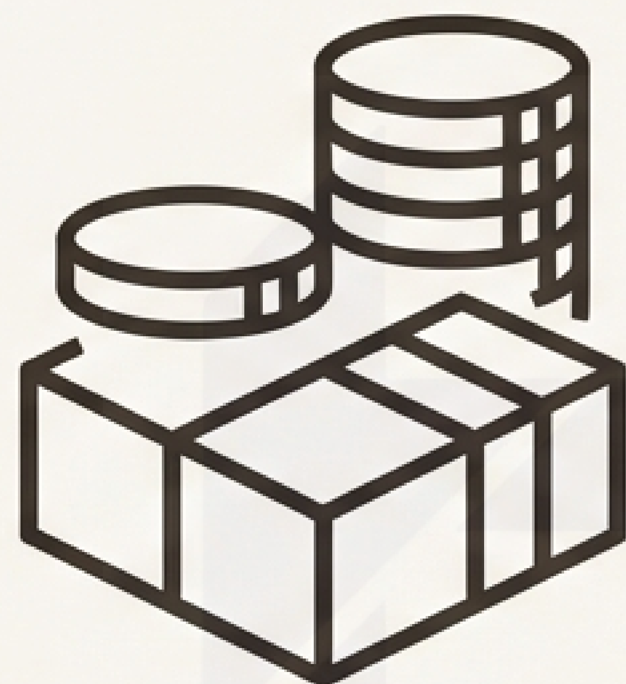
الدليل العملي للشركات ذات المسئولية المحدودة في مصر

فهم الإطار القانوني لإدارة وتنمية شركتك وفقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

مرجع للمؤسسين والمستثمرين والمديرين

الركن الأول: الأساس المالي وهيكل الملكية

حجر الأساس: رأس المال وتكوين الحصص



رأس المال (Capital)



- يُحدد الشركاء قيمة رأس المال بحرية تامة في عقد تأسيس الشركة. (قانون مادة ١١٦)



- لا يوجد حد أدنى منصوص عليه حالياً لرأس المال. (لائحة مادة ٦٧ مكرر)

الحصص (Shares/Quotas)



- يقسم رأس المال إلى حصص متساوية في القيمة.
- **الأرباح وفائض التصفية توزع بالتساوي بين الحصص**، ما لم ينص العقد على خلاف ذلك.
- **الحصة غير قابلة للتجزئة.** إذا امتلك عدة أشخاص حصة واحدة، يجب أن يختاروا شخصاً واحداً ليمثلهم أمام الشركة.

ماذا يعني هذا لك؟

لديك مرونة كاملة في تحديد رأس مال شركتك بناءً على احتياجاتها الفعلية، دون التقيد بحدود قانونية. ركز على أن تكون قيمة الحصص متساوية لتسهيل توزيع الأرباح وإدارة الملكية.

سجل الشركاء: وثيقة الملكية الرسمية



الإلزامية (Mandatory Nature)

يجب على كل شركة الاحتفاظ بـ "سجل الشركاء" في مقرها الرئيسي. (قانون مادة ١١٧) ⚖️

المحتويات الأساسية للسجل (Core Contents of the Register) (لائحة مادة ٢٧٥)



- أسماء الشركاء، جنسياتهم، عناوينهم، ومهنهم.
- عدد الحصص التي يملكها كل شريك والمبلغ المدفوع.
- التنازل عن الحصص أو انتقال ملكيتها، مع تاريخ وتوقيعات الأطراف المعنية (المتنازل، المتنازل إليه، والمدير).

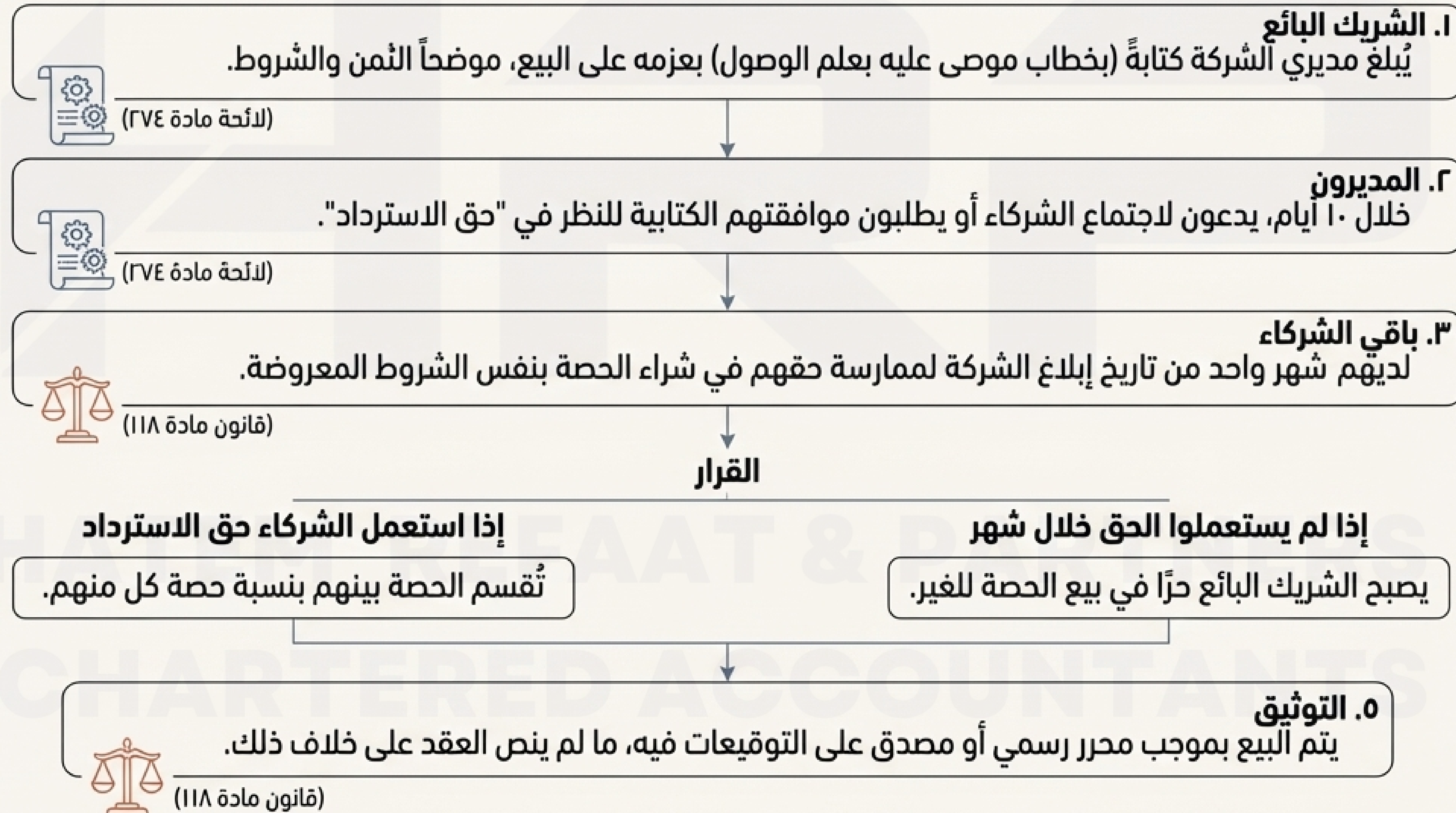
الأثر القانوني (Legal Effect)

أي تنازل أو انتقال للملكية لا يكون نافذاً في مواجهة الشركة أو الغير إلا من تاريخ قيده في هذا السجل.

المسئولية (Liability)

المديرون مسئولون بالتضامن عن أي ضرر ينشأ عن عدم صحة بيانات السجل. ⚖️ (قانون مادة ١١٧)

عملية بيع الحصص لشريك من خارج الشركة



حق الاسترداد هو حق الشركاء الحاليين في أن تكون لهم الأولوية في شراء الحصص المعروضة للبيع بنفس الشروط.

تداول الحصص بين الشركاء والحالات الخاصة



التداول بين الشركاء

القاعدة: يجوز للشركاء تداول حصصهم فيما بينهم بحرية. (لائحة مادة ٢٧٣) 📜

الاستثناء: لا يكون لباقي الشركاء حق الاسترداد، *ما لم ينص عقد الشركة صراحةً على ذلك*.



البيع الجبري بواسطة الدائنين (قانون مادة ١١٩) ⚖️

- يجب على الدائن إعلان الشركة بشروط البيع وموعد المزاد.
- إذا تمت الترسية في المزاد على مشترٍ، يكون للشركة حق تفضيل مشترٍ آخر بنفس الشروط خلال ١٠ أيام من صدور الحكم.
- تطبق نفس الأحكام في حالة إفلاس الشريك.



الميراث والوصية (قانون مادة ١١٨) ⚖️

- تنتقل حصة كل شريك إلى ورثته.
- يُعامل الموصى له بنفس معاملة الوارث.

من يدير الشركة؟ تعيين وعزل المديرين

من يمكنه أن يكون مديراً؟

مدير واحد أو أكثر. يمكن أن يكونوا من الشركاء أو من غيرهم. (قانون مادة ١٢٠)
(قانون مادة ١٢٠)

التعيين (Appointment)

أول مرة: عن طريق المؤسسين.
بعد ذلك: بقرار من الجمعية العامة للشركاء.

العزل (Removal)

يتطلب قراراً من الجمعية العامة غير العادية. (قانون مادة ١٢٠ و لائحة مادة ٢٨٦)

الأغلبية المطلوبة: أغلبية عددية للشركاء + يملكون **٧٥٪** من رأس المال الممثل في الاجتماع.

عدم التجديد (Non-Renewal)

للجمعية العامة العادية عند مناقشة القوائم المالية السنوية الحق في عدم التجديد للمديرين، وفي هذه الحالة يجب تعيين غيرهم فوراً.

الجمعية العامة للشركاء

المدير / المديرون

الركن الثاني: القيادة والإدارة

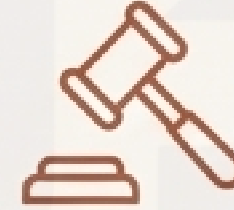
صلاحيات ومسئوليات المديرين



تعارض المصالح (Conflict of Interest)

إذا كان المدير شخصاً واحداً، يجب عليه إبلاغ جمعية الشركاء عن أي عملية يكون له فيها مصلحة متعارضـة مع مصلحة الشركة. (قانون مادة ١٢٢)

- يجب الحصول على ترخيص من الجمعية لإجراء هذه العملية.



المسئولية القانونية (Legal Liability)

مسئولية المديرين تماثل مسئولية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة. (قانون مادة ١٢٢)



سلطة التمثيل الكاملة (Full Authority)

للمديرين سلطة كاملة في تمثيل الشركة أمام الغير. (قانون مادة ١٢١)

- **التقييد": لا يمكن تقييد هذه السلطة إلا بنص صريح في عقد تأسيس الشركة.
- أي تغيير في سلطات المديرين لا يكون نافذاً في حق الغير إلا بعد ٥ أيام من قيده في السجل التجاري.

ماذا يعني هذا لك؟

كسلطة تنفيذية، قراراتك تُلزم الشركة. كن حذراً عند التعامل مع أطراف خارجية، وتأكد من أن أي قيود على سلطتك مسجلة رسمياً. الشفافية في حالات تعارض المصالح تحميك وتحمي الشركة.

الركن الثالث: الرقابة والمساءلة

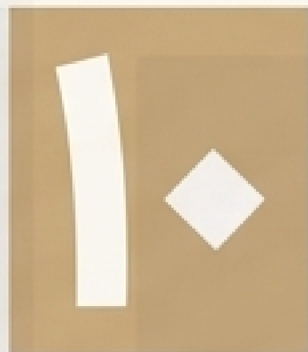
مجلس الرقابة: عين الشركاء على الإدارة

أهم الصلاحيات (Key Powers) (قانون مادة ١٢٣)

- طلب تقارير من المديرين في أي وقت.
- فحص دفاتر الشركة ووثائقها.
- القيام بجرد الخزينة، الأوراق المالية، والبضائع.
- مراقبة الميزانية ومشروع توزيع الأرباح.
- تقديم تقرير سنوي للشركاء قبل ١٥ يوماً على الأقل من اجتماع الجمعية العامة.

متى يكون إلزامياً؟

عندما يزيد عدد الشركاء عن





(قانون مادة ١٢٣)

المسئولية (Liability) (قانون مادة ١٢٤)

أعضاء المجلس لا يسألون عن أعمال المديرين، إلا إذا علموا بأخطاء وأغفلوا ذكرها في تقريرهم.

التكوين (Composition)

يتكون من **٣ شركاء** على الأقل.

يُعين في عقد التأسيس ويمكن إعادة انتخابه.

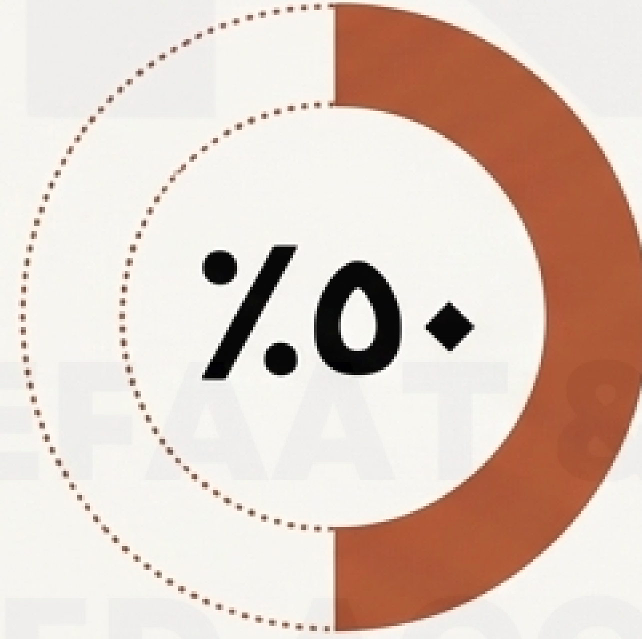
في الشركات التي يقل عدد شركائها عن ١٠ ولا يوجد بها مجلس رقابة، يكون للشركاء غير المديرين حقوق الرقابة المقررة للشركاء المتضامنين.

الجمعية العامة: السلطة العليا للشركاء

الحضور والتصويت

- لكل حصة صوت واحد.
- يجوز الحضور بالأصالة أو إنابة شريك آخر (من غير المديرين المديرين).
- يجوز للغائبين التصويت كتابةً.

نصاب الحضور (Quorum for)



لا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور عدد من الشركاء يمثلون ٥٠٪ على **الأقل من رأس المال.**
(قانون مادة ١٢٦)

يجوز أن ينص عقد الشركة على نسبة حضور أكبر.

الدعوة للاجتماع

تتم الدعوة وفقاً لقواعد الشركات المساهمة.



يجوز للشركاء الذين يملكون **٢٥٪** على الأقل من رأس المال دعوة الجمعية العامة للانعقاد.
(قانون مادة ١٢٦)

اتخاذ القرارات: من الأغلبية البسيطة إلى القرارات المصيرية

القرارات العادية (Ordinary Resolutions) (قانون مادة ١٢٦)

- **القاعدة:** تصدر القرارات بأغلبية الأصوات الحاضرة والممثلة في الاجتماع.
- **الاستثناء:** ما لم ينص القانون أو عقد الشركة على أغلبية أعلى.

القرارات المصيرية (Fundamental Resolutions) (قانون مادة ١٢٧ و لائحة مادة ٢٧٦)

- **ما هي؟:** تعديل عقد الشركة، زيادة رأس المال، أو تخفيضه.
- **الأغلبية المطلوبة:** تتطلب موافقة مزدوجة:



1. الأغلبية العددية للشركاء

2. الحائزين لـ ٧٥٪ من رأس المال

يجب أن يكون اقتراح زيادة أو تخفيض رأس المال من المديرين، ومرفقاً به تقرير من مراقب الحسابات يوضح أسباب ذلك. (لائحة مادة ٢٧٦)

الركن الرابع: الشفافية والالتزامات

التقارير المالية والتدقيق السنوي

الإطار المطبق (Applicable Framework) (قانون مادة ١٢٨)

تطبق على الشركات ذات المسئولية المحدودة نفس الأحكام الخاصة بـ:

- ✓ مراقب الحسابات (Auditors)
- ✓ إجراءات الجرد (Inventory Procedures)
- ✓ القوائم المالية (Financial Statements)

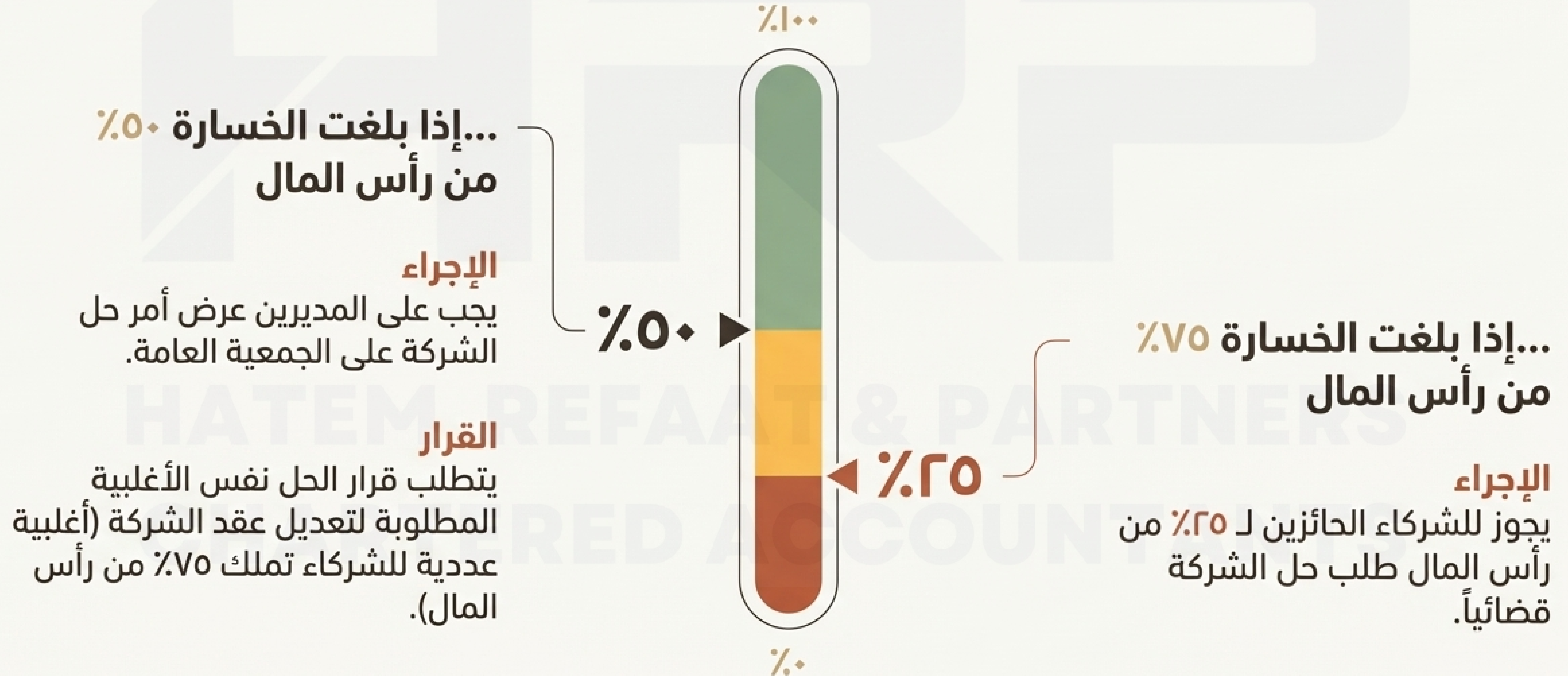
... المطبقة على شركات المساهمة.

دورة الإعداد والعرض (Preparation & Presentation Cycle) (لائحة مادة ٢٨٤)



التعامل مع الخسائر: متى يصبح حل الشركة خياراً؟

(قانون مادة ١٢٩)



الأرقام الرئيسية في لمحة سريعة

٥٠٪

الحد الأدنى من رأس المال لنصاب اجتماع الجمعية العامة.

٧٥٪

نسبة الخسارة من رأس المال التي تتيح لـ ٢٥٪ من الشركاء طلب حل الشركة.

٧٥٪

أغلبية رأس المال (مع أغلبية عددية) المطلوبة لعزل مدير، تعديل العقد، أو تغيير رأس المال.

١٠ شركاء

العدد الذي يصبح عنده مجلس الرقابة إلزامياً.

٢٥٪

نسبة رأس المال المطلوبة من الشركاء للدعوة لاجتماع الجمعية العامة.

٥٠٪

نسبة الخسارة من رأس المال التي تلزم المديرين بعرض أمر الحل على الشركاء.

٦ أشهر

المهلة القصوى لعقد اجتماع الجمعية العامة بعد انتهاء السنة المالية.

١٥ يوماً

المهلة الدنيا لإرسال القوائم المالية للشركاء قبل اجتماع الجمعية.

٣٠ يوماً

المهلة المتاحة للشركاء لممارسة حق الاسترداد عند بيع حصة لشخص خارجي.

فهم المصادر: القانون مقابل اللائحة التنفيذية



اللائحة التنفيذية (The Executive Regulations)

قرار وزير الاستثمار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢.

تفصّل وتوضح كيفية تطبيق أحكام القانون.
تحتوي على الإجراءات والنماذج والتفاصيل العملية.

مثال:

تحدد البيانات التي يجب أن يتضمنها "سجل الشركاء" بالتفصيل (مادة ٢٧٥).



القانون (The Law)

قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

يضع المبادئ والأحكام العامة والأساسية التي تحكم الشركة. هو الإطار التشريعي الأعلى.

مثال:

ينص على وجوب وجود "سجل للشركاء" (مادة ١١٧).

يعمل القانون واللائحة معاً كنظام متكامل. القانون يضع القاعدة، واللائحة تشرح التطبيق.

أركان الشركة الناجحة: الحوكمة كأساس للنمو



قيادة فعالة ومسئولة

(صلاحيات واضحة للمديرين، آلية عزل محددة، إدارة تعارض المصالح)

أساس مالي وملكية واضحة

(رأس مال مرن، سجل شركاء دقيق، قواعد انتقال ملكية محددة)

شفافية والتزام مالي

(تقارير مالية دورية، تدقيق مستقل، الالتزام بالمواعيد القانونية)

رقابة ومساءلة حقيقية

(جمعية عامة فاعلة، مجلس رقابة عند الحاجة، حماية حقوق الأقلية)

الإطار القانوني للشركة ذات المسئولية المحدودة ليس مجرد مجموعة من القواعد، بل هو خريطة طريق لبناء الثقة بين الشركاء، تمكين الإدارة، وحماية مصالح الشركة على المدى الطويل. هذه الأركان هو استثمار في **استقرار شركتك ومستقبلها.**

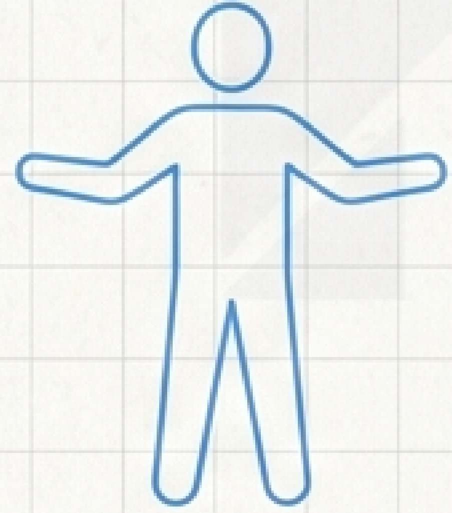


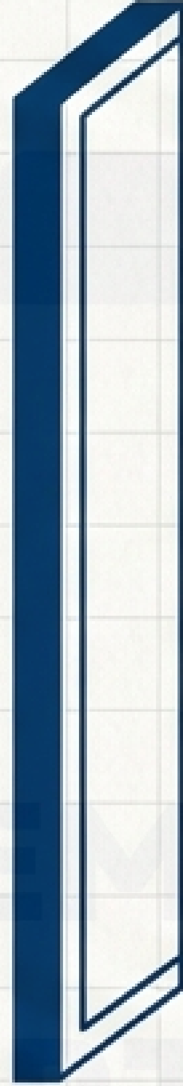
شركتك. قرارك. دليلك الكامل لشركات الشخص الواحد في مصر.

خريطة طريق قانونية وعملية لإطلاق وإدارة مشروعك بشكل مستقل مع حماية أصولك الشخصية.

مفهوم جديد لريادة الأعمال:
ما هي شركة الشخص الواحد؟

- هي كيان قانوني يتاح لشخص واحد (طبيعي أو اعتباري) تأسيس شركة بمفرده، وتكون مسؤوليته محدودة بمقدار رأس مال الشركة. (المادة ١٢٩ مكرر)
- تتمتع الشركة بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمة مؤسسها، مما يوفر حماية لأمواله الخاصة.
- تعتبر حلاً مثالياً لرواد الأعمال الذين يرغبون في السيطرة الكاملة على مشاريعهم مع الاستفادة من مزايا الشركات.

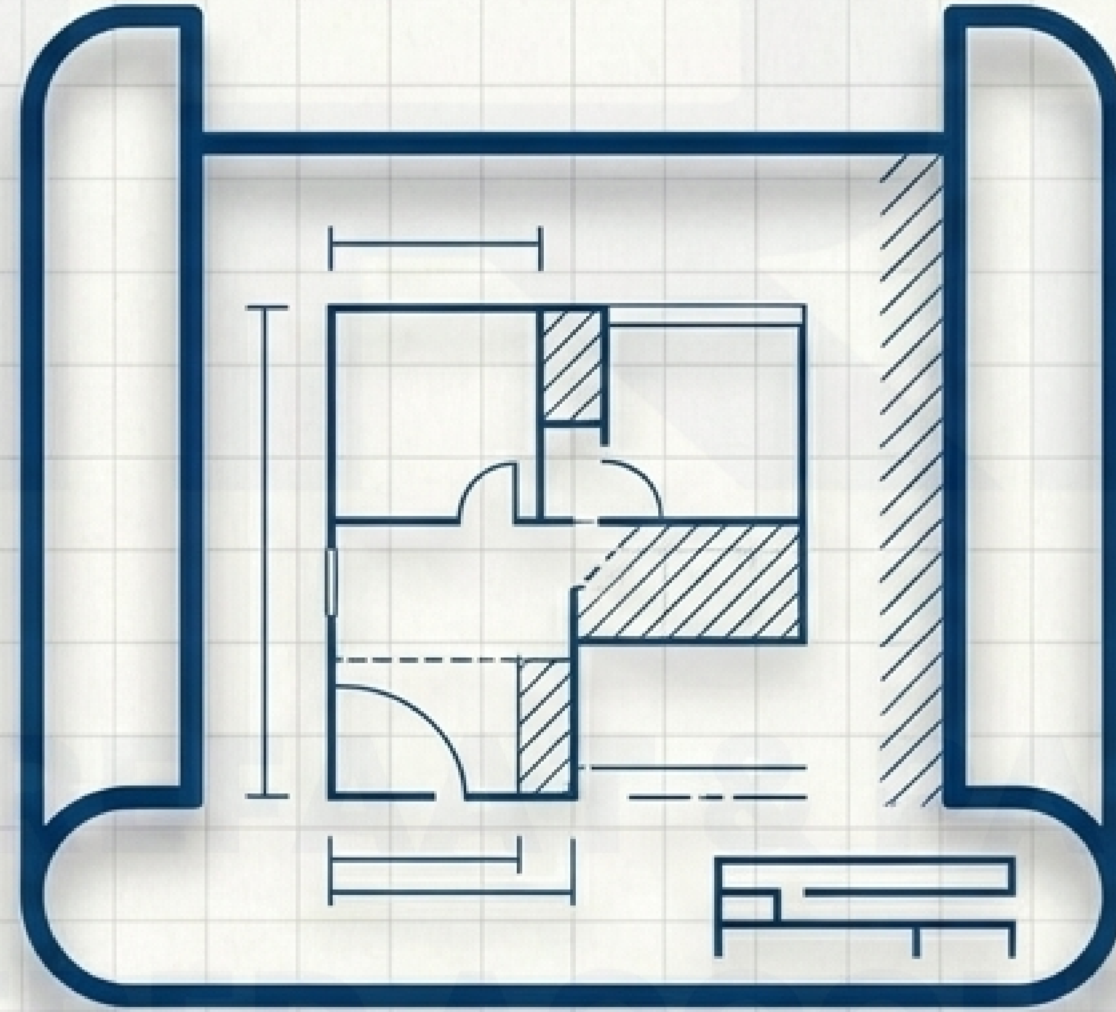




الشركة
(ذمة مالية مستقلة)

المؤسس
(ذمة مالية شخصية)

المرحلة الأولى: وضع حجر الأساس



خطوات وإجراءات تأسيس شركتك.

المخطط التنفيذي: خطوات التأسيس



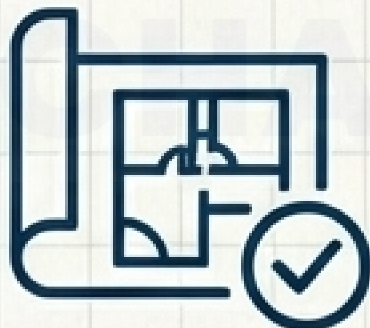
1

- **تقديم الطلب:** يقدم المؤسس أو من ينوب عنه طلبًا إلى الهيئة العامة للاستثمار (الهيئة).



2

- **النظام الأساسي:** يجب أن يشتمل النظام الأساسي للشركة على البيانات الجوهرية:
  - اسم الشركة وأغراضها ومدتها.
  - بيانات المؤسس.
  - عنوان المركز الرئيسي والفروع (إن وجدت).
  - مقدار رأس المال.
  - كيفية الإدارة وقواعد التصفية.



3

- **اكتساب الشخصية القانونية:** تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية وتُشهر رسميًا من تاريخ قيدها في السجل التجاري. (المادة ٢٨٧ مكرر ٣)

الأساس المالي: قواعد رأس المال

- **الحد الأدنى:** لا يقل الحد الأدنى لرأس المال عن ألف جنيه مصري.
- **السداد الكامل:** يجب أن يُدفع رأس المال بالكامل عند التأسيس.
- **طبيعة رأس المال:** يكون رأس المال في شكل "حصص" وليس "أسهم قابلة للتداول".

١,٠٠٠ جنيه مصري

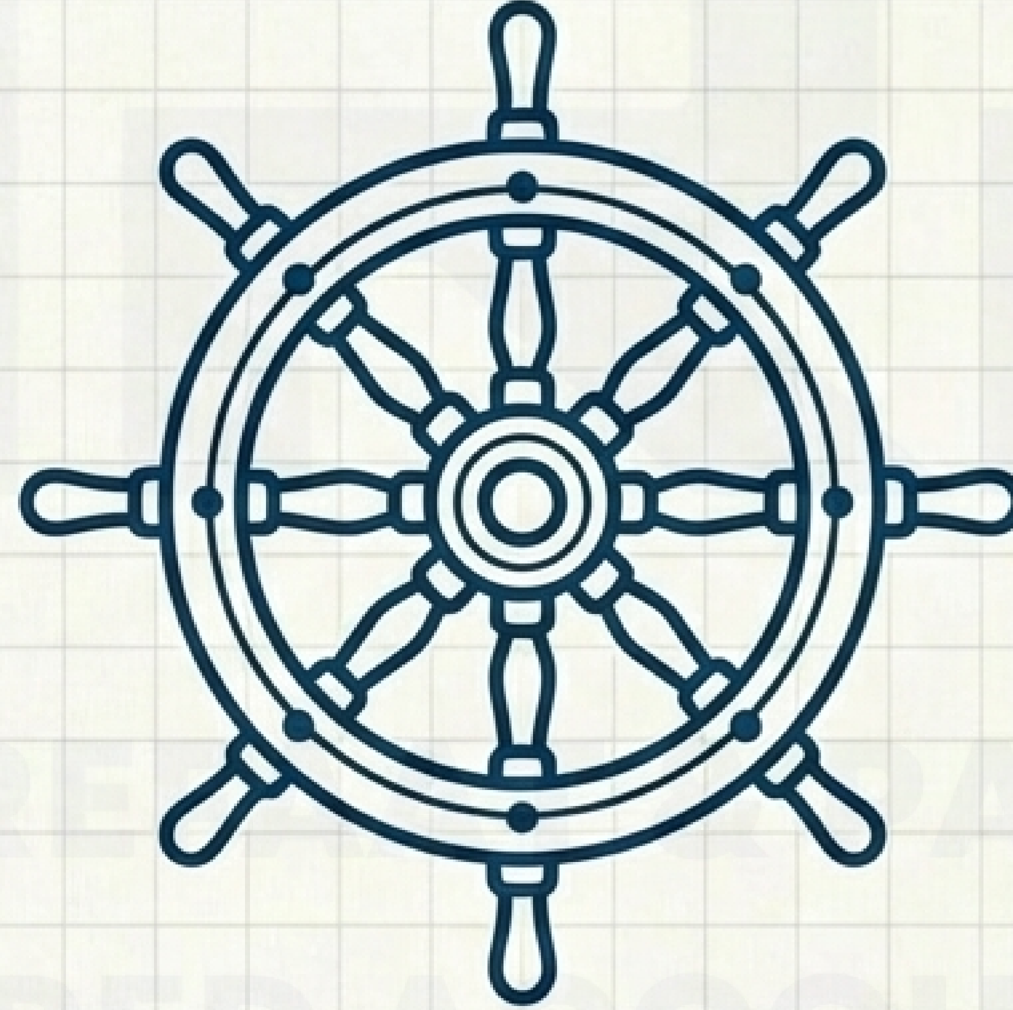




هذا يعني أن الشركة لا يمكنها طرح أسهمها للبيع للجمهور.

(المادة ٢٨٧ مكرر ٢)

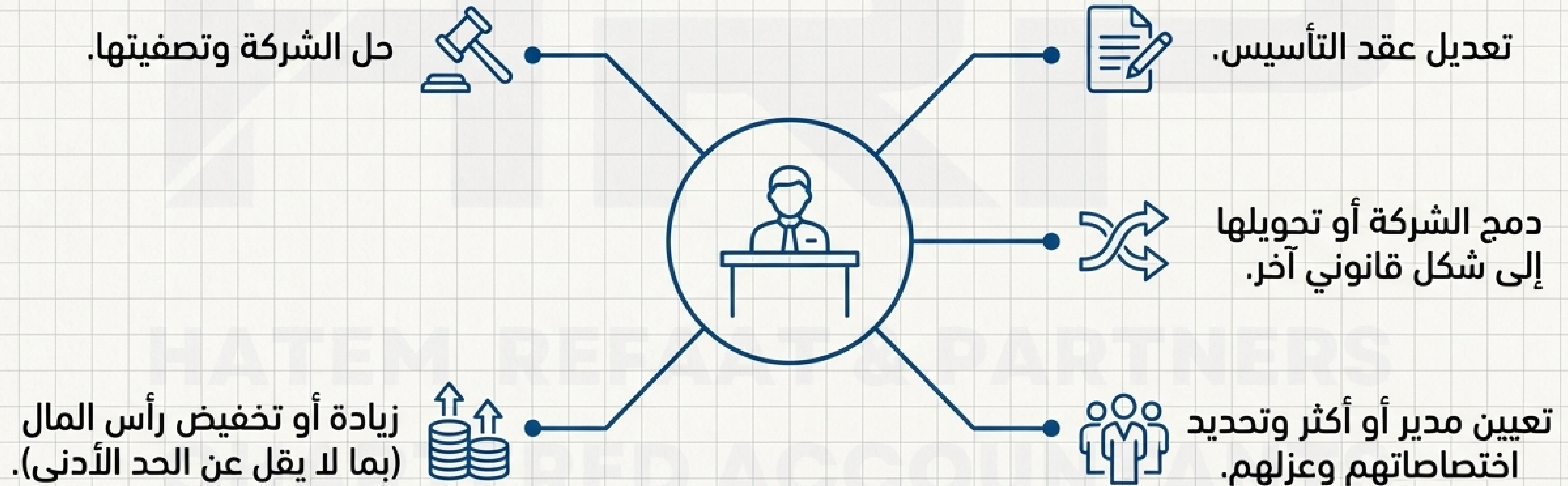
المرحلة الثانية: إدارة دفة القيادة



صلاحياتك ومسؤولياتك أثناء تشغيل الشركة.

في مقعد القيادة: صلاحياتك كمؤسس وحيد

يتولى المؤسس إدارة جميع شؤون الشركة، وله على وجه الخصوص:



ملاحظة هامة: لا تكون هذه الإجراءات نافذة في حق الغير إلا بعد قيدها في السجل التجاري. (المادة ١٢٩ مكرر ٣)

قواعد الطريق: الأنشطة المحظورة

للحفاظ على الطبيعة الخاصة لشركتك، يُحظّر عليها القيام بالآتي:

3 تقسيم رأس المال في شكل أسهم قابلة للتداول.	٢ الاكتتاب العام (عند التأسيس أو زيادة رأس المال).	1 تأسيس شركة أخرى من شركات الشخص الواحد.
5 ممارسة أعمال التأمين، البنوك، الادخار، أو استثمار الأموال لحساب الغير.	4 الاقتراض عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول. لحساب الغير.	

(المادة ١٢٩ مكرر ٢)

درع المسؤولية المحدودة... ومتى يُكسر

اختراق الدرع



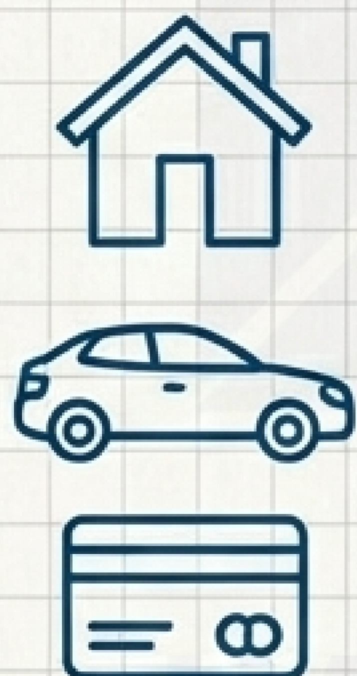


تصبح مسؤولاً في جميع أموالك الشخصية في حالات محددة، أهمها:

- إذا قمت بسوء نية بتصفية الشركة أو إيقاف نشاطها.
- إذا لم تفصل بين ذمتك المالية الشخصية والذمة المالية للشركة.
- إذا أبرمت عقودًا باسم الشركة (تحت التأسيس) لم تكن ضرورية لعملية التأسيس.

الدرع الحامي

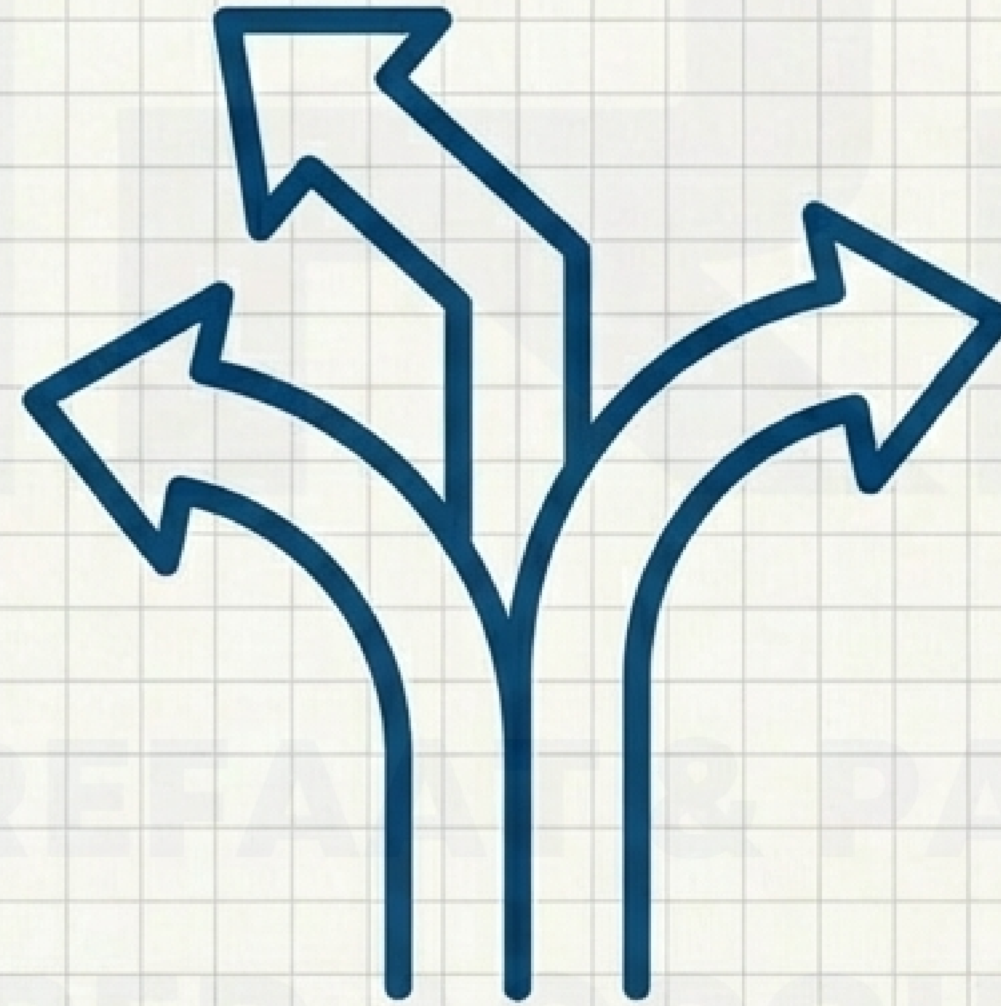




في الوضع الطبيعي، مسؤوليتك تقتصر على رأس مال الشركة فقط. أصولك الشخصية (منزل، سيارة، حسابات بنكية) في أمان.

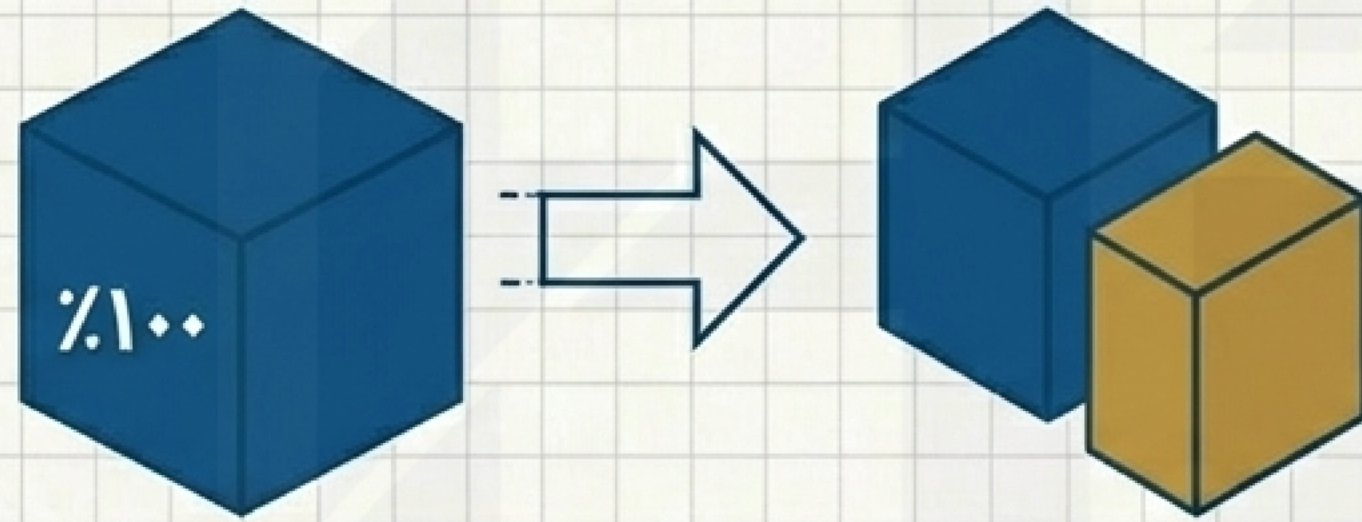
(المادة ١٢٩ مكرر ٤، المادة ٢٨٧ مكرر ٧)

المرحلة الثالثة: مفترق الطرق



تطور الشركة ونقل الملكية وإدخال الشركاء.

النمو وإدخال الشركاء: بيع جزء من رأس المال



- عند التصرف في **جزء** من رأس مال الشركة لشخص أو أكثر، تتحول الشركة من "شركة شخص واحد واحد" إلى شكل قانوني شكل قانوني آخر (مثل شركة ذات مسؤولية محدودة).
- **إجراء حاسم:** تلتزم الشركة باتخاذ إجراءات "توفيق أوضاعها" وفقًا للشكل القانوني الجديد.
- **مهلة زمنية:** يجب إتمام هذه الإجراءات خلال **٩٠ يومًا** من تاريخ التصرف.
- **تحذير:** إذا لم يتم توفيق الأوضاع خلال هذه المدة، تُعتبر الشركة تحت التصفية حكمًا.





(المادة ١٢٩ مكرر ٥، المادة ٢٨٧ مكرر ٥)

تسليم الراية: بيع الشركة بالكامل



في حالة التصرف في **كامل** رأس المال لشخص آخر، يلتزم المؤسس (البائع) بالآتي:

1. تعديل بيانات الشركة.
2. تعديل بيانات السجل التجاري.

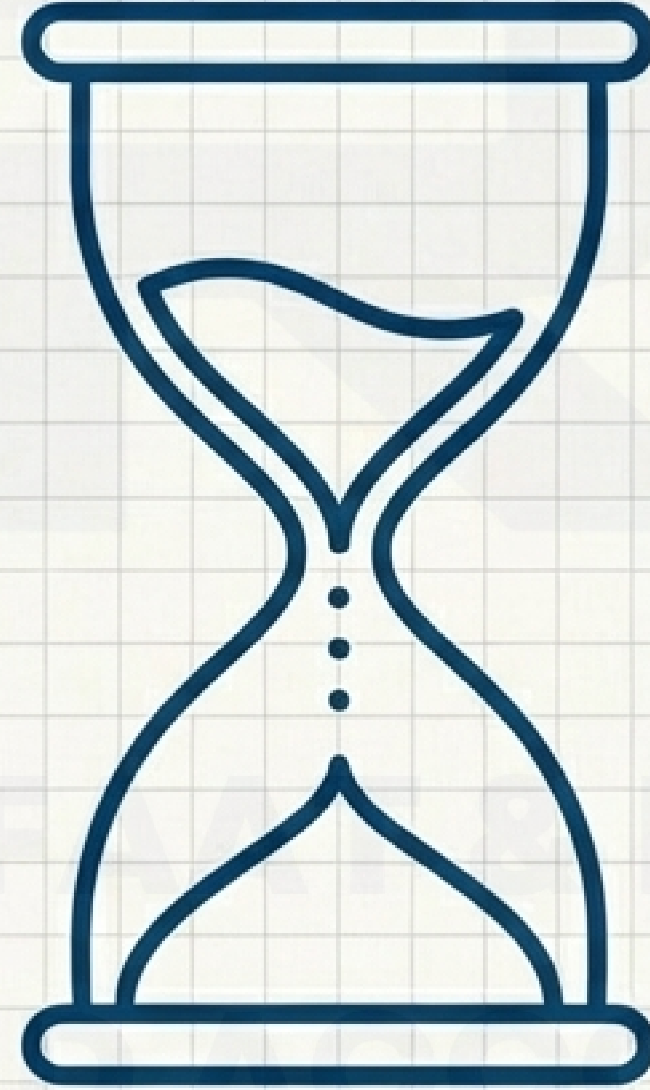
يجب إتمام هذه الإجراءات خلال **٩٠ يومًا** من تاريخ التصرف.



ملاحظة هامة: لا يكون التصرف نافذًا في حق الغير (مثل الدائنين) إلا من تاريخ قيده في السجل التجاري.
المالك الجديد يلتزم بكافة التزامات الشركة القائمة.

(المادة ١٢٩ مكرر ٥، المادة ٢٨٧ مكرر ٥)

المرحلة الرابعة: نهاية الرحلة



حالات حل الشركة وتصفيتها.

متى تنتهي الرحلة: حالات حل الشركة

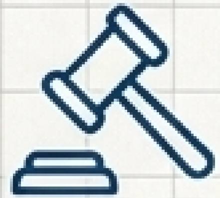
تُحلّ شركة الشخص الواحد وتنقضي شخصيتها الاعتبارية في الحالات التالية:



خسارة نصف رأس مال الشركة (ما لم يقرر المالك الاستمرار).



انقضاء الشخص الاعتباري المالك للشركة.



الحجر على مالك الشركة أو فقده لأهليته.



وفاة المالك.

◄ **استثناء:** لا تنحل الشركة إذا آلت إلى وريث واحد، أو إذا اتفق الورثة على استمرارها وتوفيق أوضاعها خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة.

(المادة ١٢٩ مكرر ٩)

مخططك للنجاح: القوة والمسؤولية

لكن هذه القوة تأتي مع **مسؤولية أساسية:** الحفاظ على **"الدرع"** الذي يفصل بين أموالك وأموال الشركة.

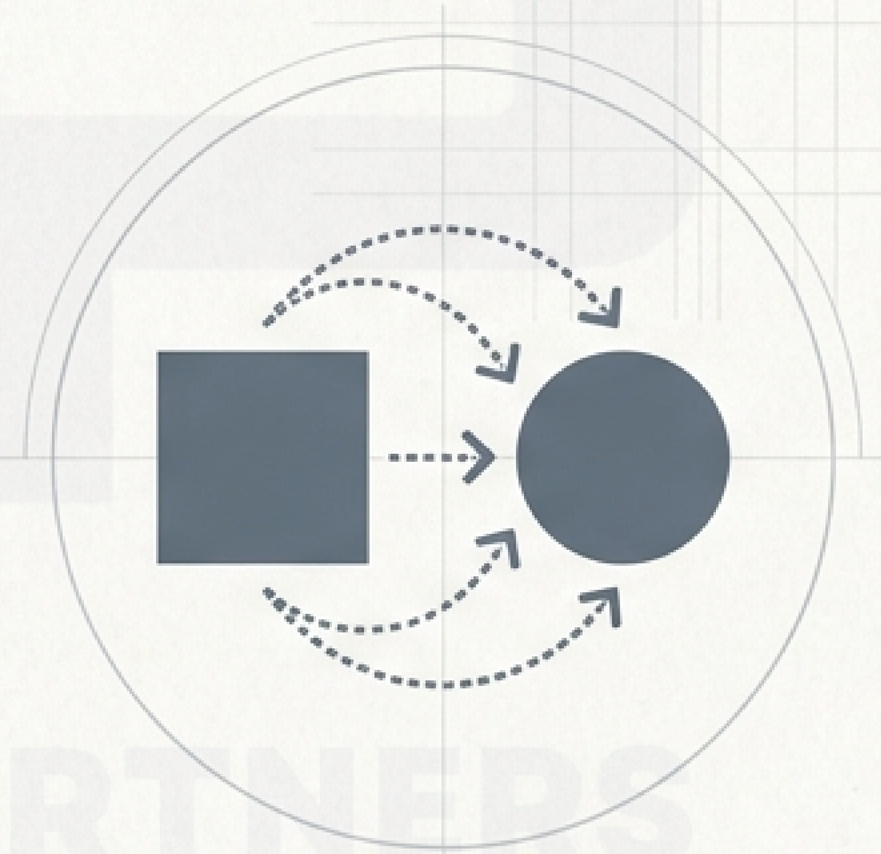
تمنحك شركة الشخص الواحد **القوة الكاملة** للتحكم في مشروعك، مع **مرونة لا مثيل لها** و **حد أدنى منخفض** لرأس المال.



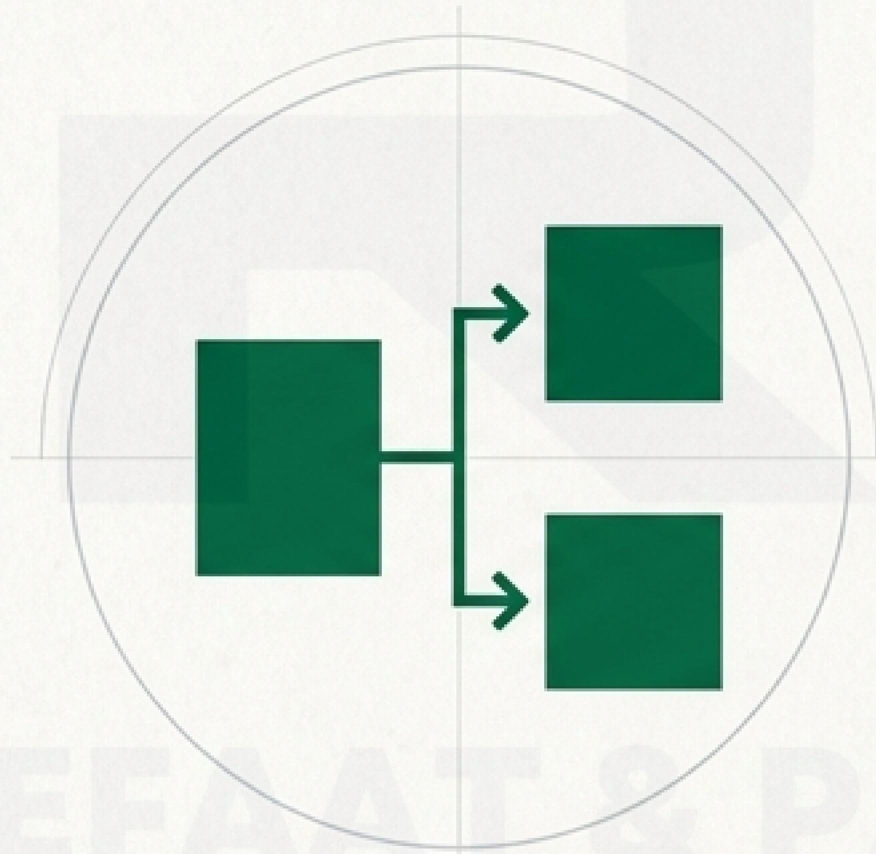
النجاح يكمن في هذا التوازن.

إعادة هيكلة الشركات في مصر: الدليل الاستراتيجي

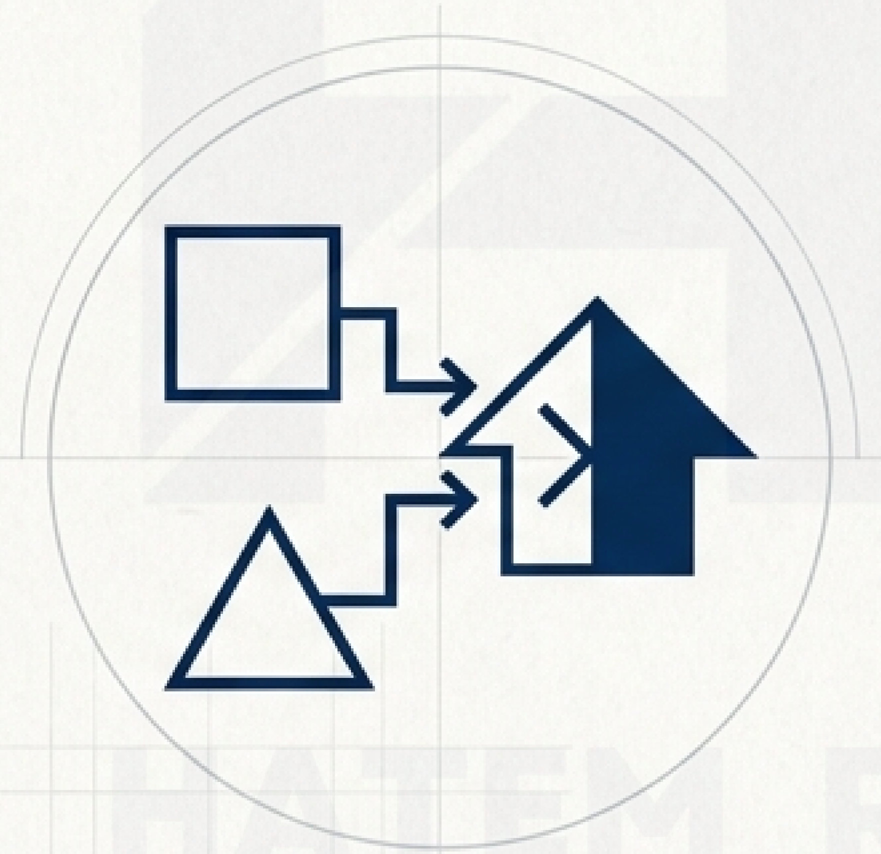
تحويل الإجراءات القانونية إلى أدوات للنمو والتطور



تغيير الشكل



التقسيم

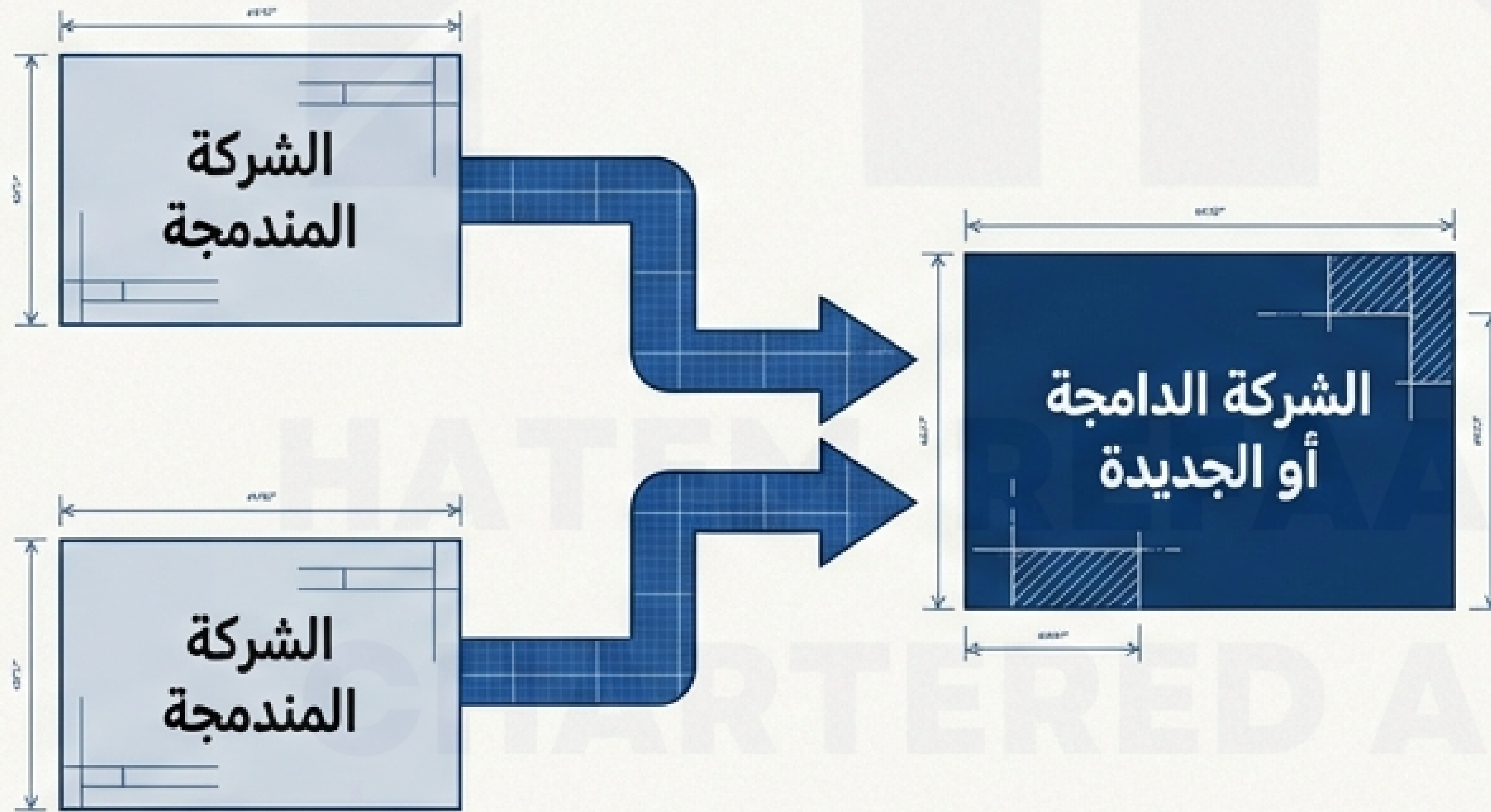


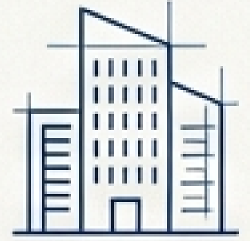
الاندماج

يقدم هذا الدليل رؤية استراتيجية للآليات التي يوفرها قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية. هنا، هنا، لا نرى **الاندماج والتقسيم وتغيير الشكل** كعقبات تنظيمية، بل كخيارات مدروسة لبناء كيانات أقوى وأكثر كفاءة ومرونة.

استراتيجية التوسع والتكامل: ما هو الاندماج وفقاً للقانون المصري؟

الاندماج هو آلية قانونية تسمح بدمج شركة أو أكثر في شركة قائمة، أو دمج شركتين أو أكثر لتكوين شركة مساهمة مساهمة مصرية جديدة. الهدف هو تحقيق التكامل وخلق كيان موحد أكثر قوة.

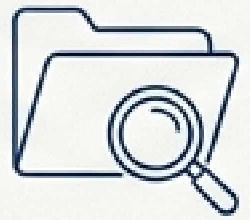




- **الكيانات المؤهلة:** شركات المساهمة، التوصية بنوعيها، ذات المسئولية المحدودة، الشخص الواحد، التضامن.



- **الجنسية:** يمكن أن تكون الشركات مصرية أو أجنبية تمارس نشاطها الرئيسي في مصر.

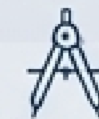
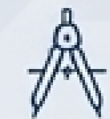


- **حالات خاصة:** يجوز الاندماج حتى لو كانت الشركة المندمجة في مرحلة التصفية (بشرط إلغاء التصفية). فروع ووكالات ومنشآت الشركات تعتبر في حكم الشركات المندمجة.

المواد ١٣٠ و ٢٨٨ من قانون الشركات.

مخطط الاندماج: صياغة عقد التأسيس الجديد

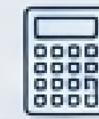
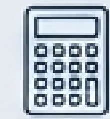
يُعدّ مشروع عقد الاندماج هو حجر الأساس للعملية بأكملها. يجب أن يعكس بدقة وشفافية كافة الجوانب المالية والاستراتيجية للصفقة.


١. **الدواعي والأغراض:** الأسباب الاستراتيجية وراء الاندماج.



٢. **الشروط:** الشروط التي يتم بناءً عليها الاندماج.



٣. **تاريخ التقييم:** التاريخ المعتمد كأساس لحساب أصول وخصوم الشركات.

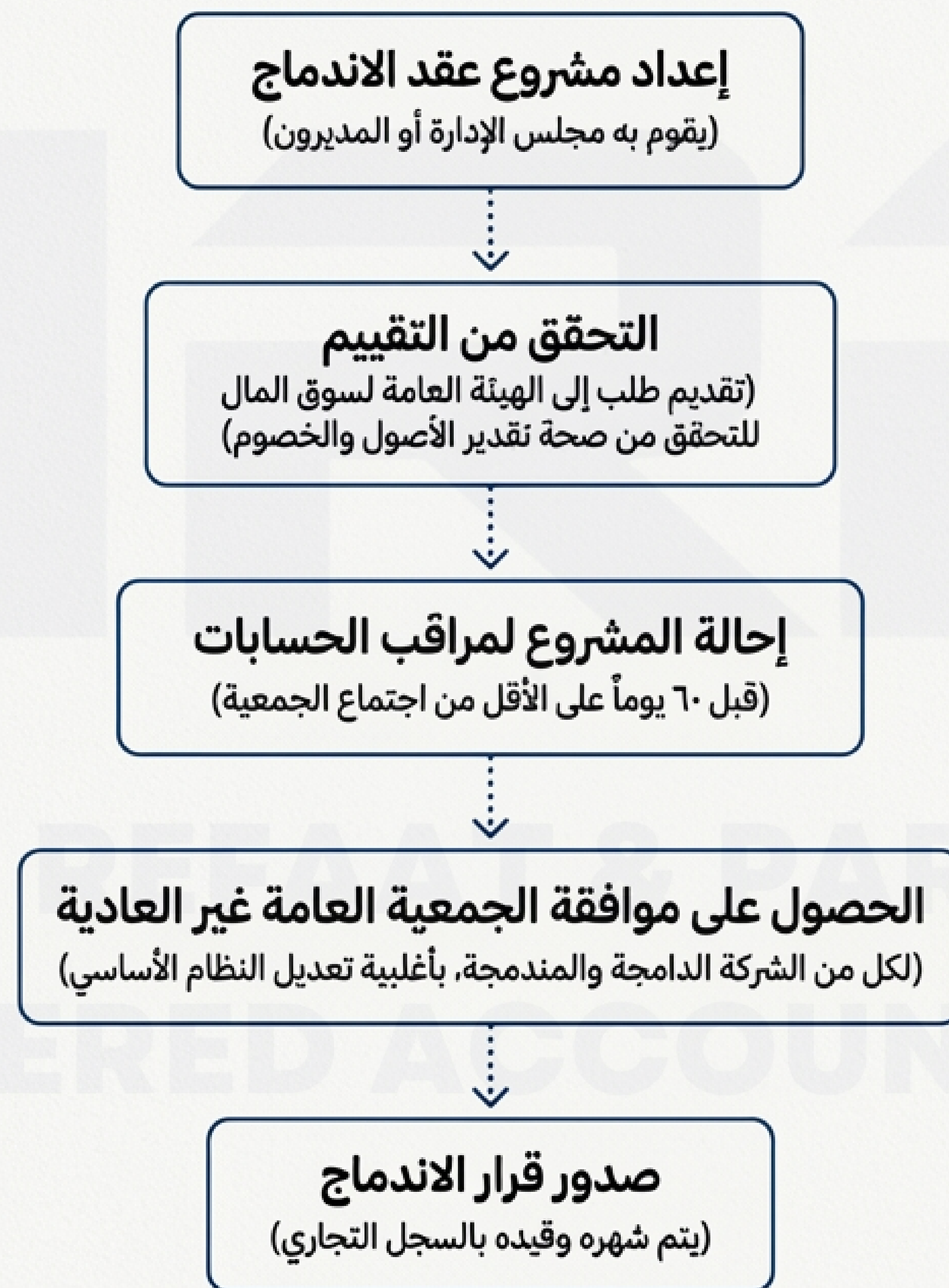


٤. **التقدير المبدئي:** قيمة أصول وخصوم الشركات المندمجة، مع مراعاة القيمة الفعلية.



٥. **تحديد الحقوق:** كيفية تحديد حقوق المساهمين أو الشركاء في الكيان الجديد.


يجب إرفاق تقرير مفصل يوضح الأسس التي بني عليها التقدير المبدئي للأصول والخصوم وأسباب تحديد حقوق المساهمين.

المادة ٢٨٩ من اللائحة التنفيذية.

مسار الموافقة والتقييم: من المشروع إلـى القـرار النهـائـي



الموافقة يجب أن تأتي من كل شركة على حدة. إنها ليست قراراً من طرف واحد، بل اتفاق ملزم لجميع الأطراف.

المواد ١٣٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢.

حماية حقوق الأقلية والدائنين: حق التخارج وضمان الالتزامات

حقوق الدائنين والالتزامات	حق التخارج للمساهمين المعترضين
Principle: الخلفية القانونية **Explanation:** "تعتبر الشركة الجديدة أو الدامجة خلفاً قانونياً للشركات المندمجة، وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها." **Safeguard:** "يتم ذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج، مع عدم الإخلال بحقوق الدائنين."	**Who:** المساهمون الذين اعترضوا على القرار، أو لم يحضروا الاجتماع بعذر مقبول. **How:** تقديم طلب كتابي للشركة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ شهر قرار الاندماج. **Valuation:** يتم تقدير قيمة أسهمهم على أساس القيمة الجارية لكافة أصول الشركة. **Payment:** يجب أن تؤدى القيمة غير المتنازع عليها *قبل* إتمام إجراءات الاندماج.

المواد ١٣٢، ١٣٥، ٢٩٥، ٢٩٦.

المشهد ما بعد الاندماج: المزايا والنتائج الفورية



كيان قانوني موحد

تنتقل كافة الحقوق والالتزامات إلى الكيان الجديد، مما يبسط الهيكل التشغيلي والقانوني.

المادة ١٣٢.



تداول فوري للأسهم

يجوز تداول أسهم الشركة الناتجة عن الاندماج أو الأسهم التي تُعطى مقابل رأس مال الشركة المندمجة بمجرد إصدارها.

المادة ١٣٣.



إعفاءات ضريبية ورسوم

تُعفى الشركات المندمجة ومساهموها، والشركة الناتجة عن الاندماج، من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب عملية الاندماج.

المادة ١٣٤.

استراتيجية التركيز وخلق القيمة: ما هو التقسيم وأنواعه؟

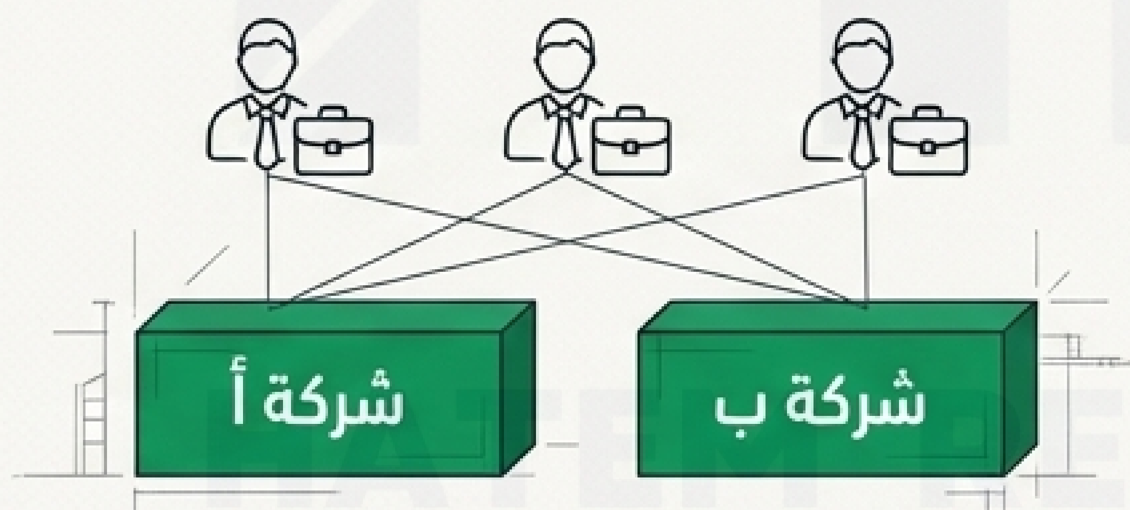
التقسيم هو فصل أصول الشركة أو أنشطتها وما يرتبط بها من التزامات وحقوق ملكية في شركتين منفصلتين أو أكثر، لكل منها شخصية اعتبارية مستقلة.

التقسيم الرأسي



يتم فصل جزء من الأصول أو الأنشطة في شركة جديدة تابعة ومملوكة للشركة محل التقسيم.

التقسيم الأفقي



تكون أسهم الشركات الناجمة مملوكة لذات مساهمي الشركة قبل التقسيم وبذات نسب الملكية.

يتم تقسيم الأصول والالتزامات على أساس القيمة الدفترية، ما لم توافق هيئة سوق المال على أسلوب آخر.

المواد ١٣٥ مكرر و ٢٩٩ مكرر.

مخطط التقسيم: متطلبات المشروع التفصيلي

يتولى مجلس الإدارة إعداد مشروع تقسيم تفصيلي وشامل للعرض على الجمعية العامة غير العادية. هذا المشروع هو الخريطة الكاملة لعملية إعادة الهيكلة.

- أسباب التقسيم
- أسلوب تقسيم الأصول والخصوم
- مشروع عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركات الجديدة
- القوائم المالية الافتراضية للشركات الناتجة (مع تقرير مراقب الحسابات)
- رأي المستشار القانوني
- الاتفاقات الخاصة بحقوق الدائنين
- موقف الشركات من القيد بالبورصة

المادة ٢٩٩ مكرر (١).

الموافقة والنتائج: تفعيل الكيانات الجديدة وحماية الدائنين

النتائج الرئيسية وحقوق الدائنين

- **Legal Succession:** الشركات الجديدة خلف للشركة الأم في حدود ما آل إليها.
- **Shareholder Rights:** المساهمون المماهمون المعترضون لهم نفس حق التخارج المكفول في حالة الاندماج (مادة ١٣٥).

موافقة الدائنين

لا يترتب على التقسيم أي إخلال بحقوق الدائنين. يشترط لسريان التقسيم الحصول على موافقة الدائنين وحملة السندات والصكوك.

عملية الموافقة

- **Approval Body:** الجمعية العامة غير العادية أو جماعة الشركاء.
- **Required Majority:** أغلبية ثلاثة أرباع رأس المال)

%٧٥

- **Decision Content:** يجب أن يتضمن القرار تفاصيل المساهمين، أنصبتهم في الشركات الجديدة، توزيع الأصول والالتزامات.

المواد ١٣٥ مكرر (ب)، ١٣٥ مكرر (ج)، ٢٩٩ مكرر (٥).

استراتيجية التطور والمرونة: لماذا وكيف يتم تغيير الشكل القانوني للشركة؟

تغيير الشكل القانوني هو تعديل هيكل الشركة لتلبية متطلبات مرحلة جديدة من النمو، مثل التحول من شركة ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة لجذب استثمارات أكبر.



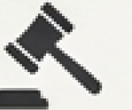
Permitted Changes

- من توصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة (أو العكس).
- من أي من الشركتين السابقتين إلى شركة مساهمة.
- من شركات الأشخاص إلى مساهمة، توصية بالأسهم، أو ذات مسئولية محدودة.

المواد ١٣٦ و ٢٩٩.

خارطة طريق التغيير: الإجراءات، الضمانات، والمزايا

١ الإجراءات الأساسية


Approval: قرار من الجمعية العامة غير العادية أو جماعة الشركاء.



Majority: أغلبية ثلاثة أرباع رأس المال (٧٥٪).


Compliance: مراعاة إجراءات وأوضاع تأسيس الشكل الجديد للشركة.

٢ ضمانات أصحاب المصالح


Creditors: "لا يجوز أن يترتب على تغيير الشكل أي إخلال بحقوق دائني الشركة."


Dissenting Shareholders: "للمعترضين أو الغائبين بعذر مقبول نفس حق التخارج المنصوص عليه في المادة ١٣٥."

٣ المزايا الرئيسية


Tax Exemption: "تُعفى الشركات والشركاء من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تغيير شكل الشركة."

المادة ١٣٦.

البوصلة الاستراتيجية: مقارنة بين آليات إعادة الهيكلة

المعيار (Parameter)	الاندماج (Merger)	التقسيم (Division)	تغيير الشكل (Change of Form)
الهدف الاستراتيجي (Strategic Goal)	التوسع، التكامل، زيادة الحصة السوقية (Scale, Synergy, Market Share)	التركيز، فصل الأنشطة، خلق القيمة (Focus, Asset Separation, Value Creation)	المرونة، التطور، ملاءمة هيكل رأس المال (Flexibility, Evolution, Capital Structure Suitability)
نسبة الموافقة (Approval Threshold)	أغلبية تعديل النظام الأساسي (Majority to amend AoA)	أغلبية ¾ رأس المال (75% of Capital)	أغلبية ¾ رأس المال (75% of Capital)
حق التخارج للمعارضين (Dissenters' Exit Right)	مكفول (Guaranteed)	مكفول (Guaranteed)	مكفول (Guaranteed)
حقوق الدائنين (Creditor Rights)	محفوظة وتنتقل للكيان الجديد (Preserved and transferred)	محفوظة وتتطلب موافقتهم لسريان التقسيم (Preserved and requires approval)	محفوظة ولا يجوز الإخلال بها (Preserved and may not be prejudiced)
الميزة الضريبية (Tax Advantage)	إعفاء كامل من الضرائب والرسوم (Full exemption)	- (غير منصوص عليه صراحة كإعفاء)	إعفاء كامل من الضرائب والرسوم (Full exemption)

كل آلية هي أداة دقيقة في يد الإدارة. الاختيار الصحيح يعتمد على الهدف الاستراتيجي، هيكل الملكية، والتزامات الشركة.
القانون المصري يوفر المرونة اللازمة لتصميم مستقبل الكيان الذي تطمحون إليه.

تصفية الشركات في مصر

دليل إجرائي خطوة بخطوة وفقاً لقانون الشركات
رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية



متى تبدأ رحلة التصفية؟
الإطار القانوني لبدء الإجراءات

- كل شركة بعد حلها أو انقضاء مدتها لأي سبب (غير الاندماج أو التقسيم) تعتبر في حالة تصفية.

  (وفقاً للمادة 137)

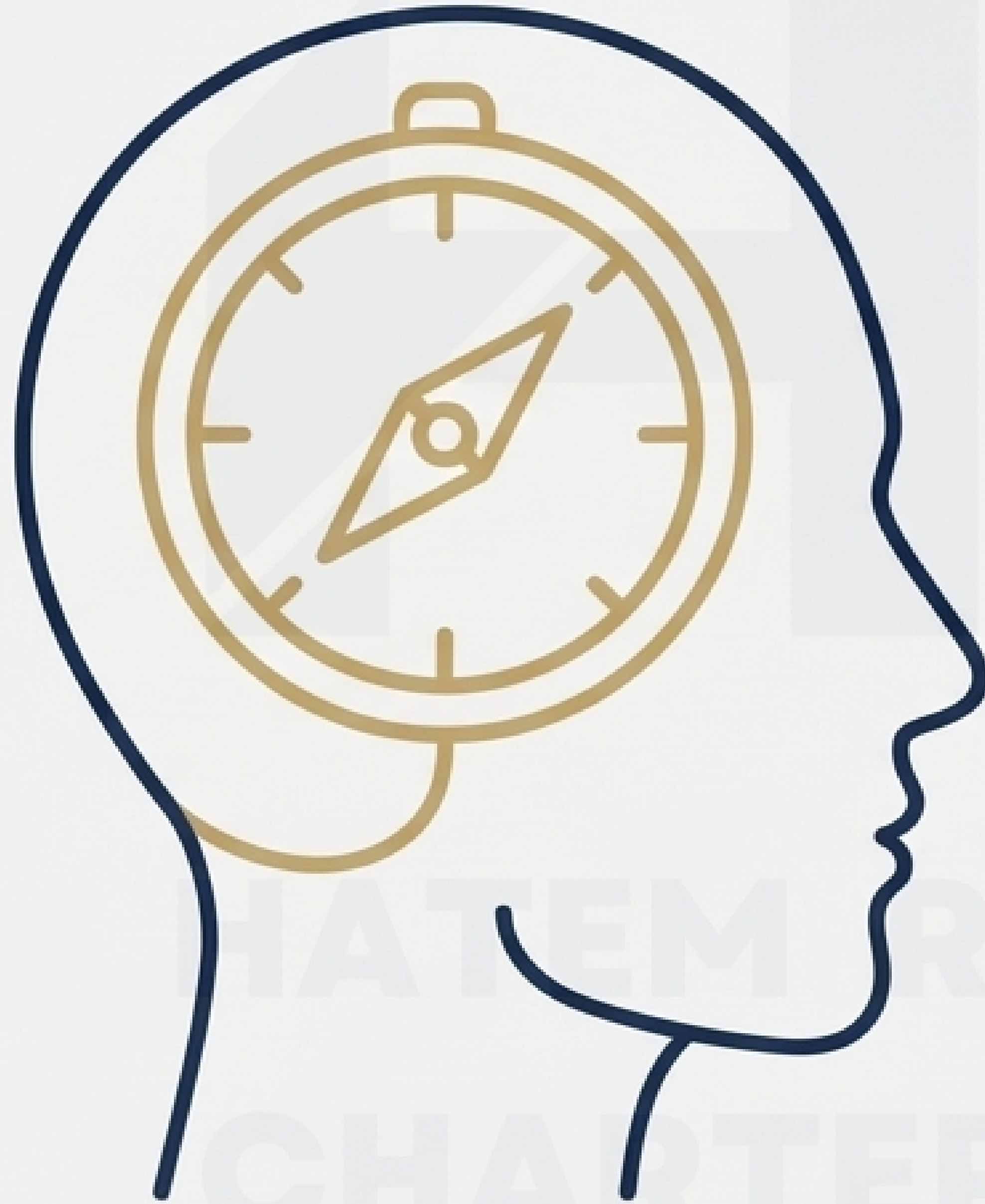
- تحتفظ الشركة بشخصيتها الاعتبارية خلال فترة التصفية، ولكن بالقدر اللازم لإتمام أعمال التصفية فقط.

  (وفقاً للمادة 138)

- يجب إضافة عبارة "تحت التصفية" إلى اسم الشركة طوال هذه المدة.



تعيين المُصفّي: قائد مرحلة التصفية



Appointment Process

- **By General Assembly:** Noto Sans Arabic regular
الجمعية العامة هي من تعين المصفي (أو أكثر) وتحدد أتعابه.
يمكن أن يكون المصفي من بين المساهمين أو الشركاء أو من الغير.
- **By the Court:** في حالات الحل أو البطلان بحكم قضائي، تقوم المحكمة بتعيين المصفي وتحديد أتعابه.

Stability of the Role

- لا ينتهي عمل المصفي بوفاة الشركاء، أو شهر إفلاسهم، أو الحجز عليهم.

(جميع النقاط وفقاً للمادة 139)

الشهر والإعلان: شرط أساسي لنفاذ التصفية في مواجهة الغير

لا يُحتج قبل الغير بتعيين المصفي ولا بطريقة التصفية إلا من تاريخ الشهر في السجل التجاري.

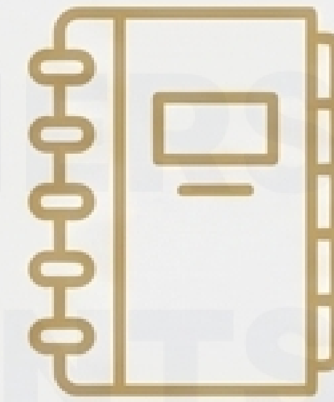
(وفقاً للمادة 140)



نقطة البداية العملية: الجرد واستلام السجلات

الجرد الفوري: فور تعيينه، يقوم المصفي بالاتفاق مع مجلس الإدارة أو المديرين بجرد أصول الشركة والتزاماتها.
قائمة مفصلة وميزانية: يتم تحرير قائمة جرد مفصلة وميزانية افتتاحية لأعمال التصفية، يوقعها المصفي وأعضاء مجلس الإدارة.
استلام الدفاتر والحسابات: يجب على مجلس الإدارة أو المديرين تسليم كافة دفاتر الشركة وسجلاتها وحساباتها إلى المصفي.

(وفقاً للمادة 142)



السجلات



الميزانية



الجرد

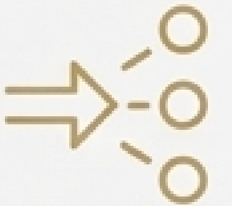
المهمة الأساسية للمصفي: حماية الأصول دنع الحقوق وإدارة الأموال



المحافظة على الأموال:
القيام بكل ما يلزم للمحافظة على أموال الشركة وحقوقها.



استيفاء الديون: تحصيل ما للشركة من حقوق لدى الغير.



مطالبة الشركاء: دعوة الشركاء لسداد المتبقي من حصصهم إذا اقتضت أعمال التصفية ذلك، مع مراعاة المساواة بينهم.



الإيداع الفوري: إيداع المبالغ التي يتم تحصيلها في حساب بنكي باسم "الشركة تحت التصفية" خلال 24 ساعة من قبضها.

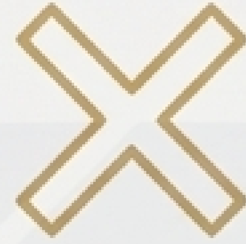
(وفقاً للمادة 143)

حدود السلطة: الصلاحيات والمحظورات في أعمال التصفية



الصلاحيات (ما يجوز للمصفي القيام به)

- وفاء ديون الشركة. (المادة 145)
- بيع أصول الشركة (منقولات وعقارات) بالمزاد أو بأي طريقة أخرى ما لم تحدد وثيقة التعيين طريقة معينة. (المادة 145)
- تمثيل الشركة أمام القضاء وقبول الصلح والتحكيم. (المادة 145)
- كل التصرفات التي يجريها المصفي باسم الشركة تكون ملزمة لها طالما كانت مما تقتضيه أعمال التصفية. (المادة 147)



المحظورات والقيود (ما لا يجوز للمصفي القيام به)

- البدء في أعمال جديدة إلا إذا كانت لازمة لإتمام أعمال سابقة. (المادة 144)
- بيع موجودات الشركة كلها "جملة واحدة" إلا بإذن من الجمعية العامة أو جماعة الشركاء. (المادة 144)

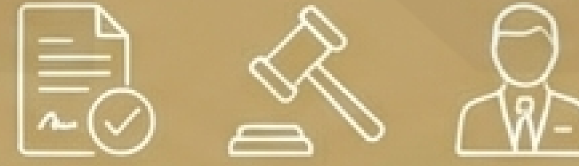
الأولوية المالية: ديون التصفية أولاً

"كل دين ينشأ عن أعمال التصفية بالأولوية على الديون الأخرى."

(نص المادة 148)

يُد،يُدفع من أموال الشركة

ديون ناشئة عن التصفية



ديون الشركة الأخرى

هذا يعني أن أتعاب المصفي، تكاليف الجرد، الرسوم القضائية، وأي التزامات أخرى تنشأ مباشرة بسبب إجراءات التصفية لها الأسبقية في السداد على ديون الدائنين العاديين للشركة قبل بدء التصفية.

عين الرقابة: السلطات المستمرة للجمعية العامة أثناء التصفية



- **التعيين والعزل:** تعيين المصفي وتحديد أتعابه، وكذلك عزله وتعيين بديل له. (المادة 139، 141، 217)
- **مد المدة:** الموافقة على مد المدة المحددة للتصفية بناءً على تقرير من المصفي. (المادة 150، 217)
- **المراقبة الدورية:** النظر في الحساب المؤقت الذي يقدمه المصفي كل ستة أشهر والتصديق عليه. (المادة 217)
- **الموافقة النهائية:** التصديق على الحساب الختامي لأعمال التصفية، وهو ما يمثل نهاية الإجراءات. (المادة 152، 217)
- **حفظ السجلات:** تحديد المكان الذي تُحفظ فيه دفاتر الشركة ووثائقها بعد الشطب. (المادة 153، 217)

إيقاع التصفية: التقارير الدورية والشفافية

- **حساب مؤقت:** يقدم المصفي حساباً مؤقتاً عن أعمال التصفية إلى الجمعية العامة (أو جماعة الشركاء) **كل ستة أشهر**.
- **توفير المعلومات:** على المصفي أن يدلي بما يطلبه المساهمون أو الشركاء من معلومات وبيانات.
- **الاستثناء:** يتم حجب المعلومات فقط إذا كان في كشفها ضرر بصالح الشركة أو قد يؤدي إلى تأخير أعمال التصفية.

(وفقاً للمادة 151)



المحطة الأخيرة:
الحساب الختامي وانتهاء التصفية



1. تقديم الحساب الختامي:
يقدم المصفي إلى الجمعية العامة حساباً ختامياً شاملاً عن كامل أعمال التصفية.



2. التصديق من الجمعية العامة:
تنتهي أعمال التصفية فعلياً بالتصديق على هذا الحساب الختامي.



3. الشهر والشطب: بعد التصديق، يقوم المصفي بشهر انتهاء التصفية في السجل التجاري وصحيفة الشركات، ثم يطلب شطب قيد الشركة نهائياً من السجل التجاري.



Critical Note:
لا يُحتج على الغير بانتهاء التصفية إلا من تاريخ شهرها في السجل التجاري.

(وفقاً للمادة 152)

ما بعد النهاية: حفظ السجلات والمسؤولية القانونية

حفظ الدفاتر والوثائق



- يجب حفظ دفاتر الشركة ووثائقها لمدة **عشر سنوات** من تاريخ شطب الشركة من السجل التجاري.

(وفقاً للمادة 153)

مسؤولية المصفي



- يُسأل لمصفي قبل الشركة إذا أساء تدبير شؤونها خلال مدة التصفية.
- يُسأل المصفي أيضاً عن تعويض الضرر الضرر الضرر الذي يلحق بالمساهمين، أو الشركاء، أو الغير بسبب أخطائه.

(وفقاً للمادة 154)

التقادم: المدد القانونية لرفع الدعاوى بعد انتهاء انتهاء التصفية

5 سنوات

لرفع الدعاوى التي يقيمها الغير ضد المساهمين أو الشركاء (تبدأ من تاريخ شهر انتهاء التصفية).

15 سنة

في حالة الغش أو التدليس من جانب المصفي، لا يسقط الحق في رفع الدعوى إلا بمضي خمسة عشر عاماً من تاريخ انتهاء أعمال التصفية.

3 سنوات

لرفع الدعاوى ضد المصفي بسبب أخطاء في أعمال التصفية (تبدأ من تاريخ ارتكاب الخطأ أو العلم به).

5 سنوات

لرفع الدعاوى التي يقيمها المساهمون أو الشركاء ضد بعضهم البعض (تبدأ من تاريخ انتهاء أعمال التصفية).

(وفقاً للمادة 154 مكرر)

خلاصة رحلة التصفية: أهم المبادئ الرئيسية

- **عملية منظمة:** التصفية هي عملية قانونية محكومة بقواعد واضحة، وليست نهاية فوضوية. فوضوية.
- **دور محوري للمصفي:** المصفي هو السلطة المركزية المخولة بإنهاء أعمال الشركة، مع واجبات وصلاحيات محددة.
- **أهمية الشهر:** الشهر والإعلان في السجل التجاري هو شرط أساسي لنفاذ الإجراءات في مواجهة الغير وحماية حقوقهم.
- **رقابة مستمرة:** تظل للجمعية العامة سلطة الرقابة والإشراف والموافقة على جميع المراحل الهامة للتصفية.
- **مسؤولية واضحة:** توجد قواعد صارمة للأولويات المالية، والتقارير الدورية، والمساءلة القانونية للمصفي بعد انتهاء عمله.



تم إعداد هذا العرض لتقديم نظرةٍ عامة على الإجراءات الرئيسية لتصفية الشركات وفقاً للقانون المصري.

لا يعتبر هذا العرض اسـتشـارة قانونية. يوصى بالحصول على مشورة قانونية متخصصة قبل اتخاذ أي قرارات تتعلق بتصفية شركة معينة.

www.firmname.com | contact@firmname.com

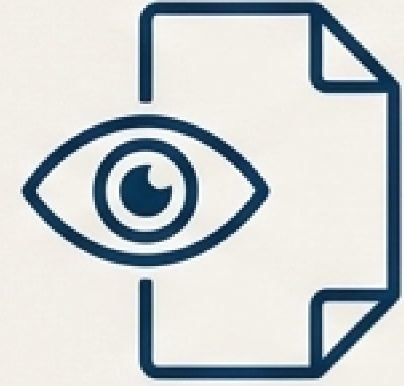
إطار المساءلة المؤسسية في قانون الشركات المصري



تحليل معمق لباب الرقابة والتفتيش والجزاءات
(وفقاً للقانون رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته)

منظومة متكاملة لضمان الحوكمة الرشيدة

يقدم قانون الشركات المصري إطاراً متكاملاً لحماية حقوق المساهمين وضمان الشفافية، يتدرج من الإشراف المستمر إلى التحقيق المتعمق، وصولاً إلى العواقب الحاسمة.



الرقابة: الإشراف المستمر والشفافية

الرقابة: الإشراف المستمر والشفافية لحماية الستحمين حقوق الإشراف المستمر والشفافية.



التفتيش: آلية التحقيق المتعمق

التفتيش: آلية التحقيق المتعمق، لحماية لهمى، يتدرج من حقوق الإشراف ولبتاب الفنة.



الجزاءات: العواقب وسبل الإنصاف

الجزاءات: العواقب وسبل الإنصاف السعياب:ات المتعمق، وصولاً إلى العواقب الحاسمة.

الجهات الإدارية المختصة: الدور والمسؤوليات

تتولى الجهات الإدارية المختصة، وعلى رأسها الهيئة العامة لسوق المال والإدارة العامة للشركات، مسؤولية مراقبة تنفيذ أحكام القانون واللائحة التنفيذية. (المادة 155)

الإدارة العامة للشركات

الهيئة العامة لسوق المال



بحث الشكاوى: مسؤولية بحث أي شكوى مقدمة من المساهمين أو أصحاب المصلحة. (المادة 300 من اللائحة التنفيذية)



حق الاطلاع: لهم حق الاطلاع على كافة السجلات والدفاتر والمستندات في مقر الشركة.



الصفة القضائية: يتمتع موظفوها الفنيون بصفة رجال الضبط القضائي لإثبات الجرائم.

الحضور والمتابعة: الرقابة في قلب، قلب قرارات الشركة



- **حضور الجمعيات العامة**
  لموظفي الجهة الإدارية حق حضور الجمعيات العامة بإذن خاص، وتقتصر مهمتهم على تسجيل الوقائع وتقديم الملاحظات الكتابية دون تصويت. (المادة 156)



- **متابعة موضوعات محددة**
  يتابع مندوب هيئة سوق المال المسائل المالية (القوائم المالية، التوزيعات، المكافآت)، بينما يتأكد مندوب إدارة الشركات من صحة النصاب القانوني وسلامة الإجراءات. (المادة 300 من اللائحة التنفيذية)



- **الالتزام بتقديم القوائم المالية**
  تلتزم الشركات بتسليم الهيئة سنوياً صورة من قوائمها المالية المعتمدة ونموذج بيانات سنوي. (المادة 156 مكرر والمادة 189 مكرر)



Key Deadline

يجب إعداد الميزانية والقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة خلال شهرين على الأكثر من انتهاء السنة المالية. (المادة 189)

حق الاطلاع للمساهمين: الشفافية كأداة أساسية للحوكمة

يمنح القانون للمساهمين وأصحاب المصلحة حقاً أصيلاً في الاطلاع على معلومات الشركة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بفاعلية. (المادة 157)

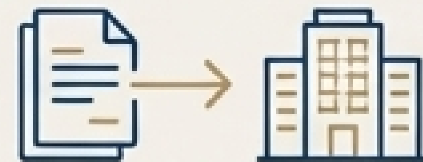
ماذا يمكنك الاطلاع عليه؟	
العموم (أي مساهم أو شريك)	**ذوو المصلحة (عبر الجهة الإدارية)**
• سجلات الشركة (باستثناء محاضر مجلس الإدارة والدفاتر المحاسبية). • القوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات عن آخر 3 سنوات مالية. • يتم الاطلاع بمقر الشركة ويمكن اصطحاب خبير. (المادة 301 من اللائحة التنفيذية	• الاطلاع على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير لدى الجهة الإدارية. • الحصول على بيانات مصدقة منها. • رسوم الاطلاع: 50 جنيهاً | رسوم الحصول على صورة: 100 جنيه. (المادة 302 من اللائحة التنفيذية

حقوق معززة: حقوق معززة: قوة إضافية للمساهمين المؤثرين

المساهمون أو الشركاء الذين يملكون 10% على الأقل من رأس المال يتمتعون بحق خاص في الحصول على معلومات حساسة.

الموضوع (المادة 157 مكرر):: الحق في الحصول على معلومات وصور مستندات متعلقة بـ "عقود المعاوضة أو الصفقات التي تبرمها الشركة مع الأطراف المرتبطة بها".

آلية التنفيذ



1 يتم تقديم الطلب أولاً إلى الشركة.



2 في حالة رفض الشركة، يتم تقديم طلب إلى الهيئة.

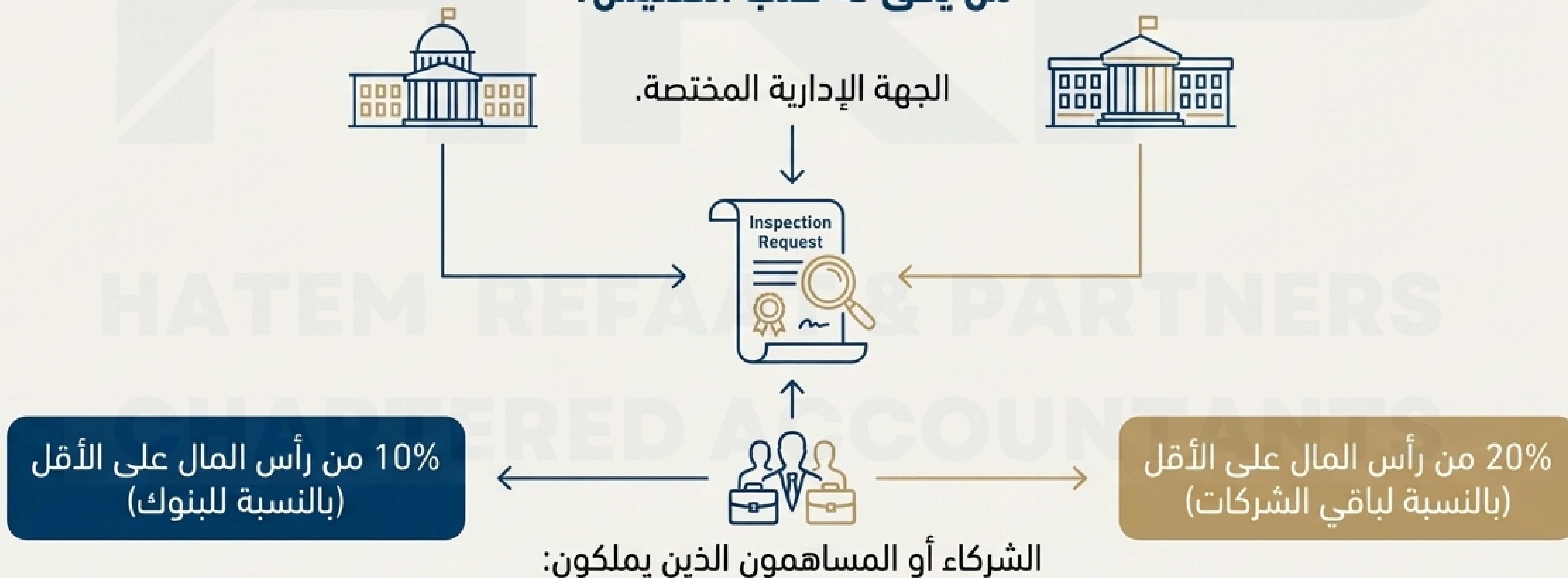


3 قرار الهيئة بالإتاحة يكون ملزماً للشركة وواجب التنفيذ.

متى وكيف يتم طلب التفتيش على الشركة؟

الشرط الأساسي: يتم اللجوء للتفتيش عند وجود "مخالفات جسيمة" منسوبة لأعضاء مجلس الإدارة أو مراقبي الحسابات، مع وجود أسباب قوية ترجح وجود هذه المخالفات. (المادة 158)

من يحق له طلب التفتيش؟



خارطة طريق طلب التفتيش: من الشك إلى القرار

The Process (وفقاً للمادة 158 والمادة 305 من اللائحة)



صلاحيات المفتش والتزامات الشركة

Powers of the Inspector (صلاحيات مطلقة للكشف عن الحقيقة)

- **اطلاع كامل:** على جميع الدفاتر والوثائق والأوراق المتعلقة بالشركة.
- **طلب إيضاحات:** يجب على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والمراقبين تقديم كافة الإيضاحات والمعلومات اللازمة.
- **استجواب تحت القسم:** للمفتش حق استجواب أي شخص له صلة بشؤون الشركة بعد أداء اليمين.
- **التوسع في التفتيش:** يمكن أن يشمل الإذن بالتفتيش الاطلاع على سجلات شركة أخرى ذات علاقة بالشركة محل التفتيش.

(المادة 159 والمادة 158)

Company's Obligation (واجب التعاون الكامل)



يعاقب من يمتنع عن إجابة ما يطلبه المكلف بالتفتيش بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 163
(غرامة من 2,000 إلى 10,000 جنيه).

تقرير التفتيش: لحظة الحقيقة والعواقب المترتبة

يودع المفتش تقريراً مفصلاً بنتائج مهمته، وبناءً عليه تتخذ اللجنة قرارات حاسمة. (المادة 160)

تقرير التفتيش

المخالفات صحيحة

Outcome:

- اتخاذ تدابير عاجلة.
- دعوة الجمعية العامة للانعقاد فوراً (برئاسة ممثل الجهة الإدارية).
- للجمعية العامة الحق في عزل مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية عليهم.

Financial Consequence:

تتحمل الشركة نفقات التفتيش، ولها حق الرجوع على المتسبب في المخالفة.

المخالفات غير صحيحة

Outcome:

يجوز للجنة الأمر بنشر التقرير.

Financial Consequence:

يلزم طالبو التفتيش بالنفقات، مع عدم الإخلال بمسؤوليتهم عن التعويض.



لا يجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المعزولين قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ قرار العزل.

البطلان: إبطال القرارات والتصرفات المخالفة للقانون



مبدأ البطلان (المادة 161)

يقع **باطلاً** كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خالف القواعد الآمرة في القانون، أو يصدر من مجلس إدارة أو جمعية عامة مشكلة على خالف أحكامه.

نقاط رئيسية:

- **حماية الغير حسن النية:** لا يخل البطلان بحق الغير حسن النية.
- **فرصة للتصحيح:** للمحكمة أن تحدد مهلة تصل إلى 6 أشهر
  فرصة للتصحيح: للمحكمة أن تحدد مهلة تصل إلى 6 أشهر لتصحيح البطلان إذا كان ممكناً.
- **المسؤولية التضامنية:** **المسؤولون** عن سبب البطلان يكونون متضامنين في التعويض.

تقادم دعوى البطلان:

3 سنوات من تاريخ العلم بالقرار المخالف.

15 سنة في حالات الغش أو التدليس.

ميزان العقوبات: مقارنة بين الجرائم الجسيمة والمخالفات العامة

الجرائم الجسيمة (المادة 162)	المخالفات العامة (المادة 163)
العقوبة: الحبس مدة لا تقل عن سنتين و/أو غرامة من 2,000 إلى 10,000 جنيه.	**العقوبة:** غرامة من 2,000 إلى 10,000 جنيه.
أمثلة رئيسية: • إثبات بيانات كاذبة عمداً في نشرات إصدار الأسهم أو السندات. • تقييم حصص عينية بأكثر من قيمتها الحقيقية بطريق التدليس. • توزيع أرباح أو فوائد على خلاف أحكام القانون. • تعمد مراقب الحسابات وضع تقرير كاذب أو إخفاء وقائع جوهرية. • تعمد مراقب الحسابات أو إثبات غير صحيحة بها. • تزوير سجلات الشركة أو إثبات وقائع غير صحيحة بها.	**أمثلة رئيسية:** • مخالفة أحكام الحظر على أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين. • تخلّف عضو مجلس الإدارة عن تقديم أسهم الضمان. • مخالفة نسبة المصريين في مجلس الإدارة أو العاملين. • الامتناع عمداً عن تمكين المفتشين من أداء عملهم. • تعمد تعطيل دعوة الجمعية العامة.

في حالة العود أو عدم إزالة المخالفة، تضاعف الغرامات في حديها الأدنى والأقصى. (المادة 164)

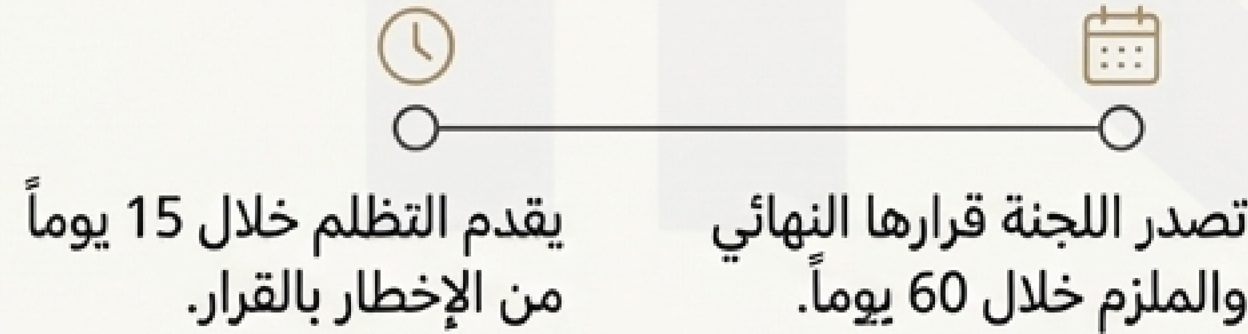
مسارات بديلة: التظلّم والتصالح كأدوات لتسوية المنازعات

آلية التظلم (المادة 160 مكرر)



يتطلب التظلم إيداع مبلغ 10,000 جنيه لدى الهيئة، يرد في حالة قبول التظلم.
(المادة 299 مكرر 11 من اللائحة)

- **الغرض:** لنظر التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة من الهيئة.
- **تشكيل اللجنة:** برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية مستشارين وخبراء.
- **الإجراءات:**





آلية التصالح (المادة 164 مكرر)

- **النطاق:** يطبق فقط على الجرائم المنصوص عليها في المادة 163 (المخالفات العامة).
- **المقابل:** أداء مبلغ لا يقل عن مثلي الحد الأدنى للغرامة.

النتيجة: يترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية.



الأرقام الرئيسية في منظومة المساءلة



نسب المساهمة

- 10%: لطلب معلومات عن صفقات الأطراف المرتبطة.
- 10%: لطلب التفتيش على البنوك.
- 20%: لطلب التفتيش على باقي الشركات.
- 50%: من رأس المال (بعد استبعاد حصص الأعضاء المعنيين) للموافقة على عزل مجلس الإدارة.



المواعيد النهائية

- **15 يوم:** لتقديم التظلم من قرار إداري.
- **30 يوم:** لتقديم التظلم في الحالات العامة (وفقاً للائحة).
- **60 يوم:** لإصدار لجنة التظلمات قرارها.
- **شهرين:** لإعداد القوائم المالية بعد انتهاء السنة المالية.
- **3 سنوات:** لتقادم دعوى البطلان (الحالة العامة).
- **5 سنوات:** مدة عدم جواز إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة المعزول.
- **15 سنة:** لتقادم دعوى البطلان في حالات الغش.



الغرامات والعقوبات

- **2,000 - 10,000 جنيه:** نطاق الغرامات لمعظم المخالفات.
- **سنتان (حد أدنى):** عقوبة الحبس في الجرائم الجسيمة.



الرسوم

- **50 جنيه:** رسم الاطلاع على وثيقة لدى الهيئة.
- **100 جنيه:** رسم الحصول على صورة معتمدة من وثيقة.
- **10,000 جنيه:** مبلغ يودع عند تقديم التظلم.

إطار متكامل للحوكمة الرشيدة والمسؤولية المؤسسية

لا يمثل باب الرقابة والتفتيش والجزاءات مجرد مجموعة من القواعد العقابية، بل هو نظام متكامل ومترابط مصمم لتعزيز الشفافية، وتوفير آليات فعالة للتحقيق، وضمان وجود عواقب رادعة للمخالفات.



فهم هذا الإطار وتطبيقه بفعالية هو حجر الزاوية في الإدارة المؤسسية المسؤولة وحماية مصالح جميع الأطراف.

الدليل الاستراتيجي لتواجد الشركات الأجنبية في مصر

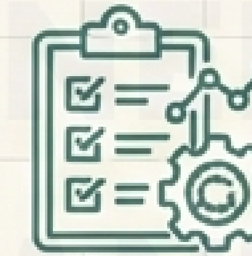
تحليل لأحكام الفروع ومكاتب التمثيل وفقاً لقانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

مساران للتواجد في السوق المصري: الاختيار يبدأ من هنا

المسار الثاني: مكتب التمثيل (Representative Office)

يقتصر دوره على دراسة السوق واستكشاف الفرص. لا يجوز له ممارسة أي نشاط تجاري أو تحقيق أي دخل.


التواصل المبدئي


تحليل إمكانيات الإنتاج


دراسة الأسواق

المسار الأول: الفرع (Branch)

لممارسة نشاط تجاري وتحقيق أرباح.
هو كيان يزاول أعمالاً تجارية، صناعية، أو خدمية بشكل كامل.


إبرام تعاقدات


تصنيع


بيع وشراء

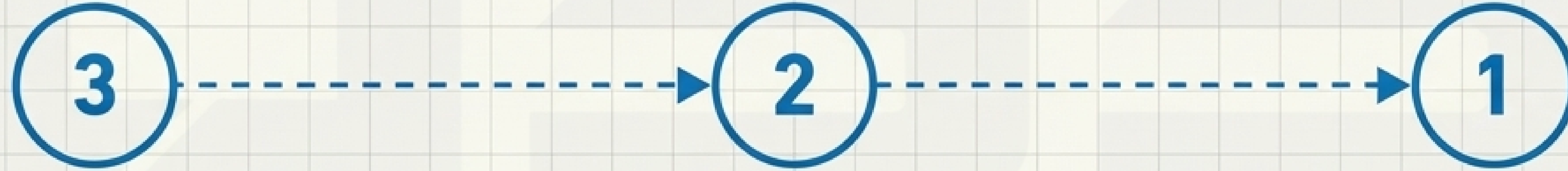
المسار الأول: الفروع الأجنبية - تعريفها ونطاقها القانوني

وفقاً للمادة (١٦٥) من القانون، يعتبر فرعاً للشركة الأجنبية كل مركز لمزاولة الأعمال في مصر، سواء كان فرعاً، بيتاً صناعياً، أو مكتباً للإدارة. يشمل ذلك الوكالات في حالات محددة.



لا يعتبر الوكلاء التجاريون في غير هذه الحالات فروعاً للشركات الأجنبية.

تأسيس الفرع: خطوات التسجيل والإشهار الإلزامية



السجل التجاري

لا يجوز للشركة الأجنبية مزاولة أي نشاط إلا بعد إنشاء فرع لها وقيده طبقاً لأحكام قانون السجل التجاري.
(المادة ٣٠٩ - لائحة تنفيذية)

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

تلتزم الشركة بإخطار الإدارة العامة للشركات (التابعة للهيئة) بصورة من أوراق القيد في السجل التجاري.

سجل الهيئة

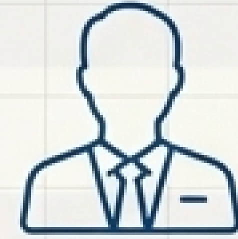
تتولى الهيئة قيد الفرع في سجل خاص يعد لهذا الغرض، ويوضح به بيانات الشركة الأصلية والفرع ونشاطه.
(المادة ٣١٠ - لائحة تنفيذية)



انتبه: جزاء عدم الالتزام

يُغلق إدارياً فرع الشركة الأجنبية في مصر الذي يزاول نشاطه دون إتباع الإجراءات المنصوص عليها.
(المادة ٣٠٩ - لائحة تنفيذية)

متطلبات الإدارة والرقابة لفرع الشركة الأجنبية



مدير الفرع

مدير الفرع المحلي

لا يجوز تعيين مدير للفرع لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المواد (٨٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠٩) من القانون.
(المادة ١٦٧ - قانون)

العقود والتصرفات التي يجريها المدير المحلي في حدود الأعمال المعتادة تعتبر مُلزمة للشركة الأجنبية.
(المادة ١٦٨ - قانون)



مراقب الحسابات

مراقب الحسابات

يجب أن يكون لفرع الشركة الأجنبية مراقب حسابات تتوافر فيه الشروط المقررة لمراقبي حسابات الشركات المساهمة.
(المادة ١٦٦ - قانون، والمادة ٣١١ - لائحة تنفيذية)

مسؤول عن مراجعة القوائم المالية للفرع وتقديم تقريره السنوي.

الالتزامات السنوية: التقارير والمستندات المطلوبة

وفقاً للمادة (٣١٢) من اللائحة التنفيذية، يجب على فروع الشركات الأجنبية إخطار الهيئة العامة للاستثمار سنوياً (خلال ٣ أشهر من انتهاء السنة المالية) بالوثائق التالية:

	القوائم المالية: صورة من القوائم المالية للفرع.
	تقرير مراقب الحسابات: التقرير السنوي المعتمد من مراقب الحسابات.
	بيانات المديرين: قائمة بأسماء المديرين وجنسياتهم.
	بيانات العاملين: تفاصيل عدد العاملين، وظائفهم، جنسياتهم، ومجموع أجورهم، مع إيضاح خاص لأجور العاملين المصريين.
	بيانات الأرباح: بيان بالأرباح المحققة ونصيب العاملين فيها.

حقوق العاملين والإفصاح: الشفافية والالتزامات المحلية



نصيب العاملين في الأرباح

يستحق العاملون في فروع الشركات الأجنبية نصيباً في الأرباح المحققة عن نشاط الفرع في مصر.
(المادة ١٧٠ - قانون، والمادة ٣١٣ - لائحة تنفيذية)

يتم تحديد هذا النصيب وتوزيعه وفقاً للأوجه المبينة في المادة (٩٦) من اللائحة التنفيذية.



متطلبات الإفصاح العام

يجب على الفرع أن يعلن بوضوح في جميع مكاتباته عن البيانات التالية.
(المادة ٣١٤ - لائحة تنفيذية)

- اسم الشركة الأجنبية الأصلية
- جنسيتها وشكلها القانوني
- غرضلها ورأس مالها
- عنوانها الرئيسي
- رقم قيد الفرع في السجل التجاري وعنوانه

المسار الثاني: مكاتب التمثيل - نافذة استكشافية للسوق المصري

يجوز للشركات الأجنبية إنشاء مكاتب تمثيل، اتصال، خدمات، أو مكاتب فنية وعلمية في مصر.
(المادة ١٧٣ - قانون)

الهدف الأساسي والمحدد

يقتصر هدفها على دراسة الأسواق وإمكانيات الإنتاج دون ممارسة أي نشاط تجاري بما في ذلك نشاط الوكلاء التجاريين.





رؤية السوق



أنشطة محظورة

تأسيس مكتب التمثيل: القيد شرط أساسي لمزاولة النشاط

لا يجوز إنشاء مكاتب التمثيل أو ممارسة نشاطها إلا بعد قيدها في السجل الخاص المعد لذلك بالإدارة العامة للشركات (الهيئة العامة للاستثمار).

(المادة ٣١٦ - لائحة تنفيذية)



الحصول على الموافقة والقيد

بعد المراجعة والموافقة، يتم قيد المكتب في السجل الخاص.



إرفاق المستندات

يجب إرفاق مجموعة من المستندات المصدقة والمترجمة مع الطلب.

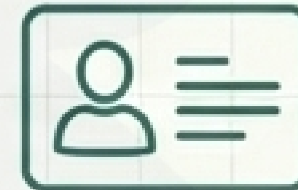


تقديم طلب القيد

يتم تقديم طلب رسمي للهيئة يوضح بيانات الشركة الأجنبية وتفاصيل المكتب المراد إنشاؤه.

قائمة المستندات المطلوبة لقيد مكتب التمثيل

وفقاً للمادة (٣١٧) من اللائحة التنفيذية، يجب إرفاق المستندات التالية بطلب القيد:



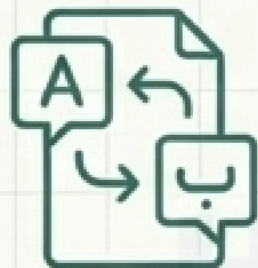
بيانات المدير: اسم مدير المكتب المعين أو الوكيل المؤقت.



إيصال سداد الرسوم: ما يثبت سداد رسم القيد وقدره ألف جنيه مصري (ملاحظة: يرد الرسم في حالة عدم الموافقة).



عقد الشركة ونظامها الأساسي: نسخة مصدق عليها.



ملخص مترجم للعقد والنظام: ترجمة معتمدة للمستخلصات الرئيسية.



قرار الشركة: القرار الرسمي الصادر الصادر من مجلس إدارة الشركة الأم بافتتاح المكتب في مصر.

حدود النشاط والعقوبات: الالتزام الصارم بالغرض المرخص به



المسموح به



الأنشطة المرخص بها

مزاولة أي نشاط متعلق بدراسة الأسواق وإمكانيات الإنتاج.
(المادة ٣١٩ - لائحة تنفيذية)

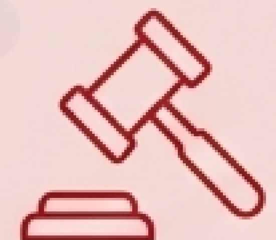


المحظور



الأنشطة المخالفة

ممارسة أي نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي يهدف إلى تحقيق ربح.



عواقب المخالفة

إذا مارست هذه المكاتب أي نشاط مخالف لغرضها، تُشطب من السجل... كما يجوز شطبها في حالة مخالفتها لقوانين البلاد أو تقديمها بيانات غير صحيحة. (المادة ٣١٩ - لائحة تنفيذية)

مقارنة استراتيجية: الفرع مقابل مكتب التمثيل

وجه المقارنة	الفرع	مكتب التمثيل
وجه المقارنة	تجاري، صناعي، خدمي	دراسة السوق فقط
النشاط المسموح به	تحقيق أرباح	استكشاف الفرص
الهدف	سجل تجاري + هيئة الاستثمار	سجل خاص بهيئة الاستثمار فقط
التسجيل	إلزامي	غير مطلوب
مراقب الحسابات	إلزامية وتقدم سنوياً	غير مطلوبة
القوائم المالية	حق قانوني للعاملين	لا ينطبق لعدم وجود أرباح
نصيب العاملين في الأرباح	امتداد للشركة الأم يمارس نشاطها	كيان إداري استكشافي فقط

المرجع القانوني: النصوص الحاكمة لتواجد الشركات الأجنبية

تستند المعلومات الواردة في هذا الدليل إلى الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في المصادر التالية:

قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

- المادة ١٦٥: تعريف الفروع وما في حكمها.
- المادة ١٦٦: متطلبات التسجيل ومراقب الحسابات.
- المادة ١٦٧: شروط مدير الفرع.
- المادة ١٧٠: حق العاملين في الأرباح.
- المادة ١٧٣: الأساس القانوني لمكاتب التمثيل.

اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢

- المادة ٣٠٩: إجراءات قيد الفروع وجزاء المخالفة.
- المادة ٣١١: شروط مراقب حسابات الفرع.
- المادة ٣١٢: الالتزامات السنوية للفرع.
- المادة ٣١٦: إلزامية قيد مكاتب التمثيل.
- المادة ٣١٧: المستندات المطلوبة لقيد مكتب التمثيل.
- المادة ٣١٩: نطاق عمل مكاتب التمثيل وجزاء المخالفة.

دليل الامتثال لقانون الشركات المصري

أحكام رئيسية للعاملين، الحوكمة، وتوفيق الأوضاع

[Presenting Firm Logo] 

استناداً إلى أحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية

محاور العرض: رحلتك نحو الامتثال



متطلبات العمالة:
نسب المصريين والأجانب في هيكل الموظفين والأجور.
(المواد 174-176)



قيود المسؤولين والنوّاب:
قواعد الجمع بين الوظيفة العامة وإدارة الشركات.
(المواد 177-180)



أحكام تنظيمية وانتقالية:
متطلبات الحوكمة وتوفيق أوضاع الشركات.
(المواد 181-184)

القسم الأول: متطلبات العمالة والتوظيف

الموازنة بين الكفاءات المحلية والعالمية وفقاً للقانون

قاعدة 90/80: الهيكل العام للعمالة والأجور

90%

يجب ألا يقل عدد العاملين المصريين عن 90% من إجمالي العاملين بالشركة.

80%

يجب ألا يقل مجموع أجورهم عن 80% من إجمالي الأجور التي تدفعها الشركة.

المصدر: المادة (174) من القانون 159 لسنة 1981

قاعدة 75/70: الكوادر الفنية والإدارية المتخصصة

75%

يجب ألا تقل نسبة العاملين المصريين في الوظائف الفنية والإدارية عن 75% من إجمالي هذه الفئة.

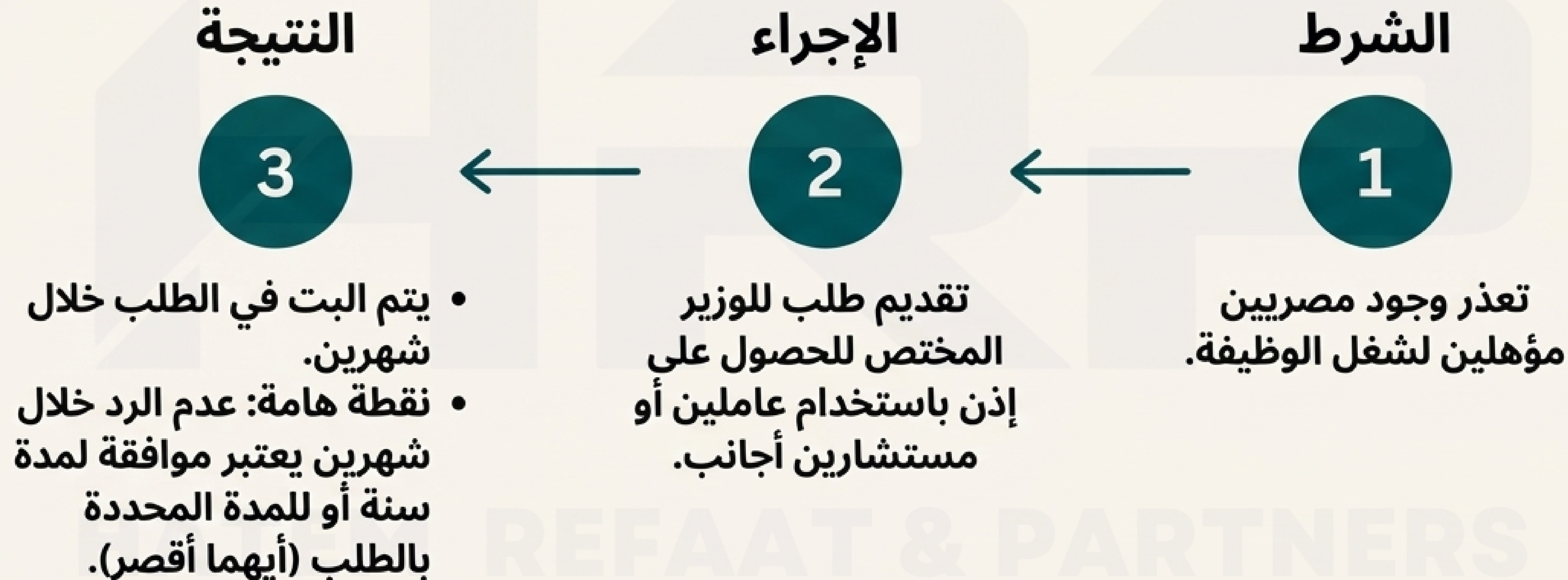
70%

يجب ألا يقل مجموع أجورهم ومرتباتهم عن 70% من إجمالي أجور هذه الفئات.

نطاق التطبيق:: يسري هذا الحكم على شركات المساهمة، التوصية بالأسهم، ذات المسئولية المحدودة، وشركات الشخص الواحد التي يزيد رأسمالها على 50 ألف جنيه.

المصدر: المادة (175)

الاستثناءات: آلية توظيف الخبرات الأجنبية



الخبراء والمستشارون الأجانب الحاصلون على هذا الإذن لا يدخلون في حساب نسب العمالة المقررة في المادتين 174 و 175.

المصدر: المادة (176)

القسم الثاني: قيود تضارب المصالح

تنظيم العلاقة بين الوظيفة العامة والقطاع الخاص لضمان الحوكمة الرشيدة



مبدأ الفصل: حظر الجمع بين الوظيفة العامة وعضوية مجلس الإدارة

النص العام

لا يجوز لموظف الحكومة أو القطاع العام الجمع بين وظيفته وعضوية مجلس إدارة شركة مساهمة، أو الاشتراك في تأسيسها، أو الاشتغال بها (حتى بصفة استشارية)، بأجر أو بدون.

الاستثناءات (بإذن خاص)

- **إذن من الوزير المختص:** للاشتراك في التأسيس أو أعمال الاستشارة.
- **إذن من رئيس مجلس الوزراء:** لمباشرة الأعمال الأخرى (مثل عضوية المجلس).
- **الشروط:** يجب التأكد من عدم ارتباط الوظيفة بعمل الشركة، وعدم تولي رئاسة المجلس أو منصب العضو المنتدب.

المصدر: المادة (177)

فترة التبريد: قيود على الوزراء وكبار المسؤولين بعد ترك المنصب

3 سنوات

القاعدة: يُحظر على الوزير أو شاغلي وظائف الإدارة العليا العمل (كمدير، عضو مجلس إدارة، مستشار) في شركات مساهمة معينة لمدة 3 سنوات بعد ترك المنصب.

الشركات المعنية:

- التي تحصل على مزايا خاصة من الحكومة (إعانات، ضمانات).
- المرتبطة بعقود مع الحكومة (أشغال عامة، احتكار، امتياز مرفق عام، استغلال ثروة طبيعية).

العقوبة: بطلان العمل وإلزام المخالف برد كافة المكافآت والمرتبات المحصلة لخزانة الدولة.

المصدر: المادة (178)

قيود على أعضاء الهيئات النيابية والمجالس المحلية

أعضاء مجلسي الشعب والشورى (سابقاً)

القيد: لا يجوز تعيينهم في مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء عضويتهم.

الاستثناءات: إذا كان مؤسساً، أو يملك 10% أو أكثر من الأسهم، أو كان عضواً بالمجلس قبل انتخابه.

المصدر: المادة (179)

أعضاء المجالس الشعبية المحلية

القيد: لا يجوز لهم العمل (مدير، عضو مجلس إدارة، استشاري) في شركات تستغل مرافق مرافق عامة أو مرتبطة بعقود مع المجلس المجلس في دائرة اختصاصهم.

المصدر: المادة (180)

العقوبة في الحالتين: بطلان العمل ورد جميع المكافآت والمرتبات لخزانة الدولة.

القسم الثالث: أحكام تنظيمية وتوفيق الأوضاع

خطوات الامتثال المستمر وتعديل الأنظمة للشركات القائمة

الحوكمة وتوفيق الأنظمة الأساسية



تمثيل الحكومة في مجلس الإدارة: يجب أن يكون للحكومة ممثلان على الأقل في مجلس إدارة أي شركة مساهمة تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح. (المصدر: المادة 181)



تعديل أنظمة الشركات القائمة: على الشركات (المساهمة، التوصية بالأسهم، ذات المسئولية المحدودة) تعديل أنظمتها لتتوافق مع القانون خلال سنة واحدة من تاريخ العمل به. (المصدر: المادة 182)

لا تستحق أي رسوم على التعديلات المطلوبة لتوفيق الأوضاع.

فروع الشركات الأجنبية: الالتزام بتوفيق الأوضاع



المتطلب الرئيسي: على فروع الشركات الأجنبية، ومكاتب التمثيل والاتصال، والكيانات المماثلة، أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القانون.

المهلة الزمنية: يجب إتمام ذلك خلال 3 أشهر من تاريخ العمل بالقانون.

المصدر: المادة (184) من القانون والمادة (322) من اللائحة التنفيذية.

ملخص النقاط الرئيسية للامتثال



العمالة:
الأوالي الأولوية للعمالة المصرية بنسب واضحة (80/90 للعموم، و 70/75 للفنيين والإداريين)، مع وجود آلية استثناء مدروسة للخبرات الأجنبية النادرة.



الحوكمة: قيود صارمة على الجمع بين الوظائف العامة وإدارة الشركات لمنع تضارب المصالح، بما في ذلك "فترات تبريد" إلزامية للمسؤولين السابقين.



التوافق: على جميع الشركات القائمة، بما في ذلك الفروع الأجنبية، الالتزام بمهل زمنية محددة (سنة للشركات المحلية و3 أشهر للفروع الأجنبية) لتوفيق أنظمتها مع القانون.

الامتثال الاستباقي هو أساس النمو المستدام في السوق المصري.